جامعة شط العرب
كلية الادارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال
المرحلة الثالثة

ادارة المصارف

اعداد استاذ المادة

الأستاذ مساعد الدكتور

خليل ابراهيم عيسى

التأليف

الأستاذ الدكتور

عبدالسلام لفته سعيد

العام الدراسي 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله الطاهرين و وصحبه المنتجبين

اعزائي الطلبة/ السلام عليكم ورحمه الله وبركاته نسال الله ان يديم عليكم الصحة والعافية وان يحفظكم من كل سوء ويرفع عنكم الوباء والبلاء و يوفقكم لكل خير اما بعد اعزائي الطلبة

مادتنا هذا الكورس هي اداره المصارف ومن خلال هذه المادة سوف تتعرف علي كيفية العمل المصرفي وما هي الخدمات التي تقدمها للزبائن وكذلك علاقه المصارف بالبنك المركزي

اما مفردات هذه المادة هي

١. الفصل الاول: طبيعة العمل المصرفي
٢. الفصل الثاني: البنك المركزي مفهومه وأساليبه الرقابية
٣. الفصل الثالث: رأس مال المصرف التجاري
٤. الفصل الرابع: طبيعة الودائع المصرفية
٥. الفصل الخامس: إدارة سيولة المصرف
٦. الفصل السادس: إدارة ربحية المصرف
٧. الفصل السابع: كيفية احتساب الفائدة على الودائع
٨. الفصل الثامن: إدارة الائتمان المصرفي
٩. الفصل التاسع: كشف الدخل وميزانية المصرف العمومية
١٠. الفصل العاشر: تحليل الودائع المصرفية
١١. الفصل الحادي عشر: إدارة مخاطر المصرف
١٢. الفصل الثاني عشر: مفهوم وأهمية الاستثمار المصرفي

المحاضرة الاولى.

اعداد الطالب حسين
جاسم محمد

الفصل الاول

طبيعة العمل المصرفي

يعرف المصرف بانه مؤسسة تقبل باستلام النقود على شكل ودائع من الافراد الذين لديهم فائض وتقوم بإقراضها على شكل قروض وسلف للأفراد والمحتاجين.

كما يعرف بانه منشأة تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض وتستثمر الودائع الزائدة

او هو مكان التقاء عرض الاموال بالطلب عليها بمعنى ان المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال والمدخرات ليعاد اقراضها الى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها وكذلك افاده المجتمع منها عن طريق استثمارها

كما يعرف المصرف بانه مؤسسه ماليه تتولى قبول الودائع. من جهة وتقديمها كقروض او استثمارها في مجالات استثمار اخرى من جهة ثانيه

وقد عرف قانون المصارف العراقية رقم ٧٤ لسنه ٢٠٠٤ في مادته الاولى على انه شخص يحمل ترخيص او تصريحا بمقتضى هذا القانون لمباشرة الاعمال المصرفية.

واخيرا تم تعريف المصرف وفق المادة الاولى من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنه ٢٠٠٤ بانه الشخص الحائز على ترخيص او تصريح بموجب قانون المصارف و يخول له الاشتراك في اعمال مصرفيه او غيرها من الأنشطة المصرفية الاخرى

اما العمليات المصرفية فتعرف في قانون المصارف العراقي بانها اعمال استلام الودائع النقدية او اموال اخرى مستحقه السداد من الجمهور لأغراض ايداع ائتمانات او استثمارات في الحساب الخاص بها

كذلك تم تعريف العمليات المصرفية وفق قانون البنك المركزي بانها الاعمال التي تشمل استلام ودائع ماليه او غيرها من الاموال القابلة للتحصيل من الجمهور بهدف فتح اعتمادات او القيام باستثمارات لحسابهم.

ويمكن القول بان المصرف هو المؤسسة التي تقوم بالأعمال المصرفية والتي يمكن تقسيمها الى اربعه انواع. ١. قبول الودائع. ٢. منح الائتمان. ٣ .الاستثمار. ٤. تقديم الخدمات المالية الاخرى.

لكل من هذه الاعمال تقسيمات وانواع متعددة كما يختلف حجم وطبيعة كل منها من مصرف الى اخر وكذلك تختلف المصادر من حيث الحجم والتخصص والشكل فقد تكون المصارف

منفرده اي ذات فرع واحد و في منطقه جغرافية واحده او تكون ذات فروع و تنتشر في مناطق جغرافية متعددة كما قد يكون المصرف محليا داخل بلد واحد او يتوسع ليكون دوليا بفروع ضمن دول عديده. ويكون المصرف متخصصا بقطاع معين يتوجه فقط الى ذلك القطاع كالمصارف الصناعية والزراعية او المصارف العقارية او يكون مصرف لجميع تلك القطاعات او يكون المصرف ربويا يعتمد اسعار الفائدة في تعامله مع زبائنه او يكون مصرف اسلاميا لا يتعامل بالربا ولكن بأدوات ائتمانيه واستثماريه اخرى وكذلك يمكن ان يكون المصرف تجاريا يتميز بقبول الودائع الجارية التي يمكن لصاحبها سحبها. وقتما يشاء مباشره او عن طريق الصكوك وكذلك يمكن ان يكون المصرف استثماريا اي عمله الاساس المساهمة في عمليات الاستثمار و انشاء وتطوير المشاريع من خلال تسويق اسهم او سندات تلك المشاريع عند اصدارها الاول واخيرا يمكن ان يكون المصرف شاملا ويشمل جميع العمليات المصرفية ويقدم كل الخدمات المصرفية لجميع القطاعات.

خصائص المصارف التجارية.

١. المصارف التجارية كبقيه المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صوره ودائع اياً كان نوع الوديعة. فان المودع صاحب الوديعة يعتبر دائنا والمصرف مدينا ومع ذلك فان المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها ان يحتفظون بودائع هم بصوره ودائع جاريه تحت الطلب والتي تكون محلا للسحب بواسطه الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها الى طرف ثالث بواسطه استخدام الصكوك.

٢. تتميز المصارف التجارية بخاصيه توليد ودائع جاريه (تحت الطلب) جديده من خلال عمليات الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية المختلفة.

٣. تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر اموالها وتتصف هذه الودائع بقابليه السحب الفوري. عليها. دون اشعار مسبق و يترتب على المصارف التجارية مخاطر مما يفرض عليها التحفظ في ادائها والحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها اي قدرتها على الايفاء فورا بمختلف التزاماتها والربحية اي تعظيم ايراداتها الصافية.

اهداف المصارف التجارية.

تسعى المصارف التجارية الى تحقيق عده اهداف رئيسيه هي

١. **الربحية** تسعى اداره المصارف دائما الى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف أذا ان المعيار الاساسي لمدى كفاءه الإدارة هو حجم الارباح التي تحققها فاذا حققت الإدارة ارباحا اكثر من ذلك يعني انها اكفأ من غيرها كما ان الوظيفة الرئيسية لا داره المصرف هو تحقيق الارباح وحتى يتمكن المصرف تحقيق الارباح ينبغي ان تكون ايراداته اكبر من تكاليفه وتشمل ايرادات المصرف.

أ. الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.

ب. العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدمتها للآخرين.

ج. اجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصاديه وماليه و اعداد دراسات الجدوى.

د. عوائد العملة الأجنبية اي الارباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع.

هـ. ايرادات اخرى كعوائد الاستثمار في الاوراق المالية و العوائد المتحققة من خصم الكمبيالات.

و. ارباح رأسماليه ناتجه عن بيع المصرف لأصل من اصوله بسعر اعلى من قيمته الدفترية.

٢. **السيولة.** سيوله اي اصل من الاصول تعني مدى سهوله تحويله الى نقد بأقصى سرعه ممكنه وباقل خساره وبناء عليه فان البضاعة اكثر سيوله من العقارات والذمم المدينة اكثر سيوله من البضاعة وهكذا فان السيولة في المصارف تعني قدره المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين وهذا يعني ان على المصارف التجارية ان تحتفظ بنسبه سيوله تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في اي لحظه فالمصارف التجارية لا تستطيع. كبقية منشآت الاعمال الاخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد اشاعه عن عدم توفر سيوله كافيه لدى المصارف كفيله بأن تزعزع ثقة المودعين.

٣. **الامان** تسعى المصارف التجارية بشده الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصارف والقروض التي يقدمها وهو مما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمه مفاجأة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي.

المحاضرة الثانية.

المميزات والخصائص

التي يجب اخذها بنظر الاعتبار في العمل المصرفي

١. النقد

اذ كانت منشآت الاعمال السلعية تعتمد المواد الأولية لإنتاج سلعها و المنشآت الخدمية تعمل على خلق خدماتها وتقديمها الى زبائنها فالمصارف تجمع بين الاثنين فهي في الوقت الذي تقدم سلعها وخدماتها المختلفة فان النقود تعتبر المادة الأولية متمثلة بالودائع و في ذات الوقت منتجها الرئيسي متمثلة بأشكال القروض والائتمانات المختلفة. وكذلك النقود تعتبر المادة الأساسية لخدماتها متمثلة بأشكال الائتمان غير النقدي وعمليات التحويل و سداد الالتزامات وحتى الخدمات الاستشارية المقدمة من قبلها تكون النقود اساسها الاول.

٢. اموال الغير

في الوقت الذي يشكل راس المال المصدر الاول والاكبر لأموال منشآت الاعمال الاخرى نجد انه لا يشكل الا نسبه قليله حيث تشكل الودائع. الجزء الاعظم من تلك المصادر تأتي بعدها القروض ثم راس المال اي ان خصوصية الودائع جعلت منها قلب

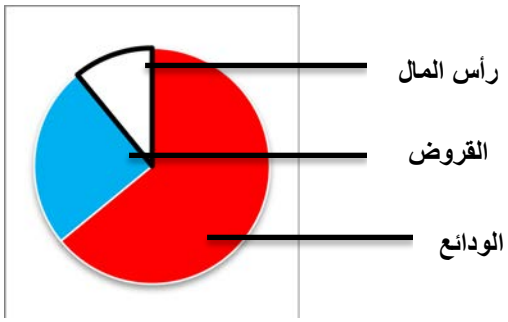

(رسم يوضح الأهمية النسبية لمصادر اموال المصرف)

العمل المصرفي وسبب وجوده فهي تمثل امانه

من المودع لدى المصرف وتتصف بخاصيتين هما

احقيه المودع استرجاعها عند الطـــلب.
وهي الاهم احقيه المصرف باستخدامها

ما دامت مودعه لديه وبالتالي فان المصارف

تعمل بأموال الاخرين مما يفرض عليها

شروطا خاصه في تعاملها مع تلك الاموال.

٣.السياسه النقدية والائتمانية

تلعب المنشآت المصرفية دورا كبيرا في دعم وتطبيق السياستين النقدية والائتمانية في البلد الذي تعمل فيه اضافه الى دورها في السياسات الخاصة بالقطاعات الصناعية والزراعية والتربوية فالسياسة النقدية المتعلقة بجميع الاجراءات الخاصة بعرض النقد في البلاد والسياسة الائتمانية المتعلقة بإمكانيات المصارف في منح الائتمان لها الدور الاول الاساس في التنمية الاقتصادية كالتضخم والكساد حيث يكون للمصارف الدور الاكبر فيهما.

٤.البنك المركزي.

بالإضافة الى الخصائص الثلاث السابقة وكذلك اضافه اسباب اخرى ادت الى خضوع جميع المصارف العاملة في بلد ما الى اشراف مركزي مباشر من قبل البنك المركزي في ذلك البلد مما يحتم عليه خضوع الى القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن ذلك البنك وبالتالي هناك بعض الاجراءات المفروضة على المصارف في تعاملها مع زبائنها وتعتبر هذه الوظيفة من اهم الوظائف التي تضطلع بها المصارف المركزية في مختلف دول العالم.

٥.اهداف المصارف.

تختلف اهداف المصرف عن اهداف منشئات الاعمال الاخرى اذ انها تتوزع ما بين الربحية والسيولة والامان وهي اهداف متعارضه في ما بينها فتحقيق الاولى بدرجه عالية يعني تخفيض درجه تحقيق الثانية والثالثة والعكس بالعكس فاذا حاول المصرف ان يحقق السيولة والامان بدرجه عالية فانه يكون على حساب درجه الربحية التي يسعى الى تحقيقها وبالتالي فان المشكلة الرئيسية التي تواجه اداره المصارف هي معالجه التعارض بين امان المصرف وسيولته من جهة وبين ربحيته من جهة اخرى ان هذا التعامل يفرض صيغاً معينه على اجراءات المصرف المختلفة.

٦.المخاطر المصرفية.

من الصعب ان تجتمع المخاطر المالية في منشاة معينه مثل ما تجتمع في المصارف فهي تتنوع بين مخاطرة ائتمانيه (والتي تعني خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي الى نتائج سلبيه الى المؤتمن) ومخاطر سيوله(احتمال تحقيق خسائر معينه بهدف توفير السيولة المطلوبة للمصرف في الوقت المناسب) و مخاطر الاستثمار (احتمال انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات المصرف الى اقل من قيمتها الدفترية) ومخاطر التضخم(احتمال انخفاض القوه الشرائية للنقود الناتج عن التضخم والكساد) وغيرها من المخاطر المالية الاخرى هذا ما يضع قيودا اخرى على المصرف.

٧.الفتره الزمنية.

تتميز التعاملات التجاريه الاخرى بان الصفقة الواحدة منها تنحصر في فتره محدودة ونادرا ما تزداد تلك الفترة لتطول الى عدة ايام عده اشهر بينما تتميز التعاملات المصرفية عادة بطول الفترة الزمنية اذ يعتمد تاريخ استحقاق بعض القروض الى ثلاثين سنه اذ ان طول هذه الفترة يحتم على المصرف الدقة المستمرة في اجراءاته وسلامتها رغم تغير الظروف والأزمنة بل يحتم عليها مراجعه تلك الاجراءات وتطويرها بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة

٨.التعامل مع الزبائن.

تختلف المصارف في تعاملها مع زبائنها عن المنشآت الاخرى وذلك لان المصارف تختار زبائنها وذلك بعد جمع الكثير من البيانات عنهم ثم تقوم بتقسيمهم ماديا وادبيا وذلك قبل الموافقة على التعامل معهم كذلك تستمر في اتصالها المباشر وتقيمها المستمر طول فتره تعاملها معهم والتي قد تطول لفتره طويله ومن هذه العوامل هي رغبه العميل في سداد التزاماته والقدرة التي تعني النشاط والطموح والخبرة والمعرفة وجوده القرارات وكذلك راس ماله وهو ما يمتلكه العميل اي ثروته الخاصة والضمان وهو عباره عن ما يقدمه المقترض. من اصول منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض او شخص ضامن ذو ماليه وسمعه ادبيه تؤهله لكي يعتمدها المصرف في ضمان القرض واخيرا الظروف التي يقصد بها الظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل هذه هي مجمل الاجراءات التي تقوم بها المصارف في تعاملها مع الزبائن والتي تختلف عن الاجراءات المتبعة في منشئات الاعمال الاخرى.

٩. جوده الخدمة المصرفية.

كما هو الحال في منشأة الاعمال الاخرى فان جوده الخدمة المصرفية تحكمها الدقة في الاداء والسرعة في الانجاز وانخفاض في التكاليف والاسعار والراحة وحسن المعاملة في التقديم على ان اهميه هذه العناصر تكون اكثر شده في العمل المصرفي نظرا للخصائص المالية والنقدية التي لا تقبل الخطأ حتى بالأجزاء الصغيرة من الوحدات النقدية (اجزاء الدينار)ومخاطرة المتعددة كما ان السرعة في الاداء تكون ضرورية جدا فهي الاساس في المنافسة بين المصارف سواء في تبسيط الاجراءات او مواعيد الانجاز فلا فائدة من القرض بعد انتفاء الحاجه اليه لذلك تسعى المصارف الى تقديم اكبر قدر ممكن من الراحة للزبائن من اعداد اماكن مناسبه لاستقبالهم وتكون مكيفه ومريحه للانتظار.

١٠. سريه العمل المصرفي.

نظرا لطبيعة العمل المصرفي فهو مبني على الثقة المتبادلة بينه وبين زبائنه و نظرا لحساسيه البيانات المالية الخاصة بزبائن المصرف وخطورة الافصاح عنها للآخرين منافسين او غير منافسين فان مبادئ العمل المصرفي هو السرية في العمل وعدم الافصاح عن اي بيانات عن زبائنه حتى العاملين الذين ليس لهم علاقه. عمليه بالزبون فتحاط البيانات المقدمة من قبلهم بالكتمان بعيدا عن كل شخص لا علاقه له بها فالمصرف مؤتمن على تلك البيانات وليس له الافصاح بها

المحاضرة الثالثة.

الفصل الثاني

البنك المركزي

مفهوم البنك المركزي

هو مؤسسة نقديه حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد و يقع على عاتقها اصدار العملة ومراقبه الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.

ويعرف المصرف بانه المصرف الوحيد الذي يمتلك السلطة الكاملة لإصدار النقد وهو الذي يتحكم في الائتمان وينظمه وهو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار الجهاز المصرفي .

و هو البنك الحكومي الذي يدير العمليات المالية للحكومة ومن خلالها يستطيع التأثير على سلوك المؤسسات المالية الاخرى بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة . **وكذلك هو البنك** الذي تنشئه الدولة ليتولى عملية الاشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي وله حق اصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية و يكون راس ماله ما تخصصه الدولة له وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديه كذلك

يعرف بانه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني ويعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي وهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام.

و يقوم بإصدار اوراق نقديه ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها وهو بنك الحكومة حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في السياسات النقدية والمالية وهو ايضا بنك البنوك حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه ويقوم بإجراءات المقاصة بينها و تقديم القروض للمصارف وغيرها من المؤسسات الائتمانية وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه اليه المصارف من اوراق تجاريه باعتباره المقرض الاخير للنظام الائتماني وكرقيب على الائتمان بالدولة

المقاصة.

تعرف على انها إيفاء دينين متقابلين بين شخصين في حدود الاقل منهما .و تتم عمليه المقاصة بين مديونيه على بنك تجاه البنوك الاخرى عما تملك هذه البنوك من ارصده نقديه لدى البنك المركزي حيث سيتم الإضافة والخصم من الأرصدة المذكورة.

خصائص البنك المركزي.

١.**اشرافي** فهو يقف على قمه الهيكل المصرفي مختلفا في عمله عن المؤسسات المصرفية الاخرى فهو يشرف عليها ويتحكم بعرض النقد واصدار القوانين والنظم المصرفية ومحددا ومنفذاً للسياسة النقدية للبلد.

٢. **حكومي** اي انه مؤسسه حكومية تتبع القطاع العام ولا يمكن ان ينشيء القطاع الخاص بنوك مركزيه وذلك لخطورة وظائفها.

٣. **لا ربحي** تركز البنوك المركزية اعمالها مع الحكومة والمؤسسات المصرفية الاخرى ولا تتعامل مع الافراد الا نادرا لذا فهي تنشد الصالح العام ولا يكون الربح هو الهدف الاول لها

٤. **احتكاري** انها مؤسسات احتكاريه وحيده. في اي بلد تحتكر الاصدار النقدي و بعض الاعمال المصرفية الاخرى

٥. **متفرد** اذ لا يكون هناك اكثر من بنك مركزي واحد في اي بلد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم ١٢ مؤسسه اصدار على انها تخضع ايضا الى مجلس الاحتياطي الفدرالي.

٦. **تركز البنوك المركزية على اعمالها** مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الاخرى ونادرا ما تتعامل مع الافراد كما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني البلجيكي وبنك ايطاليا.

وظائف البنك المركزي.

الاصدار النقدي
مصرف الحكومة
مصر ف المصارف
الرقابة على انشطه المصارف.

١. الاصدار النقدي

فهو الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة لإصدار العملة الوطنية المتداولة وتغطيها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها. مراعيا عند ذلك الاهداف الاقتصادية العامة وخاصه الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وتوفير قدر مناسب من الرواج الاقتصادي وتجنب الضغوط التضخمية ومعالجتها وهو بهذا يقوم بصياغه السياسة النقدية والاشراف على تنفيذها بتحديد حجم النقد المعروض للمحافظة على قيمة العملة المحلية والتأثير على حجم الائتمان المصرفي المتوفر والاشراف على المؤسسات المصرفية والمالية الاخرى والتأثير على اعمالها. خدمه للسياسة النقدية اضافه الى ضمان صدق ونجاح المؤسسات ورفع مستوى ادائها.

على ان تركيز وظيفه الاصدار النقدي بالبنك المركزي له ما يبرره من اسباب.

أ- فهو يزيد من ثقه الافراد المتعاملين بالأوراق النقدية الصادرة من اعلى جهة حكومية.

ب - كما يقدم ضماناً اكبر ضد الافراط في اصدار النقد الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الاصدار

ج - يسمح للبنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع.

٢. مصرف الحكومة. حيث يتولى القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الحكومة وهو يقوم بقبول للودائع وتنظيم حساباتها اذ تعد الخزينة العامة للدولة المودع الرئيسي لدى البنك المركزي كما يقوم بتجهيزها بالأموال من حسابها الجاري لدفع الاجور والرواتب والمصروفات الاخرى وتسديد التزاماتها ودفع الشيكات المسحوبة على الخزينة واجراء التحويلات النقدية من حساب الى اخر ونقل المبالغ من مكان الى اخر داخل البلاد لمصلحه الحكومة واداء المدفوعات الخارجية وكذلك من جهة اخرى يتولى البنك المركزي تقديم القروض للحكومة سواء كلف نقديه قصيره الاجل لمقابلة نفقاتها المستمرة او قروض متوسطة وطويله الاجل لتنفيذ الخطط التنموية او كقروض استثنائية في الاوقات الاستثنائية كالحروب والازمات الاقتصادية كذلك يتولى البنك المركزي ادارة الدين الحكومي الداخل المتمثل بحوالات الخزينة و السندات الحكومية والدين الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية كذلك يقوم بتوفير العملات الأجنبية واخيرا يعتبر المستشار المالي الحكومي.

٣. مصر ف المصارف

يقوم البنك المركزي في العمليات المصرفية التي تحتاجها المصارف فهو يتولى قبول ودائعها وادارة احتياطاتها النقدية والتي اصبحت الزاميه تحت اسم الاحتياطي القانوني الذي يلزمه البنك المركزي على المصارف الاخرى كنسبة من ودائعها كما ان البنك المركزي يعتبر الملجأ الاخير للمصارف الاخرى للإقراض وتقديم التسهيلات المالية في اوقات الازمات العامة في الاقتصاد او الخاصة بمصرف معين و يقوم البنك المركزي ايضا بإعادة خصم الاوراق التجارية المخصومة لدى المصارف التجارية وذلك لتوفير السيولة الكافية الى تلك المصارف او لتسهيل عملياتها الائتمانية وكذلك يقوم البنك المركزي بأعمال المقاصة بين المصارف الاخرى اذا تجتمع في نهاية كل يوم لدى كل مصرف مجموعه من الشيكات المسحوبة لعملائها على المصارف الاخرى.

ولتسهيل تسويه سحب هذه الشيكات تجري عملية المقاصة بين تلك المصارف في حساباتها التجارية لدى البنك المركزي فيجتمع ممثلو تلك المصارف في غرفه المقاصة لدى البنك المركزي لتبادل الشيكات وتسويتها من حساباتهم الجارية كذلك يتولى البنك المركزي الدخول مع المصارف الاخرى في عمليات بيع وشراء العملة والاوراق المالية وكذلك يقوم بمهمه الاشراف والرقابة وتقديم الاستشارة والنصح للمصارف والزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني و تحديد نسبه الفائدة والعمولة

٤. الرقابة على انشطه المصارف.

ذكرنا ان مهام البنك المركزي هو اعداد وتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بجميع الاجراءات الخاصة بعرض النقد في البلاد و السياسة الائتمانية المتعلقة بإمكانيات المصارف في منح الائتمان وهو في ذلك لا يستطيع القيام بذلك بدون الرقابة والاشراف المباشرين على المصارف الاخرى لذلك تمنحه الدولة الصلاحيات الكاملة لتحقيق ذلك الاشراف والرقابة بما يؤمن الاستقرار الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية اضافه الى حمايه اموال المودعين ويطلب البنك المركزي من المصارف الاخرى الاحصائيات والبيانات الدورية والموازنات الشهرية والفصلية والسنوية لضمان التزامها في تطبيق التعليمات الصادرة عنه

اساليب البنك المركزي الكمية في الرقابة

١.السوق المفتوح.

ويعني دخول البنك المركزي مع المصارف الاخرى في عمليات بيع وشراء الاوراق المالية من اسهم و سندات حكومية او غير حكومية بما يؤثر على سيولتها ومن ثم على قدرة تلك المصارف على منح الائتمان وبالتالي حجم النقد المعروض في السوق.

والشكل التالي يوضح سياسه السوق المفتوح للبنك المركزي

من الشكل اعلاه نبين الاتي:- فإذا ما اراد المصرف تخفيض النقد المعروض لدى المصارف في السوق لمعالجه حالات تضخميه مثلا. فانه يقوم بالحد من قدراتهم الائتمانية وذلك من خلال تحفيزهم على شراء الاسهم والسندات منه ((وخاصه الحكومية منها والمتمثلة بأذونات الخزينة)) سواء بتخفيض سعرها او زيادة ما تحققه من فوائد(سعر الفائدة)او بإلزامها بالشراء وبالتالي يحصل منهم على كميات كبيره من النقد ويمنحهم بدلا عنها تلك الاوراق المالية وهو ما يخفض السيولة لدى المصارف وبالتالي يحجم قدرتها الائتمانية ومن ثم تخفيض حجم النقد المعروض وعلى العكس من ذلك فاذا ما اراد البنك المركزي معالجه حالات كساد معينه وتحريك الاقتصاد من خلال تشجيع المصارف الاخرى على منح الائتمان ومن ثم زياده كميه النقد المعروض من خلال قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من المصاريف الاخرى وضخ بدلا عنها كميات كبيره من النقد ويأخذ بدلا عنها الاوراق المالية فتزداد لديهم النقود وبالتالي تزداد السيول لديهم مما يزيد من قدراتهم الائتمانية و يزيد من المعروض النقدي.

٢. اعاده الخصم:-

من المعروف قيام المصارف بخصم الاوراق التجاريه من (صكوك وكمبيالات) لزبائنها عند احتياجهم للنقد قبل موعد استحقاقها وفق سعر خصم معين يحصل المصرف من خلالها على عوائد معينه على ان يقوم المصرف باستحصال قيمه تلك الاوراق في موعد استحقاقها من المدينين الاصليين لها و لهذه العملية اهميه كبيره لكل من الدائنين والمدينين والمصرف وبالتالي للاقتصاد عموما.

والشكل التالي يوضح سياسه اعاده الخصم لدى البنك المركزي.

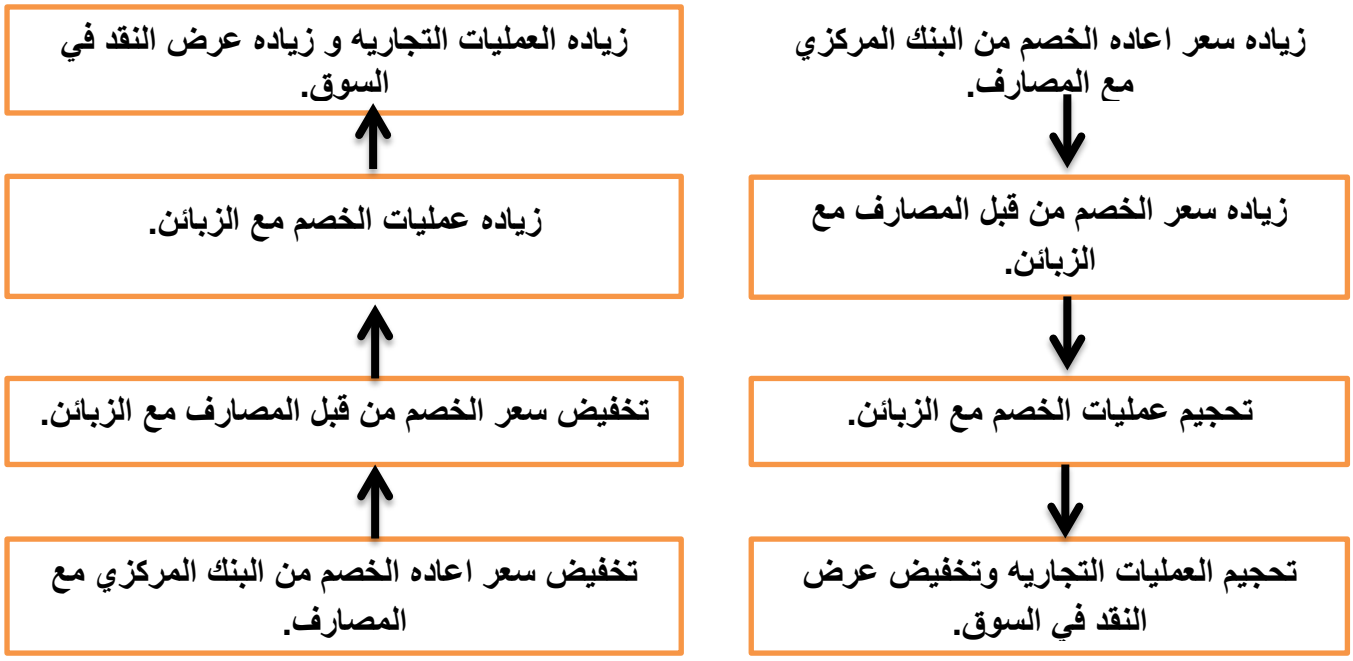

لذلك فان زياده عمليات الخصم تؤدي بالضرورة الى زياده الائتمان الذي بدوره يساهم بزياده العمليات التجاريه وبالتالي العمليات الإنتاجية ويمكن ان يقوم البنك المركزي بإعادة خصم تلك الاوراق لديه على وفق سعر خصم ادنى من السعر السابق الذي خصمت به لدى المصارف بحيث يتقاسم العوائد بينه وبين تلك المصارف هذا اذا ما احتاجت المصارف الى النقد ويستغل البنك المركزي هذه الاداة في التأثير على قدره المصارف الائتمانية وبالتالي عرض النقد لديها وفي السوق .وذلك لتأثير سعر اعاده الخصم على معظم اسعار الخصم و اسعار الفائدة في السوق فاذا ما اراد البنك المركزي زياده القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي زياده المعروض من النقد في السوق يقوم بتخفيض سعر اعاده الخصم فتزداد عمليات اعادة الخصم التي تقوم بها المصارف لدى البنك المركزي والتي بدورها يمكن ان تخفض سعر الخصم لزبائنها ومن خلالها تزداد عمليه الخصم التي تقدمها المصارف لهم بما يوفر لهم ما يحتاجونه من نقد وكأنها تأخذ النقد من البنك المركزي لتعطيه الى زبائنها.

وبالعكس من ذلك اذا ما اراد البنك المركزي الحد من القدرة الائتمانية للمصارف لتخفيض حجم النقد في السوق يقوم برفع سعر اعاده الخصم و بما يقلل او يمنع المصارف من اعاده خصم الاوراق التجاريه لديه ومن ثم يخفض من عمليات الخصم بينها وبين زبائنها فينخفض حجم المعروض من النقد.

٣. الاحتياطي القانوني

ذكرنا سابقا ان من وظائف البنك المركزي في علاقته مع المصارف الاخرى، هو الزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لديه و الاحتياطي القانوني هو نسبه من الودائع المقدمة الى المصارف من زبائنها يلزم البنك المركزي تلك المصارف على الاحتفاظ بما لديه وذلك لحمايه المصارف وزبائنهم في مواجهه مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها ويحق للمصارف استثمار ما تبقى من الوديعة بعد طرح الاحتياطي القانوني الذي يذهب الى البنك المركزي هذه الاداة تستخدم في التأثير على قدره المصارف في التصرف بأموال المودعين وبالتالي في عرض النقد في السوق.

فاذا اراد البنك المركزي الحد من القدرة الائتمانية للمصارف نتيجة لظروف تضخميه يقوم برفع نسبه الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف فلا يحق لها التصرف الا بنسبه اقل من ودائعها واذا اراد العكس من ذلك في ظروف الكساد يقوم بتخفيض نسبه الاحتياطي المفروض واطلق للمصارف استثمار كميات اكبر من ودائعها فتوفر الائتمان لزبائنها فيزداد النقد المعروض في السوق فإذا كانت نسبه الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف هي ٢٥% مثلا فهذا يعني اقتطاع البنك المركزي لهذه النسبة من كل وديعه لدى المصارف الاخرى كأحتياطي قانوني وبما يبقى للمصارف ٧٥% من كل وديعه وبما يسمى القوه الاستثمارية لها.

مثال //عندما يكون الاحتياط القانوني لوديعه مقدارها(٨٠ مليون)و نسبه الاحتياطي هو ٢٥%

الاحتياطي القانوني = الوديعة × نسبة الاحتياطي القانوني.

$$= ٨٠ \text{ مليون} \times \frac{٢٥}{١٠٠} = ٢٠ \text{مليون}.$$

القوة الاستثمارية = الوديعة - الاحتياطي القانوني

=٨٠مليون - ٢٠مليون =٦٠ مليون .

اما اذا ما قرر البنك المركزي زياده نسبه الاحتياطي القانوني الى ٤٠ % فانه بذلك يقطع هذه النسبة وبما يخفض القوه الاستثمارية للوديعة الى ٦٠%

$$\text{الاحتياط القانوني} = ٨٠ \text{ مليون} \times \frac{٤٠}{١٠٠} = ٣٢ \text{ مليون}$$

القوه الاستثمارية = ٨٠ مليون -٣٢ مليون = ٤٨ مليون

∴ كان للمصرف حق التصرف ب ٦٠ مليون و اصبح الان لا يستطيع التصرف الا ب ٤٨ مليون فقط.

٢- اساليب الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي.

يقصد بالرقابة النوعية هو كيفية السيطرة على اوجه استخدام الائتمان المصرفي و يصرف النظر عن كميته او حجمه إذ إن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجاريه مواردها النقدية بصيغه قروض واستثمارات مصرفيه مختلفة.

ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي قد تنشأ عن استخدام اساليب الرقابة الكميه لذلك فان فعالية الرقابة النوعية يمكن ان تساند الرقابة الكميه كما انها توفر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي بقدر معين يفوق بقيه القطاعات الاخرى عن طريق اتباع سياسه تمييزيه بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي

وللرقابة النوعية وسائل متعددة تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي مثل.

١- وسيله اسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديداً لأسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين والهدف من ذلك تقليص حجم القروض الموجهة لبعض القطاعات وخاصه غير الإنتاجية او السلعية وبالمقابل تنشيط القطاعات الإنتاجية عن طريق القروض المقدمة لها بكلفه اقل من غيرها.

٢- اشتراط موافقه البنك المركزي على القروض التي تقدمها المصارف التجاريه لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغها مقداراً معيناً يحدده البنك المركزي.

٣ - تحديد بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل المصارف التجاريه او تعيين الحد الاقصى لبعض انواع هذه القروض.

٤-كما يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الاعلى لأسعار الفائدة على الودائع التي لا يمكن بموجبها المصارف التجاريه تجاوزه ويكون مثل هذا الاجراء مرتبطاً بطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيها اذا كان يعاني من الكساد او التضخم

لذا فإن استخدام البنك المركزي لوسائل الرقابة الكميه والنوعية تكون متمثلة في التقييد او التوسع في حجم الائتمان المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلد.

٣- الرقابة المباشرة على الائتمان.

ويقصد بالنوع الثالث من انواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي المتمثلة في رقابته المباشرة هو فرض تأثيره الادبي على الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل الرقابة الكميه والنوعية كما يمكن ان تكون رقبته المباشرة بديلا عن الرقابة الكميه والنوعية اذا تعذر استخدام ادوات الرقابتين الكميه والنوعية بصوره فعاله.

وتنحصر اهميه تأثير البنك المركزي على المصارف التجاريه في امكانيه اقناعها بالسياسة المنسجمة مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة متابعاً بذلك اسلوب التوجيه والنصح وابداء الرأي والمشورة.

ويعود سبب فعالية التأثير على المصارف التجاريه الى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها البنك المركزي تجاه مؤسسات الجهاز المصرفي في كونه بنك البنوك و الملجأ الاخير للإقراض وكذلك كونه بنك الحكومة ومستشاره المالي لذلك فان البنك المركزي يتبع اكثر من وسيله سواء كانت كميه او نوعيه او مباشره. بهدف تحقيق اغراض سياسته النقدية.

راس المال المصرف التجاري.

اولا مفهوم رأسمال المصرف.

يشير راس المال عاده الى ما يساهم به اصحاب المشروع عند التأسيس مضافاً اليه التغيرات السنوية التي تطرا عليه و تكون هذه المساهمة عباره عن تخصيصات من الدولة اذا كان المصرف منشأه عامه او عن القيمة المدفوعة للاسهم اذا كان منشأه خاصه.

رأس المال الاسمي هو ما يؤسس في ضوئه المصرف ويثبت في قانونه و نظامه الداخلي

اما راس المال المدفوع فهو يتمثل بما دفعه المؤسسون عند التأسيس ويكون عاده نسبه من راس المال الاسمي وقد يضاف عليه الارباح السنوية للمصرف حتى يتساوى مع راس المال الاسمي

اما راس المال الممتلك. فهو يتمثل بما يمتلكه اصحاب المصرف في تاريخ معين والمتكون عادة من راس المال المدفوع اضافه الى جميع الاحتياطيات المقتطعة والارباح المحتجزة

واخيرا هناك راس المال الحر الذي يعني راس المال للمصرف الذي يمكن استخدامه في عملياته الرئيسية من استثمار او ائتمان او تعويضات عن خسائر.

ويتكون من راس المال الممتلك مطروحا منه صافي الموجودات الثابتة

راس المال المدفوع = نسبه من راس المال الاسمي+ التحويلات من الارباح المحتجزة السنوية

راس المال الممتلك = راس المال المدفوع+ الاحتياطيات+ الارباح المحتجزة.

راس المال الحر = راس المال الممتلك - صافي الموجودات الثابتة.

ومن الضروري نجد انخفاض نسبه راس المال المصرف الى المطلوبات الاخرى كالودائع التي تأخذ النسبة الاكبر ومع ذلك فان راس مال المصرف يلعب دورا كبيرا في تغطيه نفقات التأسيس و في العمليات المصرفية في بداية حياه المصرف كذلك يستخدم في شراء الموجودات الثابتة خلال حياة المصرف كذلك يمثل ضمان للمصرف لتغطيه خسائره المحتملة وكذلك لضمان حقوق المودعين.

و يمكن زياده رأسمال المصرف (المدفوع)

من خلال التحويل من الارباح المحتجزة و هناك قوانين تفرض على المصارف بإضافة نسبه من ارباحه السنوية الى راس المال المدفوع. ولكن يعاب على هذه الطريقة بأنها تؤدي الى انخفاض اسعار اسهم المصرف.

احتساب الفائدة على الودائع

يبرر الاقتصاديون الفائدة بانها حصه راس المال من العوائد وتعرف بانها العائد على راس المال المستخدم او ثمن استخدام الاموال او اجرة المال المقترض

اما من الناحية المصرفية فان الفائدة هي حق المصرف او حق العميل نظير تخلي احدهما للآخر عن مبلغ معين لفترة محددة. فالمصرف يستحق الفائدة عندما يمنح قروض او تسهيلات ائتمانيه الى عملائه لفتره معينه والعميل يستحق من المصرف على الفائدة عند ايداع الاول لدى الثاني لمبلغ معين لفتره معينه لذلك فان الفائدة وفق هذا المفهوم هي عائد الاموال المستخدمة من قبل الغير

اما من الناحية التشريعية فقد اتفقت الاديان السماوية على تحريم الفائدة فليس لراس المال حق في عوائد الانتاج الا اذا كانت مشاركته غير ثابته وقابله لتحمل الخسائر كما هي قابله لتحمل الارباح والا كانت ربا وهو محرم في الشريعة

لذا لا بد من الإشارة الى اننا لا ندرس الفائدة او نقوم بتدريسها تبشيراً بها او دعوة الى اعتمادها في حياتنا اليومية بل ندرسها لعده اسباب

١- اننا وجدناها و مجبرون على التعامل بها في بعض الاحيان سواء في التعامل الدولي او المحلي

٢- كما اننا ندرسها لان العالم بأجمعه يتعامل بها فمعرفتنا بها هي معرفه الملاحظ المشاهد الذي لابد ان يتعرف على الواقع الفعلي لحركة الاقتصاد العالمي الذي يرتكز اساسا على الفائدة

٣-ايضا ندرسها لأنه يمكن اعتمادها في مجالات اخرى غير الربا كما في النظريات المالية والاستثمارية و دراسة وتقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية و تحديد تكاليف راس المال ودراسة الفرص البديلة كلها تعتمد على قوانين الفائدة والقيمة الحالية

اولا: الفائدة على الودائع الثابتة

(ان فائدة اي مبلغ تساوي حاصل ضرب عناصرها ثلاث) ويقصد بعناصر الفائدة في العوامل التي تؤثر بصوره مباشره بالفائدة وتعتمد عليها في احتساب تلك الفائدة .وهي ثلاثة

اولها المبلغ المودع وقد يطلق عليه المبلغ الاصلي ويرمز له بالرمز (م)

والثاني وهوه الزمن وهوه يمثل الفترة الزمنية للوديعة اي من تاريخ بدء الايداع حتى نهايته و يرمز لها بالرمز (ن)

والثالث هو معدل الفائدة او سعر الفائدة الذي يمنحها المصرف للمودع وسنرمز لها بالرمز (ع)

اي الفائدة =المبلغ × الزمن × سعر الفائدة

ف= م × ن × ع

ولا بد من الاخذ بالاعتبارات التالية

١. أن سعر الفائدة هو نسبه مئوية عادة و لذلك يجب اعتماد النسبة المئوية في القانون

٢. اذا كانت الوديعة قصيرة الاجل وبالأيام فان مجموع ايامها يقسم على (٣٦٠) يوم وهو عدد ايام السنة التجارية

٣.اذا كانت المدة بالأشهر فان مجموع اشهرها تقسم على ١٢ شهر و هو عدد اشهر السنه

ثانيا // الفائدة على ودائع التوفير

وهي تعتمد على احتساب الفائدة على مبلغ واحد كل شهر معتمده على ادنى رصيد فيه.
ان هذه الطريقة تعتمد على حساب الفائدة بصوره مستقله كل شهر ولذلك يكون الزمن شهراً واحداً في القانون (١٢/١) أما المبلغ فهو الرصيد الادنى في ذلك الشهر والذي يعتمد على عمليات السحب والايداع فيه واثرها على الرصيد النهائي للشهر السابق ولتنظيم العمل وتبسيطه يمكن اعتماد جدول بسته اعمده في الجدول التالي

الشهر	التاريخ	الايداع	السحب	الرصيد	الرصيد الادنى
كانون الثاني	١/١				
شباط					
آذار					
نيسان					
مايس					
حزيران					

١- يضم العمود الاول تسلسل الاشهر ولان عمليه احتساب الفائدة على حسابات التوفير تتم في نهايه العام في ضم العمود الاول الاشهر الاثني عشر للسنه ابتداءا من كانون الثاني الى كانون الاول
٢- يضم العمود الثاني تواريخ الاحداث الحاصلة خلال الشهر ابتداء من اوله وان لم يكن هناك اي حدث في الشهر يذكر اليوم الاول والرصيد القادم له من الشهر السابق
٣- فالعمودين الثالث والرابع يحدد الحدث الحاصل في ما اذا كان ايداعا يوضع في العمود الثالث ام سحبا فيوضع في العمود الرابع
٤- في العمود الخامس يحدد الرصيد الذي تضاف له المبالغ المودعة وتطرح منه المبالغ المسحوبة في كل شهر
٥- في العمود السادس يتم اختيار الرصيد الادنى من بين الأرصدة في العمود السابق لكل شهر
٦- يتم جمع الأرصدة الدنيا لجميع الاشهر ثم يطبق القانون التالي لاستخراج الفائدة والرصيد

مجموع الفوائد = مجموع الأرصدة الادنى لكل الأشهر في ×١٢/١×ع/١٠٠

الرصيد النهائي=الرصيد الأخير للمبالغ + مجموع الفوائد

٣. الفائدة على الودائع الجارية

تعتمد اغلب المصارف والدول على عدم احتساب الفوائد على الحسابات الجارية للعديد من الاسباب ولكن البعض منها يعتمد احتساب الفائدة و لعدم وجودها في العراق سوف لا يتم التطرق لها

٤.الفائدة الضمنية

على الرغم من عدم احتساب العديد من المصارف والدول للفوائد على الحسابات الجارية الا ان ذلك لا يعني عدم حصول صاحب الحساب الجاري على اي عوائد من جراء فتحه حسابه الجاري لدى المصرف كما لا يعني عدم وجود تكليف على المصرف على هذا النوع من الودائع فهناك فوائد يحققها الزبون والتي تسمى بالفوائد الضمنية وتكلف المصرف تكاليف صريحه ينفقها على اصحاب الحسابات الجارية والفوائد الضمنية هي جميع الخدمات المجانية و المدعومة التي يقدمها المصرف لصالح الزبون صاحب الحساب الجاري والتي من بينها

١. صرف الشيكات المسحوبة على الزبون
٢.تحصيل الشيكات المسحوبة له على الأخرين
٣.الخدمات الاستشارية المجانية
٤.الجوائز السنوية المقدمة
٥.اية مجانيه اخرى

وكل هذه الخدمات وتكلف المصرف اموالا قد تكون كبيره وبالتالي عليها حسابها لمقارنتها بالعوائد التي تحصل عليها جراء استثمار تلك الودائع للوقوف على الارباح الصافية المتحققة و يحتسب معدل التكاليف الضمنية بقسمه مجموع التكاليف التي ينفقها على الزبون على متوسط رصيد حساب الزبون **خلال العام**

$$\text{معدل الفائدة الضمنية} = \frac{\text{مجموع التكاليف المصروفة على الزبون} \times 100}{\text{متوسط رصيد الحساب الجاري للزبون}}$$

اما يحقق المصرف من عوائد فيمكن احتسابه من خلال معرفه القدرة الاستثمارية للوديعة والقدرة الاستثمارية للمصرف حيث تقاس الاولى بطرح الاحتياطي القانوني من مبلغ الوديعة ليتبقى ما يمكن للمصرف ان يستثمره من الوديعة

١. القدرة الاستثمارية للوديعة = مبلغ الوديعة - الاحتياط القانوني لها

= مبلغ الوديعة - مبلغ الوديعة × نسبه الاحتياطي القانوني

٢.القدرة الاستثمارية للمصرف = معدل العائد على الاستثمار في المصرف

٣. اجمالي العائد الذي يحققه المصرف من الوديعة = القدرة الاستثمارية للوديعة × معدل العائد على الاستثمار

٤. صافي العائد المتحقق من الوديعة = اجمالي العائد المتحقق - مجموع التكاليف الضمنية للزبون

مثال في ما يلي عمليات السحب والايداع من حساب التوفير للسيد مصطفى لدى مصرف الاستثمار الذي يعتمد معدل الفائدة ٦ % سنويا ما هي الفوائد التي يحققها السيد مصطفى وما هو رصيد في نهاية العام

رصيد اول المدة في ٢١ /٣/ ٢٠٠٧ كان ٤٥٠ دينار
اودع في ٢٢ /٥/ ٢٠٠٧ مبلغ ٢٠٠ دينار
سحب في ١٦ /٧/ مبلغ ٣٠٠ دينار
اودع في ١١ /٩/ مبلغ ٤٠٠ دينار
سحب في ٣ /١٠/ ٢٠٠٧ مبلغ ٢٠٠ دينار

الحل //نظم اولا الجدول الخاص بودائع التوفير

جدول يمثل احتساب الفائدة على ودائع التوفير

الشهر	التاريخ	الايداع	السحب	الرصيد	الرصيد الادنى
٣	١/ ٣	-	-	-	-
	٢١/ ٣	٤٥٠	-	٤٥٠	صفر
٤	١/ ٤	-	-	٤٥٠	٤٥٠
٥	١/ ٥	-	-	٤٥٠	
	٢٢/ ٥	٢٠٠	-	٦٥٠	٤٥٠
٦	١/ ٦	-	-	٦٥٠	٦٥٠
٧	١/٧	-	-	٦٥٠	
	١٦/ ٧	-	٣٠٠	٣٥٠	٣٥٠
٨	١/ ٨	-	-	٣٥٠	٣٥٠
٩	١/ ٩	-	-	٣٥٠	
	١١/ ٩	٤٠٠	-	٧٥٠	٣٥٠
١٠	١/ ١٠	-	-	٧٥٠	
	٣/ ١٠	-	٢٠٠	٥٥٠	٥٥٠
١١	١/ ١١			٥٥٠	٥٥٠
١٢	١/ ١٢			٥٥٠	٥٥٠
		١٠٥٠	٥٠٠	٥٥٠	٤٢٥٠

:. مجموع الفوائد =رصيد المبالغ × ١/ ١٢×ع

= ٤٢٥٠ ×١/ ١٢ ×٦ /١٠٠ =٢١,٢٥

اما الرصيد النهائي = رصيد المبالغ + مجموع الفوائد

= ٥٥٠+ ٢١,٢٥٠ =٥٧١,٢٥٠

مثال// في ما يلي عمليات السحب الايداع من حساب التوفير للسيد علي لدى مصرف الرشيد والذى يعتمد معدل فائدة ٧ % سنويا وفيما يلي البيانات الخاصة بالحساب

في ١/ ٢/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار ٦٠٠ دينار
في ٢/ ٣/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار ٥٠٠ دينار
في ٢٠/ ٣/ ٢٠١٦ تم سحب مبلغ بمقدار ٣٠٠ دينار
في ١٠/ ٥/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار ٤٠٠ دينار
في ٥/ ٧/ ٢٠١٦ سحب مبلغ بمقدار ٢٠٠ دينار
في ١٥/ ٩/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار ٦٠٠ دينار
في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار ٢٠٠ دينار
في ٥/ ١١/ ٢٠١٦ تم سحب مبلغ بمقدار ٣٥٠ دينار

المطلوب// ما هي الفوائد التي يحققها السيد علي وما هو رصيده في نهاية الفترة

ملاحظات //

١- اذا كان الايداع في يوم من الشهر نثبت ايضا الرصيد الادنى اما اذا (٢)من الشهر الى نهايه الشهر لا يثبت فيه رصيد ادنى وخاصة في الايداع الاول فقط

٢- يجب احتساب المطلوب بدقه لأنه كعمليات مصرفيه يتم المحاسبة على ادنى فلس

الشهر	التاريخ	الايداع	السحب	الرصيد	الرصيد الادنى
٢	٢٠١٦ / ٢/١	٦٠٠	-	٦٠٠	٦٠٠
	٢٠١٦ / ٣/١	-	-	٦٠٠	
٣	٢٠١٦ / ٣/٢	٥٠٠	-	١١٠٠	٦٠٠
	٢٠١٦ / ٣/٢٠	-	٣٠٠	٨٠٠	
٤	٢٠١٦ / ٤/١	-	-	٨٠٠	٨٠٠
٥	٢٠١٦ / ٥/١	-	-	٨٠٠	
	٢٠١٦ / ٥/١٠	٤٠٠		١٢٠٠	٨٠٠
٦	٢٠١٦ / ٦/١	-	-	١٢٠٠	١٢٠٠
٧	٢٠١٦ / ٧/١	-	-	١٢٠٠	
	٢٠١٦ / ٧/٥	-	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٨	٢٠١٦ / ٨/١	-	-	١٠٠٠	١٠٠٠
	٢٠١٦ / ٩/١	-	-	١٠٠٠	
٩	٢٠١٦ / ٩/١٥	٦٠٠	-	١٦٠٠	١٠٠٠
	٢٠١٦ / ٩/٢٥	٢٠٠	-	١٨٠٠	
١٠	٢٠١٦ / ١٠/١	-	-	١٨٠٠	١٨٠٠
١١	٢٠١٦ / ١١/١	-	-	١٨٠٠	
	٢٠١٦ / ١١/٥	-	٣٥٠	١٤٥٠	١٤٥٠
١٢	٢٠١٦ / ١٢/١	-	-	١٤٥٠	١٤٥٠
		٢٣٠٠	٨٥٠	١٤٥٠	١١٧٠٠

∴ مجموع الفوائد =مجموع الرصيد الادنى × ١/ ١٢× ١٠٠/٧ نسبة الفائدة

= ١١٧٠٠ ×١/ ١٢ ×١٠٠/٧= ٦٨,٢٥

∴ الرصيد النهائي = ١٤٥٠ + ٢٨,٢٥ =١٥١٨,٢٥

المحاضرة السابعة

مثال١// اودع السيد احمد مبلغ 5,000 وديعه ثابته لدى مصرف الرشيد لمده ثلاث سنوات فما هي الفائدة التي يحققها السيد احمد في نهاية المدة؟ وما هو رصيده النهائي علما ان مصرف الرشيد يعتمد فائدة سنويا بمعدل .% 6

الحل .

م = 5000 دينار ن = 3 سنوات ع = 6% سنويا

ف = م ×ع × ن

ف = 6% × 3 × 5000

= 900 الفائدة .

الرصيد = م + ف

5900= 900 + 5000

مثال ٢// ما هي الفائدة المتحققة للسيد طه بعد تسعه اشهر من ايداعه مبلغ 2000 دينار بمعدل فائدة 6% سنويا .وما هو رصيده في ذلك الحين؟

الحل/

م =2000 ن = 9اشهر ع = 6% سنويا .

ف =م × ن × ع

$$\text{ف} = 2000 \times \frac{9}{12} \times \frac{6}{100} = 90$$

الرصيد 2090 = 90 + 2000= دينار .

مثال٣/ ما هي الفائدة التي يحققها السيد عدنان من ايداعه مبلغ مقداره 2000 للفترة من 1999/ 3/ 26 الى 1999 7/ 20 اذا كان معدل الفائدة المعتمد 7%وما هو المبلغ الكلي الذي يستلمه في نهاية المدة

الحل//

م =2000 دينار ع = 7% ن = 19 + 90 + 5 =114 11

$$\text{ف} = \text{م} \times \frac{\text{ن}}{360} \times \frac{\text{ع}}{100}$$

$$\text{ف} = 200 \times \frac{114}{360} \times \frac{7}{100} = 44,3 \text{ دينار}$$

.:الرصيد= م+ف

2000 +44,3 =

2044,3 =

مثال٤// ما هو معدل الفائدة الضمنية التي يحصل عليها السيد علاء .من خلال حسابه الجاري البالغ متوسطة خلال العام 2000000 مليون دينار اذا علمت ان عمليات السيد علاء خلال العام كانت ما يلي:-

1 -عدد الشيكات المسحوبة عليه 1000 شيك.تكلفه اجراءات تسديد الواحد منها 100 دينار

2-عدد الشيكات المسحوبة لحسابه على الاخرين 750 شيكا تكلف اجراءات تحصيل الواحد منها 200 دينار

3- حجم الخدمات المجانية الاستشارية المقدمة له كلفت المصرف 30.000 دينار

4- حصل على جائزه بمبلغ 20.000 دينار ممنوحه لأصحاب الحسابات الجارية و منحت له عن طريق القرعة

الحل/.

.1مجموع تكاليف تسديد الشيكات المسحوبة عليه = 1000 × 100 = 100000 دينار .

.2مجموع تكاليف استحصال الشيكات المسحوب له = 750 × 200 = 150.000دينار

.3مجموع تكاليف الخدمات المجانية =30.000 دينار

.4مبلغ الجائزة= 20000

:.مجموع التكاليف الكلية للخدمات المقدمة =20.000+ 30.000 +150.000+ 100.000

=300,000

:. معدل الفائدة الضمنية = مجموع التكاليف المصروفة على الزبون×100 / رصيد متوسط الحساب الجاري للزبون

= 100×300000 / 20000000

= 1.5 %

مثال// ما هو صافي العائد المتحقق للمصرف في المثال السابق اذا كان الاحتياطي القانوني المفروض على المصرف هو 25% وان معدل العائد على الاستثمار في المصرف هو 8%

الحل

القدرة الاستثمارية للوديعة = متوسط الودائع ـ متوسط الودائع × نسبه الاحتياطي القانوني

25%× 20000000 – 20000000= 15.000.000

٢- اجمالي العائد الذي يحققه المصرف من الوديعة

=القدرة الاستثمارية للوديعة × معدل العائد على الاستثمار

15000000 × 8% = 1.200.000 دينار

٣- صافي العائد المتحقق من الوديعة = اجمالي العائد المتحقق - مجموع التكاليف الضمنية للزبون .

1.200.000 -300.000 = 900.000

متانة رأسمال المصرف.

ان معظم التشريعات المصرفية المحلية والدولية تعمل على تدعيم متانة رأسمال المصرف والمتمثلة بقدرته على مواجهه الظروف الصعبة وغير الاعتيادية في العمل المصرفي وذلك من خلال فرض نسبه معينه يكون رأسمال طرفا فيها مثلا تفرض التشريعات المصرفية ان لا يزيد حجم الودائع التي يستلمها المصرف على عشر مرات بقدر رأسماله الممتلك .وان لا تقل نسبه رأسمال الى الوداع عن(10%) فاذا ما وجد المصرف ان هناك فرصا لزياده ودائعه فانه يضطر الى زياده راس ماله فاذا كان رأسمال احد المصارف مثلا خمسه مليارات وهو لا يستطيع ان يستلم ودائع من زبانه اكثر من 50 مليار .

كذلك تفرض التشريعات بأن لا يزيد القرض الواحد الذي يمنحه المصرف على 10% من رأسماله ففي مثالنا يكون الحد الاعلى للقرض الذي يمنحه المصرف هو نصف مليار .وكذلك تقاس متانة المصرف بمدى قدرته على مواجهة الخسائر المتحققة في اي مجال من مجالات عمله او بصوره عامه وكما يلي:-

١- نسبه رأسمال الى الموجودات = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$

وفي الوقت الذي تقيس هذه النسبة قدره راس المال الممتلك على مواجهه الخسائر المتحققة في اجمالي اصول المصرف فإنها ايضا تعبر عن نسبه مساهمه رأسمال المصرف كمصدر من مصادر امواله وتكون اكثر ايجابيه كلما كبرت هذه النسبة

٢- نسبه راس المال الى الودائع= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100$

وتقيس هذه النسبة متانه رأسمال في رد ودائع زبائنه عند تحقق اي ظرف طارئ يؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم او جزء كبير منها .

وكما ذكرنا سابقا بأن التشريعات تفرض على المصارف ان لا تقل هذه النسبة عن 10% مثلا .

٣- نسبه راس المال الى القروض= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times 100$

وتقيس هذه النسبة متانة رأسمال المصرف في مواجهه الخسائر المتحققة عن القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه وخاصه المخاطر الائتمانية الخاصة بإحتمال عدم استعادة القروض او فوائدها .

٤- نسبه راس المال الى مجموع الاستثمارات المالية = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الاستثمارات المالية}} \times 100$

وتقيس هذه النسبة متانه راس المال المصرف في مواجهه الخسائر المتحققة عن الاستثمارات المالية سواء بانخفاض قيمتها السوقية او تحقيقها خسائر تشغيليه .

٥- نسبه راس المال الى الموجودات ذات المخاطرة = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times 100$

وتقيس هذه النسبة متانه راس المال في مواجهه الخسائر الممكن تحقيقها من الموجودات ذات المخاطرة والتي تحقق خسائر فقط على اساس بأنه ليست جميع موجودات المصرف ذات مخاطرة فالنقدية والودائع لدى المصارف ولدى البنك المركزي وكذلك الاستثمارات المالية الحكومية التي يمتلكها المصرف والقروض التي يمنحها للحكومة تكون خاليه من المخاطرة فتطرح جميع هذه الفقرات من الموجودات للوصول الى الموجودات ذات المخاطرة

الموجودات ذات المخاطرة=

مجموع الموجودات - (النقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى + السندات الحكومية +القروض الى الحكومة)

وعلى العموم فانه لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار معين يستخدم كمقياس للمقارنة والحكم بموجبه على مدى ملائمه نتائج التحليل و هناك اربعه معايير رئيسيه هي المعايير النمطية المطلقة ومعايير الصناعة او القطاع او المعايير التاريخية والمعايير المخططة او المستهدفة

مثال

نسبه راس المال الى الموجودات= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$

فلو فرضنا ان راس المال الممتلك لمصرف كان 300 مليون دينار وكان مجموع موجوداته 6000 مليون دينار فان نسبه رأسماله الى مجموع موجوداته تكون

نسبه راس المال الى الموجودات= $\frac{300}{6000} \times 100$ =5%

وبمقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف التي كانت (12%افتراضيه)يتبين ان نسبه المصرف مجال الدراسة هي غير جيده من حيث متانة راس ماله فكلما زادت النسبة دل ذلك على متانة راس مال المصرف .

نسبه راس المال الى الودائع = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times \mathbf{100}$

لو فرضنا انه راس المال الممتلك لمصرف كان 300 مليون وكان مجموع ودائعه 3,000 مليون دينار فان نسبه رأسماله الى مجموع ودائعه تكون كما يلي:

نسبه راس المال الى الودائع = $\frac{300}{3000} \times 100$ =10%

وبمقارنه هذه النسبة مع نسبة قطاع المصارف المطلوبة من قبل البنك المركزي والتي كانت(15% افتراضيه)يتبين ان نسبه المصرف مجال الدراسة هي غير جيده من حيث متانة رأسماله ولم يحقق النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي فكلما زادت النسبة دل على متانة راس مال المصرف .

نسبه راس المال الى القروض= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times \mathbf{100}$

لو فرضنا ان راس المال الممتلك لمصرف كان 300 مليون دينار وكان مجموع قروضه 2000 مليون دينار فان نسبه رأسماله الى مجموعه قروضه ستكون كالاتي

نسبه راس المال الى القروض= $\frac{300}{2000} \times 100$ =15%

وبمقارنه هذه النسبة مع نسبه العام الماضي والتي كانت 10% افتراضيه يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة قد تحسنت وهي جيده لهذا العام من حيث متانة راس ماله وكلما زادت النسبة دل ذلك على متانه راس مال المصرف

نسبه راس المال الى مجموع الاستثمارات المالية = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الاستثمارات المالية}} \times \mathbf{100}$

ولو فرضنا ان راس المال الممتلك كان 300 مليون وكان مجموع الاستثمارات 1000 مليون فان نسبه رأسماله الى مجموعه قروضه ستكون

نسبه راس المال الى الاستثمارات = $\frac{\mathbf{300}}{\mathbf{1000}} \times 100$ =30%

وبمقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف المطلوبة والتي كانت 35% يتبين ان نسبه المصرف مجال الدراسة غير جيده من حيث متانه راس المال فكلما زادت النسبة دل ذلك على متانة راس المال .

نسبه راس المال الى الموجودات ذات المخاطر = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times \mathbf{100}$

الموجودات ذات المخاطر = مجموع الموجودات - (النقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى + السندات الحكومية + القروض لدى الحكومة)

فلو فرضنا ان راس المال الممتلك لمصرف كان 300 مليون وكان مجموع موجوداته 6000 مليون . والنقدية في الصندوق ولدى المصارف 1000 مليون والسندات الحكومية 200 مليون .والقروض لدى الحكومة 300 مليون

فان الموجودات ذات المخاطر =(300 + 200 + 1000) - 6000

=4,500

.: نسبه راس المال الى الموجودات ذات المخاطر = $\frac{\mathbf{300}}{\mathbf{4500}} \times 100$ = 6,6%

وبمقارنه هذه النسبة مع نسبه العام الماضي والذي كانت 5% يتبين ان نسبه المصرف مجال الدراسة قد تحسنت وهي جيده من حيث متانة راس ماله فكلما زادت النسبة دل ذلك على متانة راس مال المصرف

مثال // اذا كان لدينا راس مال الممتلك لاحد المصارف هو (900)و لدينا البيانات التالية

(مجموع الموجودات 18.000 ، ومجموع الودائع 30.000 ، ومجموع القروض 8000 ،ومجموع الاستثمارات 6,000،النقدية في الصندوق 4200 ،السندات الحكومية 2600 ،القروض لدى الحكومة 2400)

علما ان نسبه قطاع المصارف في(٤% ٥% ١٠% ١٢% ١٥%)هذه النسب هي بالتسلسل فالأولى الموجودات وثم الودائع والقروض والاستثمارات والموجودات ذات المخاطرة.

المطلوب //تقييم كفاءة اداء المصرف اعلاه

الحل

نسبه راس المال الى الموجودات= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$

$$= \frac{900}{18000} \times 100 = 5\%$$

وعند مقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف والتي كانت .4% نجد ان نسبه المصرف اعلاه جيده من حيث متانه راس ماله .فكلما زادت النسبة دل ذلك على متانه رأسمال المصرف

نسبه راس المال الى الودائع = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times \mathbf{100}$

$$= \frac{900}{30{,}000} \times 100 = 3\ \%$$

وعند مقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف والتي كانت 5% نجد ان نسبه المصرف اعلاه هي غير جيده من حيث متانة راس المال كلما زادت النسبة دل ذلك على متانة رأسمال المصرف

نسبه راس المال الى القروض= $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times \mathbf{100}$

$$= \frac{900}{8000} \times 100 = 11.25\ \%$$

وعند مقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف والتي كانت 10% نجد ان نسبه المصرف اعلاه جيده من حيث متانه رأسماله فكلما زادت نسبه دل ذلك على متانة رأس مال المصرف

نسبه راس المال الى مجموع الاستثمارات المالية = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمارات}} \times \mathbf{100}$

$$= \frac{900}{6{,}000} \times 100 = 15\%$$

وعنده مقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف والتي كانت % 12 نجد ان نسبه المصرف اعلاه جيده من حيث متانة رأسماله فكلما زادت نسبه دل ذلك على متانة رأسمال المصرف

نسبه راس المال الى الموجودات ذات المخاطر = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times \mathbf{100}$

نستخرج الموجودات ذات المخاطرة =مجموع الموجودات- (نقدية في الصندوق+ سندات حكومية + القروض لدى الحكومة)

الموجودات ذات المخاطرة

18000-(4200+2600+2400)=9200

18000 - 9200 =8800

نسبة رأسمال الى الموجودات ذات المخاطرة=:. $\frac{900}{8800} \times 100 = 10.22\%$

وعنده مقارنه هذه النسبة مع نسبه قطاع المصارف والتي كانت % 15 نجد ان نسبه المصرف اعلاه غير جيده من حيث متانة رأسماله فكلما زادت النسبة دل ذلك على متانة رأسمال المصرف

طبيعة الودائع المصرفية

مفهوم الوديعة //يمكن النظر الى الودائع على انها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيله من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حينما يحل اجله ؛كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمه الوديعة كما تعرف ايضا على انها تتمثل بالمبالغ النقدية المقيدة في دفاتر المصارف التجارية والمستحقة للمودعين سواء كانوا افرادا ومؤسسات.

كما يمكن **تعريف الوديعة** بانها مبلغ من المال يمنحها الزبون الى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات المصرف ويمكنه من سحب الوديعة وفق صيغه يتفق عليها، وقد يحصل على فائدة معينه.

اركان الوديعة:-

١. **المبلغ النقدي:** اي لا تكون الوديعة غير اموال نقدية فاذا كانت غير ذلك كل المجوهرات والاوراق المالية والاشياء والوثائق الثمينة المهمة كانت امانه وليست وديعة ويمكن ان تكون تلك الاموال محليه او اجنبيه بحسب امكانيات الزبون وسياسات مصرف

٢. **الزمن**: في بعض الاحيان تكون للوديعة مده محدده بالأشهر او بالسنوات كما هو الحال في الودائع الثابتة وقد تكون غير محدده كما في ودائع التوفير والودائع الجارية

٣.**سعر الفائدة:** لبعض الودائع فائدة تحتسب وفق سعر محدد يتفقوا عليه عند التعاقد او يفرضه المصرف وفق سياساته او وفق سياسة البنك المركزي و يكون على شكل نسبه مئوية. ٧% مثلا وقد لا تكون هناك فائدة للوديعة اي لا يكون لها سعر فائدة وفي هذه الحالة يحصل الزبون على خدمات المصرف والتي لو قُيمت تكاليفها على المصرف. تسمى(الفائدة الضمنية)

٤. **طريقه السحب:** اي يحق للزبون سحب الوديعة او جزء منها بحسب نوع التوديع فقد يكون في اي وقت و من قبل اي شخص. شرط تحرير صك من قبل الزبون بذلك. او في اي وقت و من قبل الزبون حصرا شرط جلب دفتر التوفير. او في وقت محدد من قبل الزبون حصراً وليس كل ما يدفعه الزبون الى المصرف من اموال نقديه يعتبر وديعه بل هناك اموال نقديه يضعها الزبون في المصرف لا يتعامل معها المصرف على انها وديعه كالتأمينات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية كما لا تعتبر وديعه المبالغ التي يضعها فرع لمصرف معين لدى فرع اخر لنفس المصرف.

اهمية الودائع

اما عن اهميه الودائع فهي تعتبر حياه المصارف التجارية فهي تشكل المصدر الرئيسي لأموالها والتي قد يصل الى ما يقارب ٧٠ بالمئة من مجموع مطلوبات المصارف التجارية او قد تصل النسبة الى ٩٠ بالمئة وهي تعتبر اكثر مصادر الاموال خصوبة واقلها تكلفه وهنا لا بد من الإشارة الى خصوصيه الوديعة والتي جعلت منها قلب العمل المصرفي و سبب وجوده فهي تمثل امانه من المودع لدى المصرف وتتصف بخاصيتين:-

١. احقيه المودع استرجاعها عند الطلب عاده او بعد إشعار المصرف.

٢.وهي الأهم احقية المصرف باستخدامها ما دامت مودعه لديه، وهذا ما جعل المصارف تعد من المؤسسات القليلة التي تعمل بأموال غيرها

تصنيف الودائع وتصنف الى عده انواع.

١.**الودائع الجارية:** وتسمى في الولايات المتحدة الودائع تحت الطلب و في بريطانيا تسمى الحسابات الجارية وفي العراق تسمى الحسابات الجارية الدائنة وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يشاء و دون اخطار سابق منه وتحرم بعض النظم المصرفية دفع اي فائدة على الودائع الجارية على انه يمكن سحبها بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع لأي شخص اخر يظهر هذا الامر باسمه كذلك فان هذه الودائع تتضمن الالتزام فوريا في(اي لحظه) على المصرف بالدفع مما يتعين معه ان يكون على استعداد دائم لمقابله السحب منها.

٢. **ودائع التوفير:** وتتمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ولا يجوز حساب التوفير و لا تمنح دفاتر شيكات لإصحابها بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الايداع والسحب بموجبها وتحسب الفائدة عاده في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنه وبسعر فائدة محدود

٣. الودائع الثابتة: وهي على نوعين هما
أ. الودائع الثابتة لأجل :- و هي تلك الاموال التي يرغب الافراد والهيئات الخاصة والعامة في ايداعها في المصرف لمده محدودة مقدما(١٥، يوما او شهرا او ثلاثة اشهر او سته اشهر او سنة) على انه لا يجوز السحب منها. جزئيا او كليا قبل انقضاء الاجل المحدد لإيداعها.
تعريف او هي اتفاق بين المصرف والزبون يودع الاخير بموجبه مبلغا من النقود. لدى المصرف ولا يجوز سحبه او سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة دوريه او يحصل عليها في نهاية مده الايداع اما في حال سحب المودع بسحب الوديعة او جزء منها قبل موعد استحقاقها تحفظ الفوائد المتفق عليها ولا توجد شيكات لهذا النوع من الودائع
ب . الودائع الثابتة بإخطار سابق :- فيقصد بها الاموال التي اودعها الافراد والهيئات بالمصارف على ان لا يتم السحب منها الا بعد اخطار المصرف بفتره تحدد عند الايداع وبالمقابل. يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها
اقل او مساويه لأسعار الفوائد على الودائع لأجل. ومما تتميز به هذه الودائع بالنسبة للمصرف في انه يحتفظ مقابلها بنسبه من الاحتياطي النقدي اقل من تلك التي ينبغي الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية وبالتالي فان هذه الودائع تعطي مرونة للمصرف في توظيف امواله.
وهناك تصنيفات اخرى للودائع يعتمدها المصرف لأغراض التحليل ولتحقيق اهداف اخرى من اهمها.

١. بحسب ملكيه الوديعة: هناك ودائع حكومية وودائع القطاع المختلط وودائع القطاع الخاص وودائع القطاع التعاوني وودائع الافراد.
٢. بحسب النشاط الاقتصادي للمودعين: وتقسم الودائع هنا الى ودائع النشاط الصناعي وودائع النشاط الزراعي ودائع النشاط التجاري وودائع القطاع المالي
٣. بحسب المدة: وتقسم الودائع هنا الى ودائع قصيره الاجل تكون مدتها اقل من ثلاث اشهر وودائع متوسطة الاجل وتكون مدتها بحدود سنه واحده او سنه ونصف وودائع طويلة الاجل تكون مدتها من سنتين فاكثر و هناك صنف رابع غير محدد المدة.
٤. بحسب حركتها او استقرارها : وتقسم وفق هذا التصنيف الى مستقرة وهي التي تنخفض عمليات السحب عليها وغير المستقرة والتي تزيد عمليات السحب عليها والثابتة وهي التي لا تتم عليها عمليه السحب خلال فتره معينه
٥ .بحسب اولويتها : تقسم الودائع هنا الى ودائع اولية وهي تمثل تلك الودائع التي يتقدم بها الزبون بداية لإيداعها لدى المصرف وودائع مشتقة وتمثل تلك الودائع التي نتجت عن مبلغ يمنحه المصرف الى الزبون بأي شكل من اشكال الدفع ثم يعيده الزبون الى المصرف على شكل وديعه
٦. بحسب مصدرها : تقسم الودائع وفق هذا التصنيف الى ودائع اجنبيه. اي بالعملة الأجنبية واخرى محليه اي بعمله البلد الذي يعين فيه المصرف.

ثالثا // استراتيجيات المصاريف في جذب الودائع

١.استراتيجيه المنافسة السعرية:
نجد ان الدول والمنظمات والمصرفية ومنها البنوك المركزية لا تفضلها ولا تدعمها وفي بعض الاحيان تمنعها. كما تم ذكرها في الحسابات الجارية فيما تحدد الكثير من البنوك المركزية بنفسها اسعار الفائدة على الودائع الاخرى او تحدد الحدود العليا والدنيا لها لتمنع المنافسة السعرية بين المصارف لما لها من اثار سلبيه على العمل المصرفي عموما فهي تؤدي الى ارتفاع تكاليف الاموال على المصارف و لما لذلك من اثار سلبيه على طبيعة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة . كما انها تؤدي الى ارتفاع تكاليف القروض التي تمنحها المصارف الى زبائنها كتحصيل حاصل لزياده تكاليف الودائع وهو ما يحجم من عمليه الاقتراض من قبل صغار المستثمرين اضافه الى انها تؤدي الى انتقال الاموال الى المصارف الكبيرة التي تمنح فوائد عالية وحرمان المصارف الصغيرة منها التي لا تستطيع منح فوائد عالية.

٢.استراتيجيه المنافسة غير السعرية :
وهي التي تدعمها الحكومات والمنظمات الحكومية لما لها من اثار ايجابيه على العمل المصرفي و على الاقتصاد الوطني عموما وهي تعتمد على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة وتقديم خدمات جديده اضافه الى اختصار الوقت والجهد والتكاليف على المصرف و على الزبائن عند تقديم الخدمات ومن بين الخدمات المقدمة الى الزبائن تحصيل مستحقاتهم و سداد التزاماتهم وتقديم الاستشارات وسرعه اداء الخدمات وجودتها

رابعا// العوامل المؤثرة على جذب الودائع

١. ادراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي(نمو الوعي المصرفي)

٢. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي: والذي يؤدي بالمحصلة النهائية الى زياده الثقة بالجهاز المصرفي

٣. السمات المادية والشخصية للمصارف: اذ يفضل الافراد التعامل مع المصارف الناجحة ذات السمعة الحسنه والتي تواكب التطورات في العالم.

٤. تقديم مزايا جديده ومبتكره و مجزيه للمودعين :حيث تلجا المصارف كجزء من استراتيجيتها الى تعديل هيكل اسعار الفائدة ولو بشكل طفيف لديها لتكون قادره على مواجهه المنافسه او تيسير انظمه اليانصيب المجزية او ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف

٥.تحسين مستوى ونوعيه الخدمات المصرفية : سواء عند فتح الحساب الجاري او فتح حسابات التوفير او عند السحب والايداع نجد ان المصارف تهتم كثيرا في التدرج بخدماتها كما تهتم المصارف بتدريب كوادرها وتأهيلها بهدف تقديم افضل الخدمات للزبائن

٦. موقع المصرف :حيث اصبح للموقع تأثير على قدره المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال الزبائن من مكان الى اخر وازدياد حركة المرور ومدى توفر موقف قريب للسيارات بالقرب من المصارف.

٧. عراقه المصرف وشهرته : المصارف التي تؤسس في منطقه ما تخلو من المصارف من قبل تستطيع انشاء علاقات مع الزبائن و تحافظ عليها بعكس المصارف الجديدة.

٨. السياسات الرئيسية وقوه المركز المالي : كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الاخرى التي يمارسها المصرف سليمه كلما دل ذلك على كفاءة ومهارة الإدارة في المصرف الذي يتمتع بسيولة جيده في الازمات تكون سمعته جيده بين الجمهور.

اساليب تخصيص اموال المصارف

ذكرنا سابقا الى تنوع مصادر اموال المصارف ما بين ممتلكة و مقترضه ومودعه كما ان اختلاف استحقاق تلك الاموال ما بين قصيره الاجل ومتوسطة الاجل وطويله الاجل وخاصه ما يتعلق بالودائع التي تتوزع ما بين مستحقه عند طلب مودعيها او غير معروف تاريخ استحقاقها بالنسبة للودائع الجارية وودائع التوفير او بعد اشعار مودعيها للمصرف غير معروف تاريخ استحقاقها او مستحقه في تاريخ معروف بالنسبة للودائع الثابتة والتي قد تكون قصيره او متوسطة او طويله الاجل ومن جانب اخر ينتقل هذا الاختلاف الى استخدامات اموال المصرف التي تتوزع هي الاخرى ما بين نقديه و استثمارات وقروض و موجودات ثابته التي تختلف من حيث سيولتها وامكانيه تحولها الى نقود لسداد التزامات المصرف وكذلك من حيث درجه المخاطرة فيها اضافه الى اختلافها من حيث الربحية التي تحققها كل منها .

ونظرا لهذا الاختلاف والتنوع في كل من مصادر واستخدامات المصارف .فقد قامت تلك المصارف في البحث عن اساليب لتخصيص اموالها من المصادر المختلفة على استخداماتها المختلفة بما يساعدها على تحقيق التوازن بين اهدافها المتعارضة الثلاث في الربحية والسيولة والامان مع الاخذ بنظر الاعتبار القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص فتبدأ اولا بتخصيص اموال محفظة النقدية والتي تسمى(الاحتياطات الأولية) وتشكل بحدود ٢٥%من مجموع اموال المصرف وتستخدم هذه لمواجهه السحوبات اليومية للودائع وسداد الالتزامات امام المصارف المحلية والأجنبية والمحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي لمواجهة المقاصة والاحتياطي القانوني وبالتالي فلا تحقق هذه المحفظة ارباحا الى المصرف بل تهدف بالدرجة الاساس الى المحافظة على سيولته.

ثم يقوم المصرف بتخصيص اموال محفظة الاستثمارات المالية والتي تسمى الاحتياطات الثانوية وتشكل بحدود ١٠ % من مجموع اموال المصرف يحقق من خلالها هدفي الربحية والسيولة في ذات الوقت نفسه فسيولتها جيدة اذ يمكن بيعها في السوق المالي عند حاجته الى اموال اضافيه موسمية او في اوقات الازمات وفي نفس الوقت يمكن من خلالها تحقيق الارباح بعد ذلك يقوم المصرف بتخصيص اموال محفظة القروض التي تشكل الأسبقية الثالثة وبحدود ٦٠ %من مجموع اموال المصرف وتكون سيولتها ادنى من الاستثمارات واعلى من الموجودات الثابتة و تهدف بالدرجة الاساس الى تحقيق اعلى ربحيه للمصرف واخيرا يضع المصرف ما يتبقى لديه من اموال في الموجودات الثابتة و الاستثمارات طويله الاجل الهادفة الى تطوير المصرف و استثمارات طاقاته والبحث في افضل الاساليب لتقديم خدماته الى زبائنه وتشكل بحدود ٥ %

وهناك عده اساليب لتخصيص اموال المصرف هي

١ .اسلوب مجمع الاموال ٢ .اسلوب تخصيص الاموال

اولا .اسلوب مجمع الاموال :

وهو اسلوب يعتمد على توزيع اموال المصرف على استخداماته المختلفة بغض النظر عن مصدرها فيعتبر مصادر اموال المصرف مراكز للسيولة فيما يعتبر استخدامات المصرف مراكز لربحيته وهو يعتمد على جمع اموال المصرف من مصادره المختلفة للوصول الى المجموع النهائي لها ومن ثم توزيع هذا المجموع بنسب يختارها المصرف على استخداماته

وعلى الرغم من سهولته في التطبيق وعدم احتياجه الى كوادر مصرفيه متخصصه كبيره ولكن هو لا يميز بين مصادر اموال المصرف وبالتالي لا يأخذ درجه سيولتها بعين الاعتبار مما يفقد المصرف عنصرا مهما في العملية التخطيطية وهو الموازنة بين سيولة الاستخدام و بين مواعيد التزامات المصرف والشكل التالي يوضح ذلك

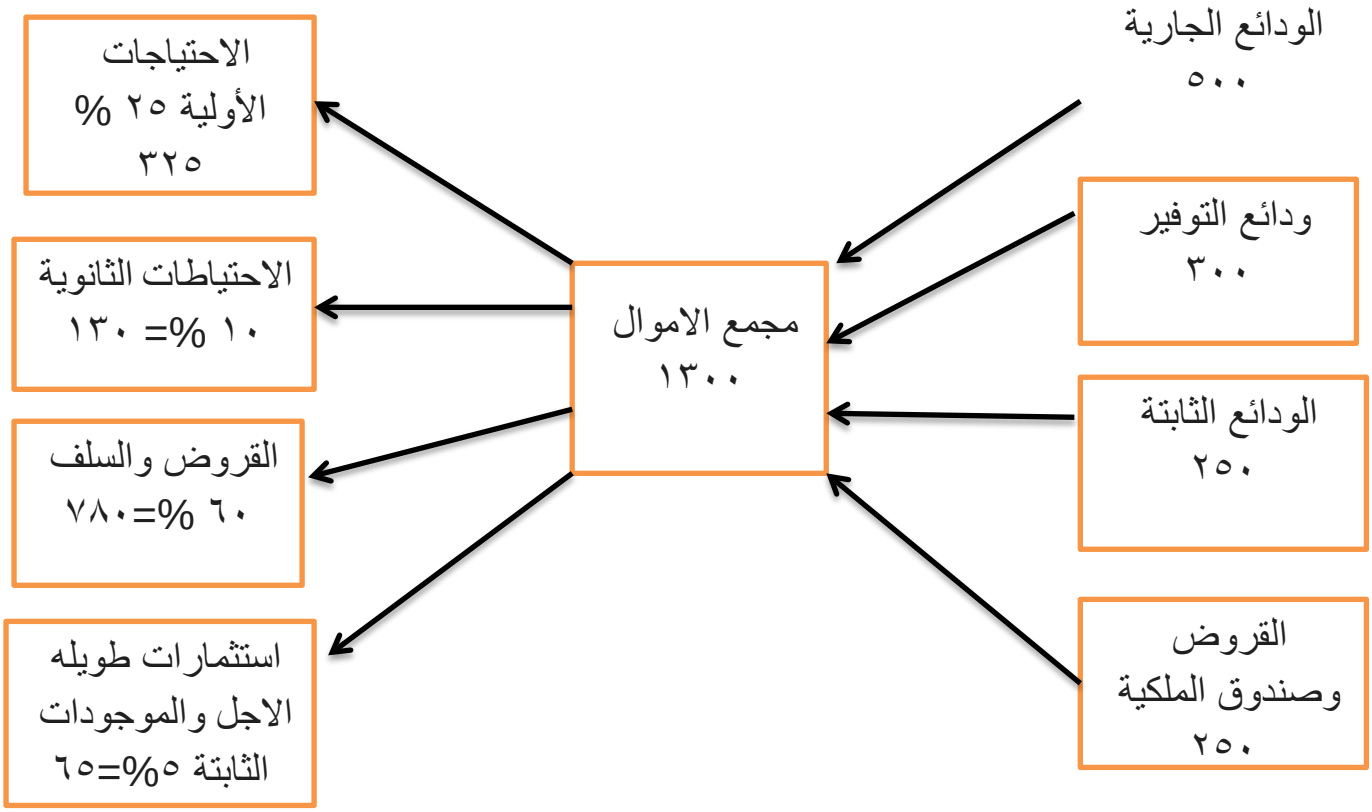

ومنه يتبين ان مجموعه اموال المصرف كانت(١٣٠٠)مليون جاءت بواقع (٥٠٠ مليون)ودائع جاريه و(٣٠٠)مليون ودائع توفير و(٢٥٠)مليون ودائع ثابته و (٢٥٠)قروض وحقوق الملكية وقد كانت سياسة المصرف تشير الى وضع ٢٥ %من مجموعه امواله في الاحتياطات الأولية و ١٠ %من امواله في الاحتياطات الثانوية و ٦٠ %من امواله في القروض والسلف واخيرا ٥ %في الاستثمارات طويله الاجل وبالتالي توزعت اموال المصرف على استخداماته السابقة بواقع (٣٢٥ و ١٣٠ و ٧٨٠ و ٦٥) مليون دينار

ثانيا// اسلوب مخصص الاموال

وهو اسلوب يعتمد على توزيع اموال المصرف على استخداماته المختلفة مع الاخذ بنظر الاعتبار المصادر المختلفة لها اي ان هذا الاسلوب يأخذ بعين الاعتبار سيوله الاستخدام من خلال تخصيص الودائع الجارية لكل من الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية فيما توزع ودائع التوفير ما بين الاحتياطات الثانوية والقروض اما الودائع الثابتة فيضعها في القروض في حين يضع القروض وحق الملكية في محفظتي القروض والاستثمارات طويله الاجل والموجودات الثابتة

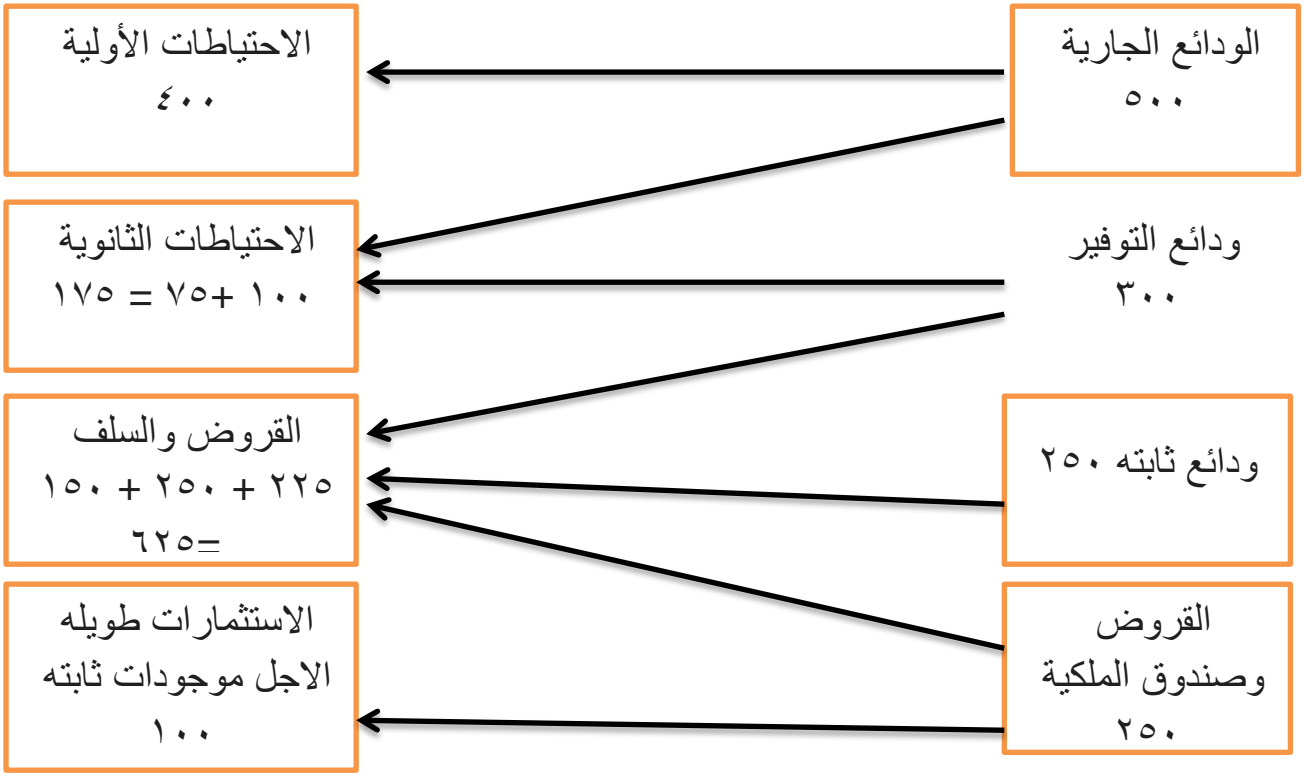

من الشكل اعلاه يتبين ان اموال المصرف كانت بواقع ٥٠٠ مليون دينار ودائع جاريه و(٣٠٠)مليون ودائع توفير و(٢٥٠)ودائع ثابته اضافه(٢٥٠)مليون قروض وحقوق الملكية وقد كانت سياسته المصرف تشير الى وضع ٨٠ % من الودائع الجارية في الاحتياطات الأولية و ٢٠ %الباقية في الاحتياطات الثانوية اما ودائع التوفير ٢٥ %منها في الاحتياطات الثانوية و ٧٥ %في القروض والسلف ويضع الودائع الثابتة كامله في القروض واخيرا نوزع القروض وحقوق الملكية ما بين القروض والاستثمارات والموجودات الثابتة بواقع ٦٠ %و ٤٠ %على التوالي لذلك توزعت اموال المصرف على استخداماته بواقع(٤٠٠ و ١٧٥ و ٦٢٥ و١٠٠)

مثال//

وضح مع الرسم اسلوب مجمع الاموال في تخصيص اموال المصرف معتمدا على مجموعه اموال المصرف بمقدار (٣٦٠٠)مليون دينار متوزعه على النحو التالي (١٥٠٠)مليون ودائع جاريه (٩٠٠) مليون ودائع توفير (٦٥٠)مليون ودائع ثابته (٥٥٠)مليون قروض وحق الملكية و بافتراض ان سياسته المصرف تشير الى تقسيم اموال المصرف على النحو التالي

١ -٢٠ % احتياطات اوليه محفظة النقدية

٢ -١٥ % احتياطات ثانويه محفظة الاستثمارات

٣ -٦٠ % في القروض والسلف محفظة القروض

٤ -٥ % في الاستثمارات طويله الاجل

الحل

١ - ٣٦٠٠ × ٢٠/١٠٠ = ٧٢٠ احتياطات اوليه

٢ - ٣٦٠٠ × ١٥/١٠٠ = ٥٤٠ احتياطات ثانويه

٣ - ٣٦٠٠ × ٦٠/١٠٠ = ٢١٦٠ في القروض

٤ - ٣٦٠٠ × ٥/١٠٠ = ١٨٠ في الاستثمارات طويله الاجل

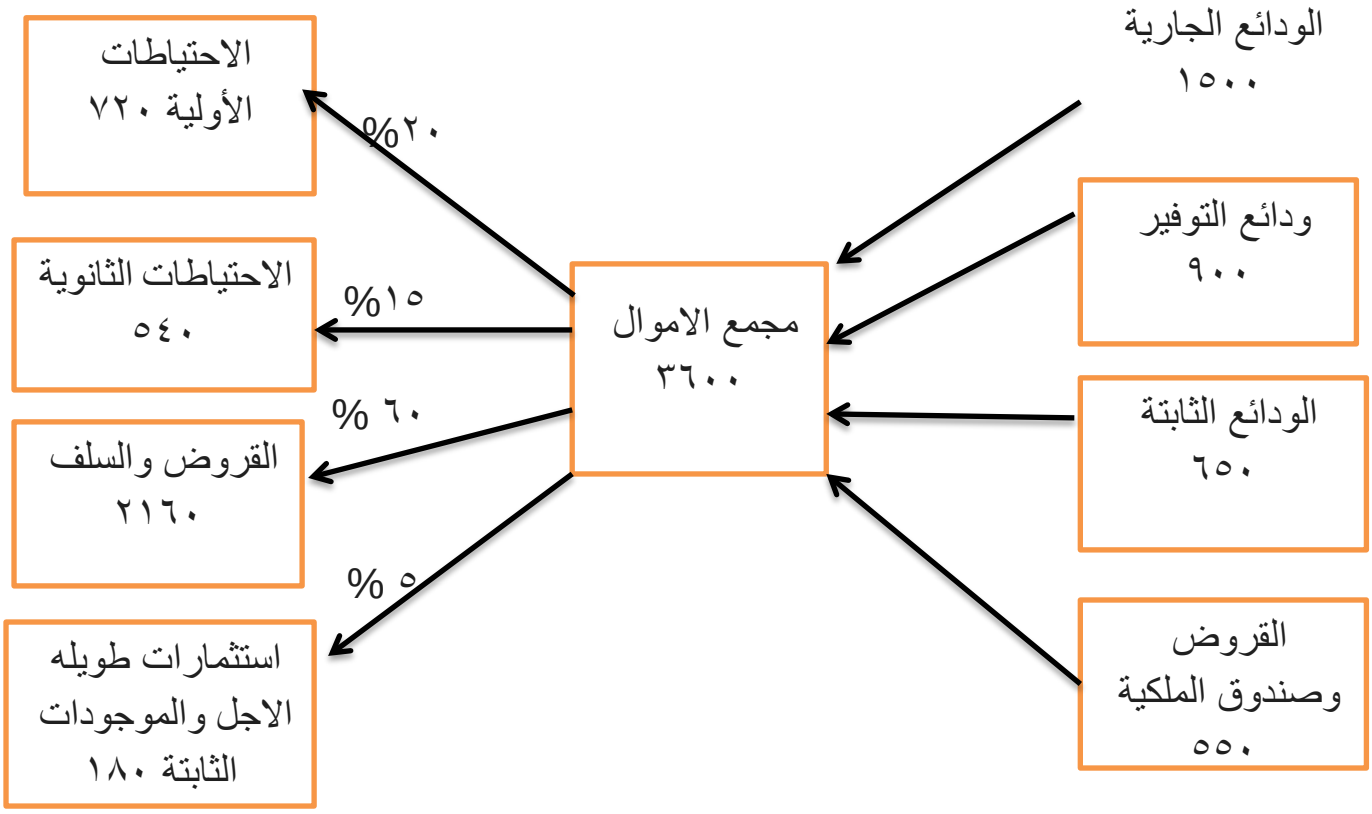

مثال ٢ // وضح مع الرسم اسلوب مخصص الاموال في تخصيص اموال المصرف معتمدا على ودائع جارية بمقدار (٣٠٠٠)مليون دينار وأن اموال المصرف جاءت من(٣٠٠٠)مليون ودائع جارية و(٢٠٠٠) مليون ودائع توفير و (١٥٠٠)مليون ودائع ثابته و(١٠٠٠) قروض حق الملكية و بافتراض ان سياسته المصرف تشير الى

١ -٥٠ %من الودائع الجارية توضع في الاحتياطيات الأولية و ٥٠ %في الاحتياطات الثانوية

٢ -تقسيم ودائع التوفير بوضع ٢٥ % في الاحتياطات الثانوية والباقي ٧٥ %في القروض والسلف

٣ -وضع الودائع الثابتة كامله في القروض والسلف

٤ -توزع القروض و حق الملكية بواقع ٢٥ %قروض واستثمارات ٧٥ %موجودات ثابته

الحل //

١ - ٣٠٠٠ × $\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ١٥٠٠ في الاحتياطات الأولية

٣٠٠٠ × ٥٠ % = ١٥٠٠ في الاحتياطات الثانوية

٢ -ودائع التوفير ٢٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠}$ = ٥٠٠ في الاحتياطات الثانوية

٢٠٠٠ × $\frac{٧٥}{١٠٠}$ = ١٥٠٠ في القروض والسلف

٣ -الودائع الثابتة توضع كامله في القروض والسلف : ١٥٠٠ × $\frac{١٠٠}{١٠٠}$ = ١٥٠٠ قروض وسلف

٤ -القروض و حق الملكية توزع ١٠٠٠ × $\frac{٢٥}{١٠٠}$ = ٢٥٠ في القروض والسلف

١٠٠٠ × $\frac{٧٥}{١٠٠}$ = ٧٥٠ في الموجودات الثابتة

لذا وزعت اموال المصرف كالآتي:-

الاحتياطات الأولية ١٥٠٠ الاحتياطات الثانوية =١٥٠٠ + ٥٠٠ = ٢٠٠٠

السلف والقروض = ١٥٠٠ + ١٥٠٠ + ٢٥٠ = ٣٢٥٠

الموجودات الثابتة = ٧٥٠

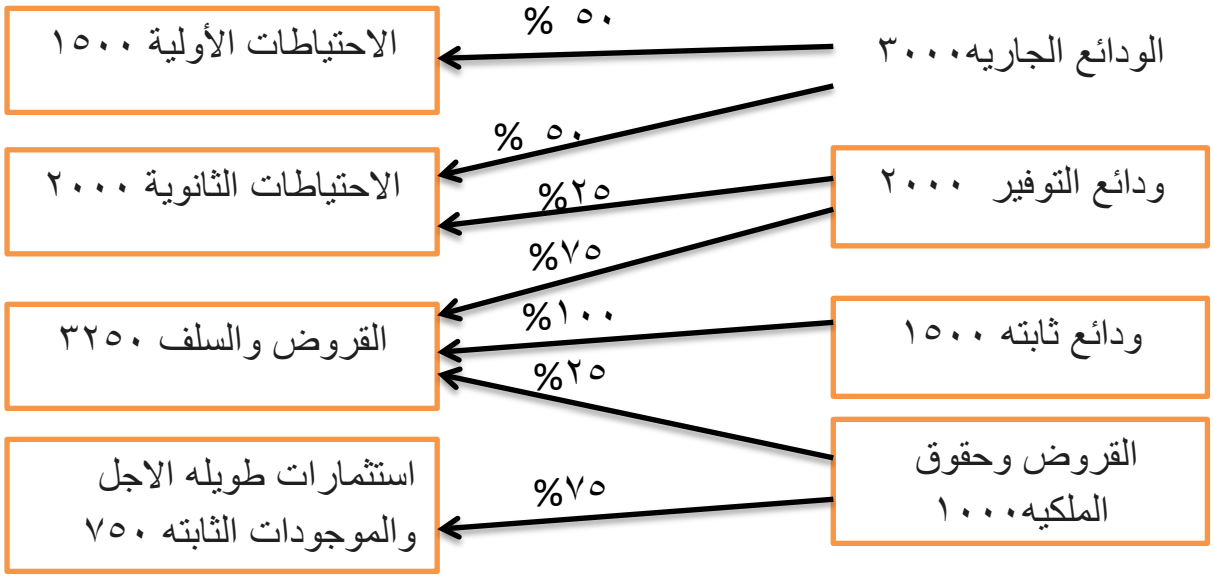

ادارة سيولة المصرف

يقصد بسيوله المصرف قدرته على مواجهه التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقيه الالتزامات الاخرى كالمقرضين و المقترضين والعاملين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانيه الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصوله وتحويلها الى نقد بسرعه وسهوله و دون خسائر

وهناك عدد من العوامل المؤثرة على سيوله المصرف وعلى الإدارة اخذها بنظر الاعتبار وهي

١. الاحتياطي القانوني :

فكلما زادت نسبه الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي كلما زادت السيولة التي يحتفظ بها المصرف والعكس بالعكس

٢. حجم ونمط حركه الودائع :

فكلما زادت حجم ودائع المصرف وكانت حركه ودائعه اكثر استقرارا واقل تذبذبا كانت سيوله المصرف عالية والعكس صحيح

٣.الوضع الاقتصادي العام:

في حالات الانتعاش الاقتصادي وزياده على العمليات التجارية فان ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيوله كافيه لمواجهه متطلبات زبائنه الائتمانية وسحوبات مودعيه وعلى العكس من ذلك في حالات الكساد والركود الاقتصادي فان ذلك لا يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيوله عالية

٤.القدرة في الحصول على اموال اضافيه:

فاذا كان سهل على المصرف الحصول على اموال اضافيه من مصادر اخرى كالقروض من البنك المركزي او المصارف والمؤسسات الاخرى فان ذلك يخفض من السيولة المطلوبة للمصرف وعندما يصعب ذلك على المصرف فان عليه الاحتفاظ بسيولة اكبر

٥. الثقة :

عند زياده ثقه زبائنه به فان المصرف سوف يكتفي بسيوله اقل لمواجهه السحوبات وعلى العكس فان اي اهتزاز لثقتهم به فعليه الاحتفاظ بسيوله اكبر تحسبا لمواجهه سحوبات مفاجأة للمودعين

٦. السوق المالية :

ان وجود سوق ماليه نشطه وامكانيه عالية لبيع الاوراق المالية التي يمتلكها المصرف يؤدي الى اكتفاءه بسيوله ادنى مما لو لم تتواجد السوق المالية التي تمكنه من بيع اوراقه المالية عند احتياجه الى السيولة.

**** وقد ظهرت عدة نظريات لأدارة سيولة المصرف على مدى تاريخ العمل المصرفي**

١.النظرية التقليدية :
والتي تدعى ايضا نظريه القروض التجارية والتي مفادها ان على المصرف ان يركز في استخداماته على القروض التجارية قصيره الاجل بالدرجة الاساس وذلك دعما وضمانا لسيولته لقصر آجال تلك القروض وارتفاع سيولتها

٢. نظريه امكانيه التحويل :
بموجب هذه النظرية فان تركيز المصرف على امكانيه تحويل الموجود الى نقد وبالتالي فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع امواله على استخدامات يسهل تحويلها الى نقد كالقروض قصيره الاجل والاستثمارات المالية وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار في الاوراق المالية

٣.نظريه الدخل المتوقع :
وفق هذه النظرية تحول التفكير لا الى نوع الاصل وامكانيه تحوله الى الدخل المتوقع لصاحب هذا الاصل في المستقبل سواء كان مقترضا(بالنسبة للقروض والسندات) او مالكا (بالنسبة للاسهم) فاذا كان دخل الشركة صاحبة السهم او السند او المقترضة مرتفعا وكافيا لسداد اقساطه او ارباحه فان على المصرف تقديم القروض لها او شراء اسهمها سواء كان قرضا قصير او طويل الاجل اما اذا العكس و اشار التنبؤ المالي للشركة باحتمال تدهورها او خسارتها مستقبلا فان المصرف سيفقد امواله التي سيقدمها الى الشركة سواء بالاقتراض او الاستثمار بغض النظر عن نوع ذلك الاستثمار ومدته وبالتالي فتحت هذه النظرية المجال لمنح القروض متوسطة وطويله الاجل والاستثمارات المختلفة الاجل ايضا

٤.نظريه اداره الخصوم:
انتقل الاهتمام وفق هذه النظرية من جانب الاصول و كيفيه استثمار اموال المصرف في المجالات المختلفة الى جانب الخصوم وكيفيه الحصول على الاموال عند حاجته اليها في الوقت والتكاليف المناسبة امكنه استثمارها في اوجه الاستثمار المختلفة بغض النظر عن اجالها وبالتالي انتقل اهتمام المصرف الى كيفيه حصوله على الاموال فتفنن بخلق اساليب جديده في جذب الودائع ذات الكلف الواطئة كشهادات الايداع وتوفير الخدمات المختلفة للمودعين وغير ذلك

***تقييم كفاءه المصرف في كيفيه اداره سيولته من خلال عده مقاييس كثيره وضعت لهذا الغرض**

١. نسبه الاحتياطي القانوني

و هي نسبة رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي اي مجموع ودائعه وتقارن مع النسبة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف اي بوجوب احتفاظها برصيد نقدي سائل لديه يوازي هذه النسبة من ودائعها

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$$

ويكون تقييم المصرف بمدى التزامه بهذه النسبة فاذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف مثلا ٢٠ % وكان رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي ٦,٠٠٠ في حين كان رصيد ودائعه ٤٠٠٠٠

$$\text{اذن نسبه الاحتياطي القانوني} = \frac{٦٠٠٠}{٤٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٥ \%$$

وهذا يعني ان المصرف لم يلتزم بالنسبة القانونية المفروضة وعليه ان يزيد النقدية لدى البنك المركزي الى

النقد لدى البنك المركزي = مجموع الودائع × نسبه الاحتياطي القانوني

= ٤٠٠٠٠ × ٢٠ % = ٨٠٠٠

٢.نسبه الرصيد النقدي

و هي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى المصرف الى مجموعه ودائعه و تقيس هذه النسبة قدره الاحتياطيات الأولية للمصرف لمواجهه سحوبات ودائعه

$$\text{نسبه الرصيد النقدي} = \frac{\text{مجموع محفظة النقدية}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$$

٣. نسبه السيولة القانونية

وهي تعكس قدره الاحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف على مواجهه سحوبات ودائعه وبالتالي فهي نسبه مجموع الاحتياطيات الأولية والثانوية الى مجموع ودائع المصرف

$$\text{نسبه السيولة النقدية} = \frac{\text{الاحتياطات الاولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$$

وعند مقارنه هذه المعادلات بأحد معايير المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة تتبين سيوله المصرف او قدرته على مواجهه التزاماته اي انه كلما زادت نسبه السيولة القانونية زادت السيولة

$$\text{.نسبه التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$$

و تشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع لغرض تلبيه حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدره المصرف تلبيه القروض الجديدة

مثال //اذا توفرت لديك الميزانية العمومية لاحد المصارف التجارية بالسنتين ٢٠١٠ و٢٠١١ وان المبالغ بالملايين الدنانير المطلوب تقييم كفاءه اداره السيولة للمصرف المذكور

الموجودات	٢٠١٠	٢٠١١	المطلوبات	٢٠١٠	٢٠١١
نقد في الصندوق	٦٣٧	٤٢٢	راس المال المدفوع	١٥٠٠	١٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي	١١٠	٩٧	احتياطيات	٣٥٠	٢١٠
عمله اجنبيه وذهب	٦٤	٥٣	ارباح محتجزه	٢١٢	١١٦
اوراق تجاريه مخصومه	١٠٥	٨٢	ودائع جاريه	١٢٢٠	١٢٠٥
سندات الحكومة	٨٥	٧٦	ودائع توفير	٥٦٥	٤١٧
حوالات الخزينة	٨٦	٧٢	ودائع ثابته	٤١٢	٣٦٦
مستحقات على المصارف	١١٢	٩٥	قروض من البنك المركزي	٩٠	٧٥
اوراق ماليه	٢٨٥	٢٧٩	قروض من التامين	٨٥	٧٦
حسابات مدينه	٤٣٦	٣١٦	ارصده مستحقه الدفع	٥٥	٢١
قروض	١٣٩٧	١٣٩٦	صكوك مستحقه الدفع	١٢٧	٩٦
استثمارات متنوعه	١٠٦٦	٤١٥	مستحق للمصارف الاخرى	٤٥	٣٢
اثاث	٤٧	٣٦	حسابات دائنة	٧٨	٤٥
سيارات	١٤٥	١٢٦	حوالات داخليه	٨٦	٧٢
موجودات ثابته اخرى	٢٥٠	٢٦٦			
	٤٨٢٥	٣٧٣١		٤٨٢٥	٣٧٣١

١. لحساب نسب السيولة

$$\textbf{نسبه الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي+ارصدة سائلة اخرى}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$$

الأرصدة السائلة الاخرى نقصد بها العملة الأجنبية والذهب

اما مجموع الودائع = ودائع جاريه + ودائع توفير + ودائع ثابته + قروض من البنك المركزي + قروض من التامين + ارصده مستحقه الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الاخرى + حسابات دائنة + حوالات داخليه

نسبه الرصيد النقدي لسنة ٢٠١٠ =

$$= \frac{٦٣٧+ ١١٠ +٦٤}{١٢٢٠+ ٥٦٥+ ٤١٢ +٩٠+ ٨٥+٥٥+١٢٧+ ٤٥+٧٨+٨٦} \times ١٠٠ = \frac{٨١١}{٢٧٦٣} \times ١٠٠ = ٢٩.٣٥ \%$$

اما **نسبه الرصيد النقدي لسنة ٢٠١١ =**

$$= \frac{٤٢٢+ ٩٧ +٥٣}{١٢٠٥+ ٤١٧ +٣٦٦ +٧٥+ ٧٦+٢١+٩٦+ ٣٢+٤٥+٧٢} \times ١٠٠ = \frac{٥٧٢}{٢٤٠٥} \times ١٠٠ = ٢٣ \%$$

نسبة الاحتياطي القانوني = $\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة ٢٠١٠= $\frac{١١٠}{٢٧٦٣} \times ١٠٠ = ٣.٩٨ \%$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة ٢٠١١= $\frac{٩٧}{٢٤٠٥} \times ١٠٠ = ٤.٣ \%$

نسبه السيولة القانونية = $\frac{\text{الاحتياطات الاولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

الاحتياطات الاولية= النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + عملة اجنبية وذهب
الاحتياطات الثانوية = اوراق تجارية مخصومة + سندات الحكومة + حوالات الخزينة +اوراق مالية + مستحقة على المصارف + استثمارات متنوعة

:. نسبه السيولة القانونية لسنة ٢٠١٠ =

$$= \frac{٦٣٧+ ١١٠ +٦٤+١٠٥+ ٨٥+٨٦+١١٢+٢٨٥+١٦٦}{٢٧٦٣} \times ١٠٠ = \frac{٢٥٥٠}{٢٧٦٣} \times ١٠٠ = ٩٢.٢٩ \%$$

اما نسبه السيولة القانونية لسنة ٢٠١١ =

$$= \frac{٤٢٢+ ٩٧ +٥٣+٨٢+ ٧٦+٧٢+٩٥+٢٧٩+٤١٥}{٢٤٠٥} \times ١٠٠ = \frac{١٥٩١}{٢٤٠٥} \times ١٠٠ = ٦٦.١٥٠ \%$$

.نسبه التوظيف = $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبه التوظيف لسنة ٢٠١٠ = $\frac{١٣٩٧}{٢٧٦٣} \times ١٠٠ = ٥٠.٥٦ \%$

نسبه التوظيف لسنة ٢٠١١ = $\frac{١٣٩٦}{٢٤٠٥} \times ١٠٠ = ٥٨.٠٤ \%$

التحليل ::يتضح من خلال حساب نسب السيولة للسنتين ان كفاءه اداره السيولة للمصرف المذكور في تردي وذلك لان نسبه الرصيد النقدي و نسبه السيولة القانونية لسنه ٢٠١١ هي اقل منهما لسنه ٢٠١٠ كما ان نسبه التوظيف قد زادت من ٥٦، ٥٠ لسنه ٢٠١٠ الى ٥٨.٠٤ % لسنه ٢٠١١ وهذا يعني ان المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته .

اما بالنسبة للاحتياطي القانوني فإنها زادت من ٣.٩٨ سنه ٢٠١٠ الى ٤.٠٣ سنه ٢٠١١ وعلى الرغم من ان هذه الزيادة تدعم سيوله المصرف لأنها قليله مقارنه بالانخفاض الكبير في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة الكبيرة في نسبه التوظيف مما يعني ان على المصرف ان يعزز من سيولته النقدية

واجب بيتي //اذا توفرت لديك الميزانية العمومية لاحد المصارف التجارية للسنتين متتاليتين(٢٠٠٥ و٢٠٠٦) وان المبالغ بالملايين الدنانير المطلوب تقييم كفاءه اداره السيولة للمصرف المذكور مع التحليل

الموجودات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المطلوبات	٢٠٠٥	٢٠٠٦
نقد في الصندوق	٨٣٠	٨٧٥	راس مال مدفوع	١٥٣٠	١٦١٠
نقد لدى البنك المركزي	٢١٠	٢٢٠	احتياطيات	٢٨٠	٢٧٥
عمله اجنبيه	١٤٦	١٥٥	ارباح محتجزه	٢٧٥	٢٩٥
اوراق تجاريه مخصومه	١٣٦	١٤٠	ودائع جاريه	١٤٢٠	١٤٤٥
سندات الحكومة	١٢٥	١٢٨	ودائع توفير	٧٩٠	٨١٩
حوالات الخزينة	٩٦	١٠٥	ودائع ثابته	٦٨٠	٦٧٥
مستحق على المصارف	١١٨	١٢٢	قروض من البنك المركزي	٢٦٠	٢٦٠
اوراق ماليه	٤١٨	٥٤٠	قروض التامين	٨٠	١٩٥
استثمارات متنوعه	٣٩٥	٤٣٨	ارصده مستحقه الدفع	٩٠	٨٥
قروض	١٨٩٠	١٩٦٠	صكوك مستحقه الدفع	٧٢	٦٥
حسابات مدينه	٧٢٠	٦٣٠	مستحق للمصارف الاخرى	٨٥	٩٥
اثاث	٨٢	٩٠	حسابات دائنة	٦٠	٧٠
سيارات	١٣٠	١٤٦	حوالات داخليه	٥٤	٨٠
موجودات ثابته اخرى	٣٨٠	٤٢٠			
المجموع	**٥٦٧٦**	٥٩٦٩		**٥٦٧٦**	٥٩٦٩

الحل//

نسبه الرصيد النقدي لسنة ٢٠٠٥ =

$$= \frac{٨٣٠ + ٢١٠ + ١٤٦}{١٤٢٠ + ٧٩٠ + ٦٨٠ + ٢٦٠ + ٨٠ + ٩٠ + ٧٢ + ٨٥ + ٦٠ + ٥٤} \times ١٠٠ = \frac{١١٨٦}{٣٥٩١} \times ١٠٠ = \% ٣٣.٠٢$$

اما **نسبه الرصيد النقدي لسنة ٢٠٠٦ =**

$$= \frac{٨٧٥ + ٢٢٠ + ١٥٥}{١٤٤٥ + ٨١٩ + ٦٧٥ + ٢٦٠ + ١٩٥ + ٨٥ + ٦٥ + ٩٥ + ٧٠ + ٨٠} \times ١٠٠ = \frac{١٢٥٠}{٣٧٨٩} \times ١٠٠ = \%٣٢.٩٩$$

نسبة الاحتياطي القانوني = $\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة ٢٠٠٥= $\frac{٢١٠}{٣٥٩١} \times ١٠٠ = \% ٥.٨٤$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة ٢٠٠٦= $\frac{٢٢٠}{٣٧٨٩} \times ١٠٠ = \%٥.٨٠$

نسبه السيولة القانونية = $\frac{\text{الاحتياطات الاولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبه السيولة القانونية لسنة ٢٠٠٥ =

$$= \frac{٨٣٠ + ٢١٠ + ١٤٦ + ١٣٦ + ١٢٥ + ٩٦ + ١١٨ + ٤١٨ + ٣٩٥}{٣٥٩١} \times ١٠٠ = \frac{٢٤٧٤}{٣٥٩١} \times ١٠٠ = \% ٦٨.٨٩$$

نسبه السيولة القانونية لسنة ٢٠٠٦ =

$$= \frac{٨٧٥ + ٢٢٠ + ١٥٥ + ١٤٠ + ١٢٨ + ١٠٥ + ١٢٢ + ٥٤٠ + ٤٣٨}{٣٧٨٩} \times ١٠٠ = \frac{٢٧٢٣}{٣٧٨٩} \times ١٠٠ = \%٧١.٨٦$$

نسبه التوظيف = $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبه التوظيف لسنة ٢٠٠٥ = $\frac{١٨٩٠}{٣٥٩١} \times ١٠٠ = \% ٥٢.٦٣$

نسبه التوظيف لسنة ٢٠٠٦ = $\frac{١٩٦٠}{٣٧٨٩} \times ١٠٠ = \% ٥١.٧٢$

التحليل

النسب	٢٠٠٥	٢٠٠٦
نسبه الرصيد النقدي	% ٣٣.٠٢	%٣٢.٩٩
نسبة الاحتياطي القانوني	% ٥.٨٤	%٥.٨٠
نسبه السيولة القانونية	% ٦٨.٨٩	%٧١.٨٦
نسبه التوظيف	% ٥٢.٦٣	% ٥١.٧٢

يتضح من خلال حساب نسب السيولة للسنتين(٢٠٠٥-٢٠٠٦)
ان اداره سيولة للمصرف المذكور في تردي وذلك لان نسبه الاحتياطي القانوني و الرصيد النقدي لسنه ٢٠٠٦ هي اقل منها لسنه ٢٠٠٥ .اما بالنسبة للسيولة القانونية فأنها زادت في سنة ٢٠٠٦ عن السنة السابقة وهذا يدعم ادارة سيولة المصرف على الرغم من نسبة الزيادة قليلة
واخيرا بالنسبة لنسبة التوظيف فكانت في ٢٠٠٦ اقل من ٢٠٠٥وهذا يدعم ادارة سيولة المصرف من تقليل القروض الممنوحة للزبائن

ملاحظه

اذا كانت نسبه الاحتياطي القانوني والرصيد النقدي والسيولة القانونية للسنه الثانية اكبر من السنه الاولى يعني ان كفاءة سيولة المصرف جيده والعكس بالعكس كلما كانت النسبة اقل في السنه الثانية يكون في تردي

اما بالنسبة للتوظيف كلما كانت نسبه التوظيف في السنه الثانية اقل من السنه الاولى فان ذلك يشير الى ان متانة سيولة المصرف جيده والعكس بالعكس

تقييم ادارة سيولة المصرف

مثال// ادناه بيانات الميزانية العمومية لمصرف الاستثمار التجاري لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩
علما ان الرقم الاول لسنة ١٩٩٨ والثاني لسنة ١٩٩٩
(نقد في الصندوق٣٠٩ ، ٣٣٥)، (ارصدة لدى البنك المركزي ٤١٤٠ ، ٣٦٩٢)
(مستحقات للمصارف٣٩٧٧ ، ٢٩٣٦)، (قروض ١٢٥٥٤ ، ٩٦٠٤)
(شيكات قيد التحصيل ٣٣٤ ، ١٠٨٧)، (الودائع١٦٤٨٦ ، ١٣٦٨٣)
(استثمارات ٥٧٣١ ، ٥١٤٤)، (قروض من البنك المركزي ١٢١ ، ٤٦)
(موجودات ثابته ١٤١١ ، ١١٩٣)، (راس المال المدفوع ٣٧٧ ، ٣٠٣)
(ارصده لدى المصارف الاخرى ١٢٢٥ ، ٨٧١)
(الاحتياطيات٤٥٦١ ، ٤٧٥١) ، (شيكات مستحقه الدفع ١٨٢ ، ٢٠٧)

المطلوب

١ -اعداد ميزانيه عموميه لسنتين المذكورتين
٢ -قياس سيوله المصرف باستخدام المؤشرات المالية
وبيان في اي من السنتين الافضل علما مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التي تعمل في نفس القطاع كانت
أ - نسبه الرصيد النقدي ٢٤ %
ب - نسبه الاحتياطي القانوني ٢٥ %
ج - نسبه السيولة القانونية ٣٥.%

٣ -قياس كفاءه راس المال الممتلك باستخدام المؤشرات الآتية
أ -نسبه راس المال الممتلك الى الودائع
ب - نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات
ج - نسبه راس المال الحر الى الموجودات ذات المخاطرة
د -نسبه راس المال الحر الى الموجودات العاملة .

حل اعداد ميزانيه عموميه لسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	المطلوبات	١٩٩٨	١٩٩٩
نقد في الصندوق	٣٠٩	٣٣٥	راس المال المدفوع	٣٧٧	٣٠٣
ارصدة لدى البنك المركزي	٤١٤٠	٣٦٩٢	الاحتياطيات	٤٥٦١	٤٧٥١
ارصده لدى المصارف الاخرى	١٢٢٥	٨٧١	الودائع	١٦٤٨٦	١٣٦٨٣
شيكات قيد التحصيل	٣٣٤٦	١٠٨٧	قروض من البنك المركزي	١٢١	٤٦
قروض	١٢٥٥٤	٩٦٠٤	شيكات مستحقه الدفع	١٨٢	٢٠٧
استثمارات	٥٧٣١	٥١٤٤	مستحقات للمصارف	٣٩٧٧	٢٩٣٦
موجودات ثابته	١٤١١	١١٩٣			
المجموع	**٢٥٧٠٤**	**٢١٩٢٦**	**المجموع**	**٢٥٧٠٤**	**٢١٩٢٦**

٢ - قياس سيولة المصرف باستخدام المؤشرات المالية الآتية

أ - نسبه الرصيد النقدي = $\frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي+ارصدة سائلة اخرى}}{\text{مستحقات للمصارف الاخرى+الودائع+قروض من البنك المركزي+شيكات مستحقة الدفع}} \times ١٠٠$

نسبه الرصيد النقدي لسنه ١٩٩٨ = $\frac{٣٠٩ + ٤١٤٠ + ١٢٢٥}{١٦٤٨٦ + ١٢١ + ١٨٢ + ٣٩٧٧} \times ١٠٠ = \frac{٥٦٧٤}{٢٠٧٦٦} \times ١٠٠ = \%٢٧.٣٢$

اما نسبه الرصيد النقدي لسنه ١٩٩٩ = $\frac{٣٣٥ + ٣٦٩٢ + ٨٧١}{١٣٦٨٣ + ٤٦ + ٢٠٧ + ٢٩٣٦} \times ١٠٠ = \frac{٤٨٩٨}{١٦٧٨٢} \times ١٠٠ = \%٢٩.٠٣$

ب - نسبة الاحتياطي القانوني = $\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع ودائعه}} \times ١٠٠$

نسبه الاحتياطي القانوني لسنه ١٩٩٨ = $\frac{٤١٤٠}{٢٠٧٦٦} \times ١٠٠ = \%١٩.٩٣$

نسبه الاحتياطي القانوني لسنه ١٩٩٩ = $\frac{٣٦٩٢}{١٦٨٧٢} \times ١٠٠ = \%٢١.٨٨$

ج - نسبه السيولة القانونية = $\frac{\text{الاحتياطات الاولية+الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}} \times ١٠٠$

نسبه السيولة القانونية لسنة ١٩٩٨ = $\frac{٣٠٩ + ٤١٤٠ + ٣٣٤ + ٥٧٣١}{٢٠٧٦٦} \times ١٠٠ = \frac{١١٧٣٩}{٢٠٧٦٦} \times ١٠٠ = \%٥٦.٥٢$

اما نسبة السيولة القانونية لسنة ١٩٩٩ = $\frac{٣٣٥ + ٣٦٩٢ + ٨٧١ + ١٠٨٧}{١٦٧٨٢} \times ١٠٠ = \frac{١١١٢٩}{١٦٧٨٢} \times ١٠٠ = \%٦٥.٩٦$

التحليل :نلاحظ من هذه النتائج ان نسب مؤشرات السيولة لعام ١٩٩٩ هي اكبر منها لعام ١٩٩٨ وهذا يشير الى تطور واضح في كفاءة ادارة السيولة في هذا المصرف وعند مقارنة هذه النتائج مع مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التجارية كما في الجدول التالي:-

نسبة السيولة	المصرف التجاري		نسب مؤشرات السيولة السوقية
	١٩٩٨	١٩٩٩	
.نسبة الرصيد النقدي	%٢٧.٣٢	%٢٩.٠٣	%٢٤
نسبة الاحتياطي القانوني	%١٩.٩٣	%٢١.٨٨	%٢٥
نسبة السيولة القانونية	%٥٦.٥٢	%٦٥.٩٦	%٣٥

ومن الجدول اعلاه يتبين ان نسب المصرف هي اكبر من نسبة السيولة في المصارف الاخرى اي انها جيدة وهناك تحسن واضح في كفاءة المصرف المذكور على تأدية التزاماته

٣ -قياس كفاءة راس المال الممتلك بإستخدام المؤشرات الاتية

أ - استخراج جدول مفردات المؤشرات المالية التالية

١ -راس المال الممتلك لسنه ١٩٩٨ = راس المال المدفوع + الاحتياطيات

= ٣٣٧+٤٥٦١=٤٩٣٨

راس المال الممتلك لسنه ١٩٩٩ = ٣٠٣+٤٧٥١=٥٠٥٤

٢ -الودائع لسنه ١٩٩٨= ١٦٤٨٦

الودائع لسنه ١٩٩٩= ١٣٦٨٣

٣ -الموجودات لسنه ١٩٩٨=٢٥٧٠٤

الموجودات لسنه ١٩٩٩=٢١٩٢٦

٤ - الموجودات العاملة لسنة ١٩٩٨ = القروض+ الاستثمارات

=١٢٥٥٤+٥٧٣١=١٨٢٨٥

الموجودات العاملة لسنه ١٩٩٩=٩٦٠٤+٥١٤٤=١٤٧٤٨

٥ -الموجودات ذات المخاطرة = قروض + استثمارات + موجود ثابته

الموجودات ذات المخاطر لسنه ١٩٩٨= ١٢٥٥٤+٥٧٣١+١٤١١=١٩٦٩٦

الموجودات ذات المخاطر لسنه ١٩٩٩=٩٦٠٤+٥١٤٤+١١٩٣=١٥٩٤١

٦ -راس المال الحر = راس المال الممتلك - الموجودات الثابتة

راس المال الحر لسنه ١٩٩٨ =٤٩٣٨ــ ١٤١١=٣٥٢٧

راس المال الحر لسنه ١٩٩٩ =٥٠٥٤ ــ ١١٩٣= ٣٨٦١

المؤشرات	١٩٩٨	١٩٩٩
راس المال الممتلك	٤٩٣٨	٥٠٥٤
الودائع	١٦٤٨٦	١٣٦٨٣
الموجودات	٢٥٧٠٤	٢١٩٢٦
الموجودات العاملة	١٨٢٨٥	١٤٧٤٨
الموجودات ذات المخاطرة	١٩٦٩٦	١٥٩٤١
راس المال الحر	٣٥٢٧	٣٨٦١

ب - في ضوء جدول مفردات المؤشرات اعلاه يمكن حساب المؤشرات المالية لقياس كفاءة راس المال الممتلك وكما يلي :

مؤشرات الكفاءة	لسنة ١٩٩٨	لسنة ١٩٩٩
-1 رأس المال الممتلك / الودائع × ١٠٠	٤٩٣٨ / ١٦٤٨٦ × ١٠٠ = %٢٩.٢٥	٥٠٥٤ / ١٣٦٨٣ × ١٠٠ = %٣٦.٩٣
-2 رأس المال الممتلك / الموجودات × ١٠٠	٤٩٣٨ / ٢٥٧٠٤ × ١٠٠ = %١٩.٢١	٥٠٥٤ / ٢١٩٢٦ × ١٠٠ = %٢٣.٠٥
-3 رأس المال الحر / الموجودات ذات المخاطرة × ١٠٠	٣٥٢٧ / ١٩٦٩٦ × ١٠٠ = %١٧.٩٠	٣٨٦١ / ١٥٩٤١ × ١٠٠ = %٢٤.٢٢
-4 رأس المال الحر / الموجودات العاملة × ١٠٠	٣٥٢٧ / ١٨٢٨٥ × ١٠٠ = %١٩.٢٨	٣٨٦١ / ١٤٧٤٨ × ١٠٠ = %٢٦.١٧

يتبين من نتائج الجدول اعلاه ان كفاءه مؤشرات كفاءة راس المال الممتلك لعام ١٩٩٩ كانت في وضع افضل مقارنه بنسبها في عام ١٩٩٨ وهذا يعني هنالك تحسن كبير في كفاءة راس المال الممتلك للمصرف التجاري .

اداره الائتمان المصرفي

او لا// يعرف الائتمان بانه الاموال المقرضة للأفراد واصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي او عيني مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعه واحده او على شكل اقساط
و يقسم الائتمان عموما الى نوعين-:

١ .ائتمان تجاري وهو ذلك الائتمان قصير الاجل الذي يمنحها المورد الى المشتري بسبب بيعه بضاعه او خدمه ويعتبر من اهم مصادر التمويل قصير الاجل
٢ .الائتمان المصرفي يتمثل بصفه اساسيه في القروض التي تمنحها المصارف لزبائنها من الافراد او الهيئات او المصارف التجارية الاخرى

ثانيا// عناصر الائتمان المصرفي

١ .يفترض الائتمان علاقة مديونية اي وجود طرفين احدهما دائنا والثاني مديناً اياً كان مصدر او سبب او مناسبة هذه العلاقة ومعنى ذلك ان الائتمان يفرض قيام عنصر الثقة بين الدائن والمدين
٢ .وكذلك يفترض وجود دين اي مبلغ نقدي يجب دفعه ومن هنا يرتبط الائتمان ارتباطاً وثيقاّ بوجود النقود وهي الاداة الامثل للائتمان

٣ .وجود عنصر الزمن فهناك فارق زمني بين عنصر المديونية والتخلص منها ويعتبر الزمن هو العنصر الجوهري في الائتمان اذا يفرق بين التعامل الفوري والتعامل الائتماني

٤.واخيرا يفترض وجود عنصر المخاطرة تلك التي يقوم عليها الدائن بالانتظار على مدينه وعنصر المخاطرة موجود اياً كانت درجه سيوله المدين الحاضرة أو المستقبلية فهناك دائما خطر يتهدد الدائن واحتمال عدم دفع الدين

ثالثا //اشكال الائتمان المصرفي (**ملاحظه** //عدد سته واشرح واحده)

١.القروض :-

وتعتبر القروض من اهم اصول المصارف حيث تصل في بعض الاحيان الى اكثر من ثلثي هذه الاصول وتمثل فوائدها مصدرا اساسيا في داخل المصارف وتتنوع القروض بتنوع الائتمانات فهناك القروض قصيره الاجل والمتوسطة وطويله الاجل وهناك القروض التجارية والصناعية والزراعية والعقارية

٢.التسهيلات الائتمانية :-

في الحساب الجاري المدين و كما تسمى احيانا في السحب على المكشوف يمنحه المصرف الى عملائه حيث يوضع سقف يسمح المصرف لعميله بكشف حسابه الجاري(اي جعله مدينا)في حدود المبلغ المتفق عليه مقابل ضمانات تحفظ حق المصرف في استرجاع امواله وعادة ما يوجد التفويض سنويا وبناءاً على طلب العميل وموافقه المصرف

٣.خصم الاوراق المالية : -

من المعروف ان التجار يتعاملون اما نقدا او بالآجل وفي الحالة الثانية عادة ما يطلبون ضمانات على شكل اوراق تجارية(صكوك او كمبيالات) يحررها المدينون على انفسهم لأمر دائنيهم

وهذه الاوراق التجارية يتم التصرف بها بأحد الاساليب الاربعة التالية-:

أ - يحتفظ بها وفي تاريخ الاستحقاق يقدمها الى المدين لإستحصال قيمتها

ب - يقدمها الى المصرف الذي يتعامل معه ليتولى تحصيلها نيابة عنه مقابل تقاضي مصاريف معينه

ج - يقدمها الى المصرف ضمانا لتسهيلاته الائتمانية التي يحصل عليها الدائن من المصرف

د - يقدمها الى المصرف ليقوم بخصمها ويقيدها لحسابه و هي عمليه تعتبر تسهيلات ائتمانيه حيث يخصم المصرف قيمة الورقة ويطرح منها قيمه الفائدة والعمولة والمصاريف ويقيد المتبقي في حساب العميل و في تاريخ استحقاق الورقة ليتولى المصرف مطالبه المدين واستحصال قيمة الورقة منه مباشرة فان تعذر ذلك عاد المصرف الى عميله ليخصم قيمه الكمبيالة من حسابه لان عملية الخصم تتم بضمانته

٤ .الاعتمادات المستندية :-

حيث يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغاً معيناً من المال يجوز السحب في حدود قيمته وهو تسهيل يقدمه المصرف لكي يتمكن العميل من استيراد بضاعة عن طريق فتح الاعتماد المستندي مقابل دفع تأمين نقدي لدى المصرف يتراوح ما بين(صفر _ ١٠٠٪) بحسب نوع الاعتماد ومتانة المركز المالي للعميل ويستفيد العميل من هذه العملية فبدلا من حجز اجمالي قيمه الاعتماد من حسابه وتجميدها في حساب مغلق لدى المصرف لحين وصول البضاعة والتي قد تتأخر عمليه وصولها الى سته اشهر يستفاد بالفرق بين القيمة الإجمالية وبين مبلغ التأمين في اوجه استثماريه اخرى

٥.خطابات الضمان :-

وهي تعهدات تصدر من المصرف بناءات على طلب الزبون بدفع مبلغ مالي معين لشخص ثالث(المستفيد (اذا طلب منه ذلك خلال مده معينه في الخطاب اي انه تعهد يصدر من المصرف يضمن فيه عميله في حالة عدم قيامه بالإيفاء بالتزاماته امام الجهة المستفيدة سواء كانت حكومية او غير حكومية على ان يكون المبلغ محددا او لفتره محدودة . ولا يترتب اي التزام فوري على المصرف عند اصدار خطاب الضمان الا ان هذا

الالتزام يوضع موضع التنفيذ في حاله تخلف العميل عن القيام بتعهداته امام الجهة المستفيدة

٦ .السلف:-

وهي ما تسمى بالقروض الاجتماعية والتي تمنحها المصارف للأفراد دفعه واحده بفائدة معينه خلال مده السلفة وتوثق السلف عاده بضمان الراتب الشهري او بكفالة شخص ضامن او يرهن بضاعه او عقار او اوراق ماليه وقد يكون سداد هذه السلفة دفعه واحده او على شكل اقساط

٧ .بطاقات الائتمان :-

وهي بطاقه بلاستيكية صغيرة الحجم مصدرها المصرف تتيح لمن اصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه وتعتبر هذه الخدمة احدى الصور الرئيسية للائتمان الاستهلاكي وتقوم على منح العملاء بطاقه مصنوعه من ماده تتحمل كثرة الاستعمال وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على البضائع من المتاجر.

٨ .البيع التأجيري :-

يعتبر البيع التأجيري احد انواع البيع بالتقسيط حيث يتم دفع قيمة السلع على اقساط خلال المدة وفقاً لترتيبات خاصة ولكنه يختلف عن البيع بالتقسيط في ان المصرف يمول البائع والفكرة في ان المشتري يقوم بسداد قيمه السلعة و ارباح المصرف خلال فتره التأجير التي تكون السلعة فيها ملكا للمصرف

٩ .الاعتماد الايجاري:-

يعني الاعتماد الايجاري قيام المصرف بتمويل شراء مجموعه من الاصول الثابتة او المنقولة والقيام بتأجيرها للغير خلال فترة معينة وفقاً لشروط محددة

رابعا //اهمية الائتمان المصرفي

انا للائتمان المصرفي في الحياه الاقتصادية المعاصرة اهمية كبيرة في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الانتاج او في مجال الاستهلاك او في مجال تسوية المبادلات وهي كالاتي من خلال مجموعة من الوظائف

١ .وظيفه تمويل الانتاج:

ان الائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع الى أيدي أكفأ المنتجين واقدرهم على استغلالها في عملية الانتاج وهذا الائتمان لا يفيد المنتج فحسب بل انه يفيد المدخر ايضا الذي يمتلك الاموال ولا يستطيع تدبير عمليه استغلالها بنفسه عن طريق المصارف والمؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضين الاموال وطالبيها تحقيقاً لفائدة الطرفين وتقليل المخاطر

٢.وظيفة تمويل الاستهلاك:

من خلال القروض المقدمة للأفراد بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية خاصه من السلع المعمرة مثل السيارات والبرادات و الغسالات و غيرها و يدخل في اطار هذا النوع من الائتمان ما يسمى ببطاقات الائتمان حيث تستبدل النقود من بطاقات ائتمان مضمونه من المصارف يستخدمها المستهلك في شراء كافه حاجياته حتى المتعلقة بحياته اليومية على ان يسدد قيمه تلك السلع للمؤسسة المصرفية خلال فتره معينه مقابل عموله او فائدة وتقوم المصارف المعنية بتسوية حسابات المستهلك لصالح المؤسسات التي تتعامل معها و تشتري منها

٣ .وظيفة تسوية المبادلات :

لم تعد النقود وهي دينا لحاملها وهي الوسيلة الوحيدة للتبادل بل اصبح هناك العديد من ادوات الائتمان الاخرى في العقود والسندات والكمبيالات الامر الذي جعل عملياته المبادلة للسلع والخدمات تتم بشكل سريع و بحجم اكبر من حجم النقود المعدنية والورقية المستخدمة كما يمكن تجنب معظم الصعوبات التي تنشا من جراء استخدام النقود الورقية والمعدنية وذلك عن طريق استخدام الصكوك كما ان الائتمان قد ساعد كثيرا في تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي من خلال فتح الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى زياده حجم التجارة الدولية

٤ .توزيع الموارد والاستفادة من المعطلة منها :

يساعد الائتمان على توزيع الموارد النقدية والائتمانية على مختلف القطاعات والاستخدام الامثل لها من خلال تأمين انسيابها الى المشاريع كافه طبقا لاحتياجاتها كي يتحقق نمواً اقتصادياً متوازناً بهدف خدمه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما تتم الاستفادة من الموارد الاقتصادية المعطلة من خلال استخدام هذه الموارد في مشاريع انتاجيه مختلفة لزياده الدخل القومي والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

خامساً //تصنيفات القروض

١ - حسب المدة

تقسم الى قروض قصيره الاجل ومدتها عاده تكون اقل من سنه وقروض متوسطة الاجل ومدتها تكون بين سنه وخمس سنوات و قروض طويله الاجل و مدتها تكون خمس سنوات فأكثر

٢ - حسب الضمان

تقسم الى قروض مضمونه بضمانات عينية وقروض مضمونة بضمانات شخصية وقروض غير مضمونة.

٣ .انواع القروض من حيث المستفيد

وتقسم قروض قطاع الافراد في السلف البسيطة الممنوحة للأغراض الاجتماعية وقروض القطاع الخاص وتتمثل في القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية التي يمتلكها الاشخاص و قروض القطاع العام و هي القروض الممنوحة لتمويل المشروعات التي تمتلكها الدولة

٤.حسب النشاط الاقتصادي

وتقسم القروض الى قروض تجاريه و قروض زراعيه و قروض صناعيه والقروض العقارية

واخيرا هناك تعريف اخر للائتمان بانه الاموال المقرضة للأفراد واصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي او عيني مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الاموال وفوائدها دفعه واحده او على شكل اقساط

واجب بيتي //

س ١/ فيما يلي عمليات السحب والايداع من حساب التوفير للسيد حسن لدى مصرف الرافدين والذي يعتمد معدل فائدة سنوية بمعدل ٨% سنوياً
المطلوب// ماهي الفوائد التي يحققها السيد حسن وما هو رصيده النهائي في نهاية الفترة

ت	البيان	المبلغ
	في ٣٠/ ١/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	١٢٠٠
	في ١/ ٢/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	٤٠٠
	في ١٠/ ٤/ ٢٠١٦ تم سحب مبلغ بمقدار	٣٠٠
	في ١٥/ ٤/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	٢٠٠
	في ٥/ ٦/ ٢٠١٦ تم سحب مبلغ بمقدار	٣٠٠
	في ٢/ ٨/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	٦٠٠
	في ١٠/ ٨/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	٢٠٠
	في ٢/ ١٠/ ٢٠١٦ تم سحب مبلغ بمقدار	٤٠٠
	في ١١/ ١١/ ٢٠١٦ تم ايداع مبلغ بمقدار	٣٠٠

س٢/
ماهي الفائدة التي يحققها السيد احمد من ايداعه مبلغ بمقدار (١٨٠.٠٠٠) دينار للفترة من ٢٠/ ٢/ ٢٠١٥ ولغاية ١١/١٠/ ٢٠١٥ فإذا كان معدل الفائدة هو ٨% سنوياً وما هو المبلغ الكلي الذي يستلمه نهاية الفترة

حل السؤال الاول

الشهر	التاريخ	الايداع	السحب	الرصيد	الرصيد الادنى
١	١/١	-	-	-	-
	١/٣٠	١٢٠٠	-	١٢٠٠	صفر
٢	٢/١	٤٠٠	-	١٦٠٠	١٦٠٠
٣	٣/١	-	-	١٦٠٠	١٦٠٠
٤	٤/١	-	-	١٦٠٠	
	٤/١٠	-	٣٠٠	١٣٠٠	
	٤/١٥	٢٠٠	-	١٥٠٠	١٣٠٠
٥	٥/١	-		١٥٠٠	١٥٠٠
٦	٦/١	-	-	١٥٠٠	
	٦/٥	-	٣٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
٧	٧/١	-	-	١٢٠٠	١٢٠٠
٨	٨/١	-	-	١٢٠٠	
	٨/٢	٦٠٠		١٨٠٠	
	٨/١٠	٢٠٠		٢٠٠٠	١٢٠٠
٩	٩/١			٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٠	١٠/١			٢٠٠٠	
	١٠/٢		٤٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
١١	١١/١			١٦٠٠	
	١١/١١	٣٠٠		١٩٠٠	١٦٠٠
١٢	١٢/١			١٩٠٠	١٩٠٠
		٢٩٠٠	١٠٠٠	١٩٠٠	١٦٧٠٠

مجموع الفوائد = مجموع الرصيد الادنى × $\frac{١}{١٢}$ × نسبة الفائدة

= ١٦٧٠٠×$\frac{١}{١٢}$ × $\frac{٧}{١٠٠}$ = ٩٧,٤١٦ الفوائد التي يحققها السيد حسن

اما الرصيد النهائي = رصيد المبالغ + مجموع الفوائد

= ١٩٠٠ + ٩٧,٤١٦ =١٩٩٧.٤١٦ الرصيد النهائي لنهاية الفترة

حل السؤال الثاني

الفائدة = م × $\frac{ن}{٣٦٠}$ × $\frac{٤}{١٠٠}$

ف = ١٨٠.٠٠٠×$\frac{٢٣١}{٣٦٠}$ × $\frac{٤}{١٠٠}$ =٩٢٤٠ الفائدة التي يحققها السيد احمد خلال الفترة

الرصيد = م + ف

=١٨٠.٠٠٠+ ٩٢٤٠ =١٨٩٢٤٠

السياسة الائتمانية
Credit Policy

تعرف السياسة الائتمانية (Credit Policy)بأنها اطار عام ومعايير محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح ائتمان او عدم منحه بالإضافة إلى كونها أداة تساعد في تحديد وتخطيط اهداف الائتمان والرقابة عليه .كما تعرف بأنها اطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الارشادية تزود بها ادارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة اغراض ، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا وفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل ضمن نطاق السلطة المفوضة اليهم.
والسياسة الائتمانية تضعها الإدارة العليا للمصرف لتهتدي بها مختلف المستويات الإدارية وتساعدها على وضع خطط وبرامج واجراءات منح الائتمان ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الائتمان ويلتزم بها القانون بعد اتخاذ القرارات بشأنها.

والغرض من السياسة الائتمانية هو الاعتماد عليها في تأدية مختلف انواع الائتمانات بمختلف مراحلها والتي لا يمكن الخروج عنها الا بناءاً على تعليمات و اوامر وتوصيات من الجهات المختصة..
ويفضل أن تكون السياسة الائتمانية مكتوبة بحيث تقرب وجهات النظر المتباينة، ولا تترك مجالا للاجتهادات الشخصية المتطرفة ويتم الرجوع اليها كلما تطلب الأمر ذلك دون الحاجة للاتصال بالجهات المختصة الا في الحالات النادرة والضرورية، كما يراعى أن تكون السياسة الائتمانية مرنة بحيث تتمشى مع الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، وهي تحتاج إلى مراجعة واعادة نظر لتواكب تلك الظروف.

اولا -العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

Factors Affecting the Credit Policy

اذا ما أراد المصرف الوصول إلى سياسة ائتمانية ذات مواصفات عالية من الجودة وبما تساعده في تحقيق اهدافه من خلال ما تحقق هذه السياسة من أهدافها، فعليه أولا أن يأخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل المؤثرة عليها عند اعدادها والتي تتوزع ما بين عوامل خارجية قادمة من خارج المصرف واخرى داخلية تنبع من خصوصية المصرف، وفيما يلي شرح موجز عن كل من هذه العوامل

أ - العوامل الخارجية External Factors :-

على الرغم من تنوع هذه العوامل وتعددها بتنوع وتعدد عناصر البيئة المصرفية الا أنه سيتم التركيز على ثلاثة عوامل رئيسة منها في العوامل التشريعية الصادرة عن السلطات المختصة والأوضاع الاقتصادية والسياسة اضافة الى العوامل ذات العلاقة بالسياسة النقدية والائتمانية، وكما يلي :-

العوامل التشريعية Legislative factors

تضع الحكومات عادة العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للحياة التجارية والاقتصادية في بلدانها وبما يؤثر على العمل المصرفي عموما والسياسة الائتمانية للمصارف على وجه الخصوص كتعيين اسعار الفائدة لأنواع الائتمان المختلفة وكذلك تحديد قيم وآجال جميع العمليات الائتمانية والاستثمارية وكذلك الاعتمادات المستندية وتعيين المشاريع الاستثمارية التي لا يجوز للمصارف استثمار اموالها فيها .وكذلك تحديد الأسلوب الذي يجب اتباعه لتقدير مختلف انواع اصول المصارف.

٢- العوامل الاقتصادية Economic factors

فمستوى الدخل القومي، الانتاج القومي، مستوى ثروات المقترضين، اسعار الفائدة المدينة، اسعار الفائدة على بدائل الائتمان المصرفي، جميعها تؤثر بصورة مباشرة على الطلب على الائتمان المصرفي مما يوجب اخذها بنظر الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية من قبل المصرف .من جهة اخرى اصبح من المسلم به أن يزداد الطلب على الائتمان المصرفي في اوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي حيث تزداد الحاجة الى رأس المال العامل لتغطية العديد من الثغرات التمويلية والناشئة عن ضخ قدر كبير من الاستثمارات في المجتمع .ويتحقق العكس في ظروف الكساد حيث يعم التشاؤم في اوساط الاعمال فتقل استثماراتهم ولاتجدي مختلف ادوات السياسة الاقتصادية في انتشال الاقتصاد من حالة الركود هذه في تلك الظروف تتقلص الاستثمارات وينتشر الركود ويقل نشاط دورات الإنتاج ومن ثم يقل رأس المال العامل وبالتالي تقل الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

٣- السياسة النقدية الائتمانية Monetary and Credit Policy

من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية في أي بلد تلجأ الحكومات إلى استخدام توليفة واسعة من الوسائل والأدوات السياسية والاقتصادية العامة التي يتعين أن تكون متسقة مع بعضها البعض، ولعل من اهم هذه الوسائل :ادوات السياسة المالية(السياسة الانفاقية، السياسة الضريبية، سياسة الاقتراض العامة) . وادوات السياسة التجارية الداخلية والخارجية .وادوات السياسة النقدية والائتمانية.

وعادة ما يضع المصرف المركزي ويصمم اهداف السياسة النقدية والائتمانية ويشرف على تنفيذها مستخدماً في ذلك ما يعرف بالأهداف التشغيلية وصولاً لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة.

اما عن ادوات السياسة النقدية والائتمانية التي تحددها السلطات النقدية متمثلة بالمصرف المركزي والتي تؤثر على السياسة الائتمانية للمصرف فهي ما يعرف بالأدوات الكمية والأدوات النوعية والتي سبق وان تم التطرق اليها.

ب - العوامل الداخلية Internal factors :

وتعني العوامل التي تتعلق بالمصرف وبيئته الداخلية والتي تتكون من عدة عناصر أهمها:

رأس مال المصرف Bank Capital

يتأثر حجم الائتمان الممنوح من المصرف برأسماله بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من أن المصرف التجاري يعتمد بدرجة كبيرة في تقديمه للائتمان على الودائع التي يقدمها الآخرون، فإن لرأسماله أثر كبير في مدى قدرته على التوسع في منح الائتمان أو في تقليص ذلك الائتمان حيث لابد أن يراعي النسب المالية المتعارف عليها والتي تعتمد في أغلبها على رأس مال المصرف كأحد عناصر تلك النسب اذ مثلما هو معروف فإن رأس مال المصرف يعد الضمان الأول لحقوق المودعين

حجم الودائع ومدى استقرارها Volume of Deposits and the Stability

ما تمت الإشارة إليه أيضا، فإن القدرة الائتمانية للمصرف التجاري تعتمد بصفة أساسية على حجم الودائع التي يحتفظ بها وكذلك على مدى استقرارها، ومقدار الثابتة منها والمتحركة، فإذا ما زادت هذه الودائع فإن ذلك يؤدى إلى زيادة قدرته الائتمانية والعكس بالعكس فعند وضع السياسة الائتمانية يتوجب مراعاة حجم الودائع بهدف تلبية احتياجات الجهات العامة والخاصة وفق الإمكانيات المتاحة على أن تكون بشكل مدروس

٣ -حجم المخاطر التي يتحملها المصرفSize of the Risk Borne by the Bank

تتوقف درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف على نوع السياسة الائتمانية الموضوعة فإذا كانت السياسة مطلقة بحيث تسمح للمصرف بتقديم مختلف أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية دون قيود بهدف تحقيق المزيد من الأرباح فإنه حتما سيتعرض إلى مخاطر جسيمة تؤثر على مركزه المالي وبالتالي تفقده مصداقيته لدى جمهور المودعين، أما إذا كانت السياسة الائتمانية معتدلة فإن المصرف يستطيع تقديم كافة أنواع القروض ودون أن يتعرض مركزه المالي لأية مخاطر قد تؤثر على وضعه المالي أو تفقده جمهور المودعين الذين يعتبرون أساسا وجوده وبالتالي يظل محافظا على مركز المالي بين المصارف المنافسة وفي نفس الوقت يحقق أرباحا تمكنه من تنمية موارده الذاتية.

٤- حجم وموقع المصرف Size and Location of the Bank

أن حجم وموقع المصرف ومدى قربه أو بعده من العاصمة يعتبر عاملا من العوامل التي تتحكم في حركته عموما وسياسته الائتمانية على وجه الخصوص فالمصرف الذي يقع في العاصمة أو بأحد المدن الكبرى يكون حجم نشاطه و فرص استثماره اكبر من تلك التي تقع خارج المدن الكبرى كما أن المصارف الكبيرة تتميز عن غيرها من المصارف الصغيرة بقدرتها على توظيف الأموال في جميع المجالات بحكم موقعها المتميز وحجم رأسمالها والكفاءات التي تتمتع بها.

٥- قدرة العاملين فيه Capabilities of its Employees

اشك أن وضع السياسة الائتمانية لا يهدف إلى وضعها كهدف نهائي المصرف بل هي أداة بيد الإدارة تستخدمها في إنجاز مهامها الائتمانية وبالتالي فأنها أي السياسة الائتمانية لابد أن تعتمد على قدرات وخبرات العاملين في المصرف والذين سيتولون تنفيذ تلك السياسة ومتابعتها، هذا إضافة إلى أن أعدادها أصلا يعتمد على قدرات العاملين في المصرف في أعداد وتوفير البيانات الضرورية والصحيحة واللازمة لأعدادها ، التاريخية منها والحالية إضافة إلى بعض التنبؤات المستقبلية.

سادسا :مكونات السياسة الائتمانية Components of Credit Policy

يمكن عرض مكونات السياسة الائتمانية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة بواب يحتوى الباب الأول كل ما يتعلق بمحفظة الائتمان من حيث تحديد حجمها وهيكلها فيما يتعلق الباب الثاني بعملية منح الائتمان من حيث صلاحياتها وتحليل الطلبات وتسعيرها، أما الباب الثالث فيتعلق بسلامة الائتمان من حيث توثيق الائتمان وتحديد الضمانات الخاصة بها و متابعتها، وفيما يلي توضيح لكل من هذه الأبواب :-

الباب الاول - محفظة الائتمان Credit Portfolio

ويتضمن هذا الباب كل ما يتعلق بتحديد الحجم الكلى للائتمان الذي سيمنحه المصرف خلال الفترة القادمة وكذلك تحديد هيكل ذلك الائتمان أو أنواعه المختلفة.

أن تحديد حجم محفظة الائتمان يعتمد على حجم موارد المصرف والوضع الاقتصادي العام وكفاءة العاملين ودور السلطات النقدية .ولايكفي ان تحدد السياسة الائتمانية الحجم الكلى للائتمان، بل لابد من تحديد التركيبة المناسبة لأنواع الائتمانات التي يتعامل بها المصرف، وحجم الأموال التي يخصصها لكل نوع منها، وتلجأ المصارف في ذلك على قاعدة التنويع التي تعتمد على جمع ائتمانات ذات عوائد تختلف في استجاباتها للتغيرات في ظروف السوق مما يؤدي إلى بقاء العوائد متوازنة للمحفظة مع انخفاض مخطرها.

الباب الثاني - منح الائتمان Granting credit

ويضم الأمور المتعلقة بتحديد صلاحيات الاقراض وتحليل الطلبات المقدمة اضافة إلى عملية التسعير .فينبغي أن تحدد سياسة الائتمان السلطات التي يتم تفويضها إلى المستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ القرار الائتماني دون الرجوع إلى المستوى الإداري الأعلى، كتحديد الحد الأقصى لمبلغ الائتمان الذي يمكن أن يمنح للعميل ، على أن تفويض السلطة في عملية الائتمان قد تكون كاملة او مقيدة وقد تكون لفرد او إلى لجنة او فريق عمل من اثنين اواكثر وفيما يخص تحليل الطلبات فان السياسة الائتمانية تحدد أهم القواعد الخاصة بكل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية بما فيها كيفية تقديم الطلبات والبيانات الضرورية لها أو تلك التي تخص عملية الاستعلام عن العميل والدراسات التي تتضمنها، ثم عملية تقييم تلك البيانات وعرضها على الادارة العليا بالصورة الصحيحة ومن ثم المساهمة في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح، مرورا بما يجب اتباعه من اجراءات فيما يخص تحصيل ومتابعة سداد الائتمان حتى القواعد المتعلقة بالائتمانات المتعثرة أو التي يشوب سدادها مشاكل معينة .

واخيرا لابد أن تراع السياسة الائتمانية تحديد اسعار الفوائد والعمولات والمصاريف الأخرى التي يتقاضاها المصرف من مختلف الائتمانات ولجميع فئات عملائه، إذ أن النشاط الائتماني يعد اهم مصادر الايراد لأي مصرف.

تتعلق سلامة الائتمان بتوثيقه والضمانات المطلوبة فيه والمتابعة التي يقوم بها المصرف .اذ تعتبر عملية التوثيق خطوة رئيسة في عمليات الائتمان توضح اطراف التعاقد وحقوق والتزامات كل منهم والاجراءات التي تتخذ بحق أي منهم عند تقصيره بالتزاماته فأي خلاف قد ينشأ مع العميل تكون فيه الوثائق اساسا للفصل وتثبيت الحقوق، كما يوضح كيفية تنفيذ العقد والشروط الخاصة ان وجدت.

اما الضمانات فهي من القواعد الهامة التي يجب أن تشتمل عليها السياسة الائتمانية لتوضيح اتجاهات المصرف نحو منح الائتمان بضمان وتحديد الظروف التي يستوجب طلبه، والانواع التي يقبلها المصرف والقيمة التسليفية لكل منها والبدائل والشروط التي يطلبها لضمان مستحقاته وما ينبغي عمله اذا انخفضت القيمة السوقية لها، وعلى المصرف أن يلجأ إلى الضمان الاكثر سيولة والاسهل تحصيلا في الائتمانات قصيرة الأجل، ويمكن أن يلجأ إلى الضمانات الاقل سيولة والتي تتطلب وقتا أطول للتنفيذ عليها بالنسبة للائتمانات طويلة الأجل، كما أنه يجب أن تتوافق قيمة الضمان مع قيمة الائتمان حيث لابد من زيادة قيمة الضمانات المقدمة للائتمانات الكبيرة وانخفاضها بالنسبة الى الائتمانات الصغيرة .

كما يعتبر وجود قواعد لعملية متابعة الائتمان من مقتضيات السياسة الائتمانية السليمة وذلك لضمان التزام العميل بنصوص التعاقد وللتأكد من ان ما يحدث فعلا هو ما كان ينبغي أن يحدث للكشف عن اية مشاكل تعترض العميل ، كما توضح علاج مشكلات الائتمان المتعثر او الاحتياج لمزيد من الأموال.

اداره ربحيه المصرف

الهدف الاول والاساس لكل مشروع استثماري عاده هو الربح سواء كان مصرفاً او غير ذلك والربح هو رقم مجرد للفرق بين العوائد التي يحققها والتكاليف التي ينفقها وبالتالي يزداد الربح كلما زادت العوائد وانخفضت التكاليف.

لذلك نجد ان عائدات المصرف تأتي بثلاثة اشكال هي الفوائد والارباح والعمولات والاجور ومنها فوائد القروض التي يمنحها فوائد السندات التي يشتريها لأغراض المتاجرة سواء كانت حكومية او غير حكومية فوائد العمليات الائتمانية ارباح العمليات الاستثمارية اما العمولات فتاتي من خلال الخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه كالاستثمارات والحوالات المصرفية واداره محافظ الاستثمار والاعتمادات المستندي وغيرها اما تكاليف المصرف او مصاريفه فهي متعددة واولها الفوائد التي يمنحها للمودعين اضافه الى المصاريف التشغيلية من اجور ورواتب وايجارات ولا ننسى الضرائب.

ولغرض تحقيق اداره جيده لربحيه المصرف لابد من الاعتماد على

١.ان زياده ارباح المصرف تعتمد على زياده عوائده او تخفيض تكاليفه او كليهما وبالتالي على اداره المصرف البحث في ابواب العوائد المذكورة اعلاه والعمل على
تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اغفال ابواب التكاليف والبحث في ما يؤدي الى تخفيضها اي ان تكون عائدات اي مشروع استثماري اكبر من تكاليفه

٢ .ان الربح هو رقم مجرد قد لا يعني نجاح المشروع وعلى اداره المصرف ان تعتمد على الربحية والتي تعني نسبه ذلك الربح الى احد عناصر ميزانيه المصرف كحق الملكية مثلا.

٣ .نظرا للتناقض بين ربحيه المصرف وخاطرته وسيولته فعلى اداره المصرف ان لا تذهب بعيدا في البحث عن ربحيه المصرف فقط بل ان تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وبالتالي يكون هدفها تعظيم قيمه للمصرف او تعظيم ثروه مالكيه.

ولتقييم كفاءه المصرف في كيفيه اداره ربحيته هناك عدة مقاييس كثيرة وضعت لهذا الغرض

١.معدل العائد على حقوق الملكية : ويشير هذا المقياس الى ما يحصل عليه اصحاب المصرف نتيجة استثمار اموالهم فيه

معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية}}$ ×١٠٠

وعند مقارنه هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوة الاستثمار في المصرف

٢ .معدل العائد على الودائع = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الودائع}}$ ×١٠٠

ويشير الى فاعليه استثمار ودائع المصرف من خلال حساب نسب ة ارباح المصرف الى ودائعه

٣.معدل العائد على الاموال المتاحة = = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{الودائع+حق الملكية}}$ ×١٠٠

ويشير الى فاعليه استثمار الاموال المتاحة للمصرف و المتكونة من ودائعه وحقوق الملكية من خلال حساب نسبه ارباح المصرف الى مجموع الودائع وحق الملكية

٤ .معدل العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$ ×١٠٠

وهو يقيس نسبه الارباح المتحققة الى مجموع موجودات المصرف او مجموع مطلوباته و حقوق الملكية

مثال//

كيف تقاس ربحيه المصرف على ان تكون سلبية بالاعتماد على المعايير التاريخية وايجابية بالاعتماد على المعايير الصناعية و لو فرضنا ان ارباح المصرف بعد الضرائب كانت ١٠٠ مليون دينار ومجموع حقوق الملكية فيه ٥٠٠ مليون دينار ومجموع ودائع المصرف ١٥٠٠ مليون اما مجموع موجوداته ٢٥٠٠

الحل

١- معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية}}$ ×١٠٠

= $\frac{١٠٠}{٥٠٠}$ ×١٠٠ =٢٠%

وعند مقارنه هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي ٢٥ %يكون هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت اما عند مقارنتها مع نسبه قطاع المصارف الاخرى فكان معدل العائد على حقوق الملكية في قطاع المصارف يشير الى نسبه ١٥ %وبذلك يكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع.

٢ .معدل العائد على الودائع = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الودائع}} \times ١٠٠$

$= \frac{١٠٠}{١٥٠٠} \times ١٠٠ = ٧\ \%$

وعند مقارنه هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي ١٠ % يكون المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت، اما عند مقارنتها مع نسبة قطاع المصارف الاخرى فكان معدل العائد في قطاع المصارف يشير الى نسبه ٥ % فيكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع .

٣.معدل العائد على الاموال المتاحة = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{الودائع+حق الملكية}} \times ١٠٠$

$= \frac{١٠٠}{١٥٠٠+٥٠٠} \times ١٠٠ = ٥\ \%$

و عند مقارنه هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي٧ % يكون المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية انخفضت اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى فكان معدل العائد على الاموال المتاحة في قطاع المصارف يشير الى نسبه٤ % وبذلك يكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع .

٤ .معدل العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$

$= \frac{١٠٠}{٢٥٠٠} \times ١٠٠ = ٤\ \%$

وعند مقارنة هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي ٧ % المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى فكان معدل العائد على الاموال المتاحة في قطاع المصارف بنسبه ٣% وبذلك يكون المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع .

المخاطر الائتمانية

اولا //مفهوم المخاطر -:

تعرف المخاطر بشكل عام بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضيه اما مخاطر الائتمان تكمن في عدم ايفاء المقترضين بالتزاماتهم اي عدم تسديد الاقساط في تواريخ استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ولذلك تعرف المخاطر الائتمانية بانها قدرة اي شخص في اعادة ديونه او هي عدم استطاعة المقترض من اعادة المبلغ او جزء منه في التاريخ المحدد او هي عدم التزام المقترض بما اتفق عليه من دفع الفوائد وأصل القرض.

كما تعرف بانها عدم استعادة مبالغ العمليات المتعلقة بعناصر الميزانية او العناصر الخارجة منها على اساس ان العديد من الائتمانات لا تظهر في الميزانية. لذا **يمكن تعريفها اخيراً** بأنه خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي الى نتائج سلبيه الى مقدم الائتمان.

و هناك عده مفاهيم اساسيه للمخاطر هي .

١ -لا تقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من الائتمان .

٢ -تتمثل المخاطرة الائتمانية بأي خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها . سواء في المبلغ الاصلي او فوائده اوفى توقيتات السداد.

٣ - من المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن، ولا يواجهها المدين فهي تصيب كل شخص يمنح ائتماناً.

٤ -لا يختلف وجود المخاطرة الائتمانية فيما اذا كان المدين شخصاً حكومياً او غير حكومي .

ثانيا// تحليل المخاطر الائتمانية

يقصد بالتحليل عموماً اي تقسيم الكل الى اجزائه المتكون منها لغرض اختبار أو تقدير العلاقة بين تلك الاجزاء . وتحليل الخطر يعني التعرف على الاسباب التي تؤدي الى تحقيق ذلك الخطر وكذلك التعرف على الاخطار التي تحتمل من يواجهها المقرض اتجاه المنشاة المقترضة .وتقييم هذه الاخطار واتخاذ القرار الملائم بشأنها .على ان تحليل المخاطر الائتمانية تهدف الى تقييم مصادر تلك المخاطرة التي سيواجهها المصرف والتي تؤثر على ربحيته و قدرة المنشأة على سداد الدين في المستقبل.

و هناك حالتين الاولى هو منح ائتمان لشخص لا يعيده بصوره صحيحه والثاني وعدم منح الائتمان لشخص يعيده لو منح بصوره صحيحه وفي الحالتين هناك خسارة.

و هناك اربع مستويات لتحليل المخاطر الائتمانية هي:-

١ -المستوى الاول -: تحليل طلبات القروض.

اي تحليل الطلبات المقدمة من قبل الاشخاص للحصول على قروض او إئتمانات من خلال وضع مقاييس موضوعيه و دقيقه و مناسبه للوصول الى القرارات الائتمانية الصحيحة في قبول او رفض تلك الطلبات

٢ - المستوى الثاني -: تحليل محفظة القروض.

تمتد عمليه تحليل المخاطر الائتمانية هنا الى قروض المصرف مجتمعة وليس على اساس كل قرض بصورة منفردة .وهي تهدف الى الوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية لقروض المصرف وذلك بهدف قياس ادائه الاقراضي وكذلك الرقابة على نوعية محفظته .وكطريقه للإنذار المبكر على وجود مشكله ما في تلك المحفظة كما انه يمكن ان تعتمد من قبل المصرف المركزي لتقييم اداء المصارف الاخرى وتقييم محافظها .

٣ - المستوى الثالث -:تحليل محفظة المصارف او المصرف

تمتد عمليه التحليل في هذا المستوى لمجال اوسع من القروض المصرفية لتشمل المخاطرة الائتمانية لجميع اصول المصرف أو بنوده الداخلة في ميزانيته أم الخارجة منها . وهي تهدف الى الوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية الكلي للمصرف وبالتالي قياس ادائه وكذلك الرقابة على محفظته . ومن جهة اخرى يمكن ان يكون تحليل المخاطرة الائتمانية في هذا المستوى اداة رقابية بيد المصرف المركزي لتقييم اداء المصارف الاخرى .

٤ - المستوى الرابع-: تحليل المخاطرة الوطنية.

وهي تتكون من نوعين من المخاطر **الاولى** مخاطرة السيادة التي تعني المخاطرة الائتمانية الاعتيادية المتضمنة عدم رغبة الدولة على سداد ديونها .

اما الثانية فهي مخاطرة التحويل التي تنصرف الى عدم امتلاك الدولة للعملة الصعبة لغرض سداد التزاماتها رغم وجود الرغبة في ذلك .ظهر هذا النوع من المخاطر من خلال زيادة حدة المنافسة الناتجة عن ثورة التكنولوجيا والاتصالات وانفتاح الاسواق وزيادة حركة الاستثمار بين الدول .كل هذه التطورات ادت الى توسع المخاطرة الائتمانية لتصل الى المستوى الدولي وبروزها بشكل واضح بالمخاطرة الوطنية اي الخسائر المالية المحتملة في الاقتصاد .

ثالثا //عناصر المخاطر الائتمانية

يقصد بعناصر المخاطر الائتمانية تلك المؤشرات الرئيسية التي تنصب عليها عمليات البحث والتحليل للوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية والتي يمكن اعتبارها بلغة ادارة الخطر (مصادر المخاطر الائتمانية) على ان لكل هذه العناصر خصائص وهذه العناصر هي: -

أ - المصرف

ان المصرف بخصائصه وسياسته وادائه يمثل طرفاً مهماً من اطراف عملية الائتمان يؤثر بصورة مباشرة في المخاطرة الائتمانية له سواء كان تأثيراً سلبياً فيزيد المخاطرة او تأثيراً ايجابياً لتخفيضها.

١ -خصائص المصرف

ان مجموع المخاطر الائتمانية التي يقبلها المصرف تختلف باختلاف حجم ومقدار اصوله ويشير البعض الى تأثير خصائص او مواصفات المصرف على رغبته في تقديم الائتمان و يعني بمواصفات المصرف كل من حجم الودائع واستقرارها ،حجم السيولة، نمو الودائع ،حصة القروض في محفظة المصرف وتوزيع تلك القروض بين القطاعات المختلفة، وكذلك فلسفة الادارة ودرجة تخصصها ،معدلات العائد للأصول المنافسة للقروض وأخيراً القيود القانونية على عمليات الصرف والطلب على تلك القروض .

٢ -سياسات المصرف .

على الرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطيه تطبق في جميع المصارف الا ان وجود هذه السياسة من الضروري ان تعطي شروط ومعايير منح الائتمان والاجراآت المتبعة في منحه اضافة الى حجم الائتمان المتوقع منحه و تحديد خصائص الائتمان من حيث القرض ،السداد، الامان ،و اخيراً تحديد سلامة القروض. لذا على المصرف ان يضع سياسة ائتمانية مناسبة سيؤدي بالضرورة الى تخفيض المخاطر مجتمعة و اجراء تحليل دقيق وعلمي لطلبات الائتمان وبالتالي قبول الطلبات الجيدة ورفض الطلبات غير الجيدة

٣ -اداء المصرف .

تضع العديد من الحكومات ضوابط تتعلق بمعدلات الاداء في العمل المصرفي تهدف الى تخفيض المخاطر بصورة عامة وهذا يعني ان اداء المصرف يؤثر سلباً او إيجاباً على المخاطرة الائتمانية وبالتالي فان خصائص المصرف وسياساته وادائه قد تؤثر بصوره معينة على سلوك العميل وبالتالي زياده او تخفيض التزاماته بتعهداته مع المصرف .

ومن هذه المواصفات والسياسات والاداء الخاصة بالمصرف والتي تعتبر مخاطر تتعلق بالمصرف وتزيد من مخاطرته هي .

- نقص التأهيل العلمي والفني في حقل الائتمان .
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل ومنحه تسهيلاً يزيد عن حاجة النشاط .
- التهاون في طلب وثائق التامين التي تغطي مخاطر الائتمان .
- غياب البيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدراتهم على سداد التسهيلات الممنوحة لهم .
- المغالاة في تقييم قيمة الضمانات المقدمة من العميل ضمناً للتسهيل وتقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية
- عدم مراعاة النواحي القانونية للضمانات المقدمة في شكل عقارات من حيث ملكيتها او حيازتها .
- عدم اجراء زيارات ميدانيه لموقع نشاط العملاء والتعرف عن كثب على التغيرات الحاصلة على العقارات المرهونة للمصرف .
- السماح للعميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة او التصرف فيها دون تسديد قيمة التسهيلات التي يغطيها الضمان .

كشف الدخل وميزانية المصرف التجاري

اولا / كشف الدخل : تهدف هذه القائمة الى قياس نتيجة عمليات المصرف لفتره زمنيه معينه لذا فهي عباره عن ملخص الايرادات المتحققة والمصروفات التي تكبدها المصرف لتحقيق هذه الايرادات ويمثل الفرق بين هذين البندين الربح او الخسارة التي حققها المصرف خلال الفترة الزمنية المعينة.

يحتوي كشف الدخل على قائمه تضم اجمالي الايرادات ومصروفاته لتصل الى نهايتها الى مجمل ربح ثم صافي الربح بعد استقطاع الضرائب او حصه الدولة منها واخيرا توزيع الارباح بين الاحتجازوالتوزيع

أ -ايرادات المصرف

١ . ايرادات النشاط الخدمي: التي تشمل ايجارات الموجودات الثابتة والخدمات غير المصرفية التي يقدمها المصرف

٢ .ايرادات العمليات المصرفية وهي تشمل ايرادات بيع وشراء العملات الأجنبية والايرادات القروض والسلف الممنوحة وعمولات الحوالات الداخلية والخارجية وايرادات الاعتماد

٣ .ايرادات الاستثمارات ومنها ايرادات الاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية الداخلية منها والخارجية الناتجة عن فوائد السندات او ارباح الاسهم او الارباح الناتجة عن بيع تلك الاستثمارات

٤ .الايرادات التحويلية وتشمل المنح والتبرعات المستلمة والغرامات والتعويضات والديون السابقة التي تم شطبها وعادت

٥ .الايرادات الاخرى وفيها ايرادات السنوات السابقة والايرادات العرضية والايرادات الرأسمالية

ب - مصروفات المصرف:

١ .الاجور والرواتب وتضم الاجور والرواتب النقدية والمخصصات المهنية والعائلية والمكافئات والحوافز التشجيعية وكذلك التأمينات والضمان الاجتماعي

٢ .المستلزمات السلعية وتضم الوقود والزيوت واللوازم القرطاسية وتجهيزات العاملين و الماء والكهرباء

٣ .المستلزمات الخدمية وتشمل خدمات الصيانة للمباني والمعدات والسيارات والاثاث كما تضم الدعاية والاعلان والضيافة والبحوث والنشر والمؤتمرات واستئجار الموجودات الثابتة

٤ .مصروفات العمليات المصرفية وهي تشمل مصروفات الاصدار النقدي والفوائد المدفوعة على الودائع المختلفة وعن الاقتراض والعملات كما تضم الخسائر المتحققة عن العمليات المصرفية كالخسائر الناتجة عن القروض و تقلبات الاسعار وهبوط قيمه الاستثمارات

٥ .الاندثار ويشمل جميع انواع الاندثارات للمباني والأجهزة والمعدات والسيارات والاثاث والأجهزة المكتبية

٦.المصروفات التحويلية وتضم التبرعات للغير و التعويضات والغرامات كما تضم الضرائب والرسوم والاعانات(عدا ضريبه الدخل)

٧ .مصروفات اخرى وفيها مصروفات السنوات السابقة والمصروفات العرضية والخسائر الرأسمالية

ثانيا// ميزانيه المصارف التجارية

الميزانية العمومية هي ملخص للوضع المالي للمصرف في لحظه زمنيه معينه اي انها تمثل الموارد الاقتصادية للمصرف والمطلوبات التي تقابل هذه الموارد وهي تميز بين موجودات المصرف ومطلوباته وحقوق الملكية .

ولا تختلف المصارف التجارية عن منظمات الاعمال الاخرى من حيث ميزانيتها العمومية في كونها تتكون من جانبين الاول الموجودات والثاني للمطلوب و حق الملكية الا انها تختلف كثيرا في مكونات كل جانب وكذلك في الأهمية النسبية لكل مكون اضافه الى عدد من فقرات الميزانية

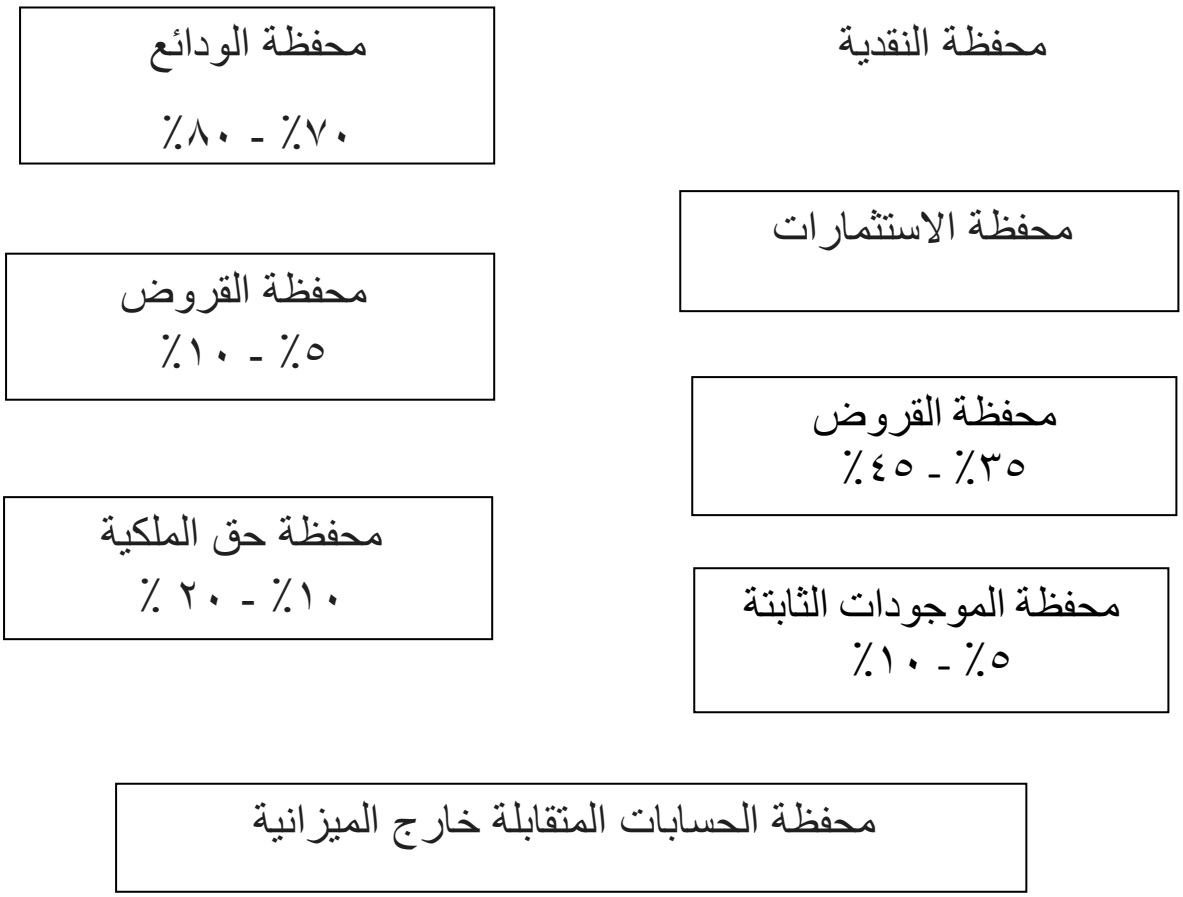

المحافظ الثماني للميزانية الاجمالية

ولأغراض دراسية تم طرح النسب المعروضة في الشكل اعلاه على اساس تمثل الأهمية النسبية لكل فقره في الميزانية ولكنها لا تمثل قاعده ثابته انما تستخدم في اغلب المصارف

١ .محفظة النقدية: وهي تتكون من النقد في الصندوق والنقد لدى البنك المركزي والنقد لدى المصارف الاخرى كما يمكن ان تقسم حسب نوع العملة اذا كانت محليه او اجنبيه ولأغراض دراسية ان هذه المحفظة تتراوح نسبتها ما بين ٢٥ - ٣٠ ٪

٢ .محفظة الاستثمار: وتضم الاستثمارات والاوراق المالية التي يمتلكها المصرف لأغراض المتاجرة والاستثمار مثل اذونات الخزينة والسندات الحكومية الاخرى والسندات غير الحكومية واسهم الشركات سواء كانت محليه او اجنبيه وتشكل اهمية نسبيه في موجودات المصرف تتراوح ما بين ١٥ - ٢٥ ٪

٣ .محفظة القروض وتحتوي على انواع القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه مقسمه الى طويله الاجل ومتوسطة الاجل والى قصيره الاجل او مقسمه بحسب القطاع الذي ينتمي اليه الزبون او بحسب نوع القرض او تكون تسهيلات مصرفيه السحب على المكشوف او قروض وسلف او اوراق تجاريه مخصومه وقد نجد هذه القروض مسجله بقيمتها الصافية وبقيمة الكلية وطرح مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من الميزانية ومن المعروف ان هذه المحفظة تشكل الجانب الاكبر في الميزانية حيث تتراوح ما بين ٣٥ - ٤٥ ٪ من موجودات المصرف

٤ .محفظة الموجودات الثابتة : وتشمل الاراضي والعقارات والاثاث والسيارات وكل ما يملكه المصرف من موجودات ثابته اخرى وقد نجد هذه الموجودات مسجله في الميزانية بصافي قيمتها الدفترية بعد طرح الاندثارات منها او بقيمتها الكلية وطرح مبلغ الاندثارات ضمن الميزانية و لا تشكل هذه المحفظة الا نسبة قليله من موجودات المصرف عاده تتراوح ما بين ٥ - ١٠ ٪

هذه المحافظ تكون في جانب الموجودات اما في الجانب الاخر من الميزانية وهو جانب المطلوبات وحق الملكية فتضم المحافظ التالية

٥ . محفظة الودائع :وتشمل الودائع التي يتعامل بها المصرف في ما اذا كانت ودائع جارية او ودائع توفير او ودائع ثابته اضافه الى الاشكال الاخرى للودائع بحسب القطاع المودع او ودائع الشركات او المصارف الاخرى او اذا كانت محليه او اجنبيه وعادة ما تشكل هذه المحفظة الجانب الاعظم من مطلوبات المصرف تتراوح ما بين ٧٠- ٨٠ ٪

٦ .محفظة القروض :وتشمل القروض والمطلوبات الاخرى التي يحصل عليها المصرف من الاخرين سواء كان البنك المركزي او المصارف الاخرى او لجهات محليه او اجنبيه وتشكل هذه المحفظة غالباً نسبه تتراوح ٥ - ١٠٪ من جانب المطلوبات وحقوق الملكية

٧ .محفظة حق الملكية: وتحتوي على الاحتياطيات بمختلف انواعها اضافه الى الارباح المحتجزة وكذلك تحتوي على راس المال المدفوع للمصرف وتتراوح الأهمية النسبية لهذه المحفظة ما بين ١٠ - ٢٠٪

اضافه الى ذلك هناك محفظة تقع خارج الميزانية او في جانبي الموجودات والمطلوبات

٨ .محفظة الحسابات المتقابلة خارج الميزانية :وتختص المصارف بهذه المحفظة والتي لا تتواجد في مؤسسات الاعمال الاخرى وتمثل تعهدات وليست اموال فعلية وتشتمل التعهدات المالية التي يتعهد بها المصرف امام الاخرين تقابلها و تساويها التعهدات المالية للآخرين امام المصرف مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستنديه والكفالات

شكل يمثل الميزانية العمومية لاحد المصارف

الموجودات	المبلغ	المطلوبات وحق الملكية	المبلغ
محفظة النقدية		**محفظة الودائع**	
نقد في الصندوق	١٢٠٠٠	ودائع جاريه	٢٥٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي	٣٠٠٠	ودائع توفير	١٤٠٠٠
نقد لدى المصارف الاخرى	٣٠٠٠	ودائع ثابته	٨٠٠٠
محفظة الاستثمارات بعد طرح مخصصات انخفاض اسعارها			
اذونات خزينه	٤٠٠٠	**محفظة القروض(الاقتراض)**	
سندات حكومية اخرى	٣٠٠٠	قرض من البنك المركزي	١٠٠٠
سندات غير حكومية	١٠٠٠	قروض من المصارف الاخرى	٢٠٠٠
اسهم شركات	٧٠٠٠	قروض اجنبيه	١٠٠٠
محفظة القروض الاقراض بعد طرح مخصصات قروض مشكوك فيها			
تسهيلات مصرفيه	١٠٠٠٠		
قروض وسلف	٨٠٠٠		
اوراق تجاريه مخصومه	٥٠٠٠		
محفظة الموجودات الثابتة (بعد طرح مخصصات الاندثار)		**محفظة حق الملكية**	
الاراضي والعقارات	٢٠٠٠	الاحتياطيات	١٠٠٠
الاثاث	١٠٠٠	ارباح محتجزه	١٠٠٠
السيارات	١٠٠٠	راس المال	٧٠٠٠
مجموع الموجودات	٦٠,٠٠٠	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**	٦٠,٠٠٠
الحسابات المتقابلة خارج الميزانية		**الحسابات المتقابلة خارج الميزانية**	
تعهدات الزبائن عن خطابات الضمان	١٠٠٠٠	**تعهدات المصرف عن خطابات الضمان**	١٠٠٠٠
تعهدات الزبائن عن اعتمادات مستنديه	٨٠٠٠	**تعهدات المصرف عن اعتمادات مستنديه**	٨٠٠٠
تعهدات الزبائن عن التزامات اخرى	١٣٠٠٠	**تعهدات المصرف عن التزامات اخرى**	١٣٠٠٠

شكل يمثل كشف الدخل لاحد المصارف

البيـــــــــــــان	
ايرادات النشاط التجاري	ايرادات العمليات المصرفية
	ايرادات الاستثمار
	مصروفات العمليات المصرفية
مصروفات النشاط التجاري	الاندثار
	المصروفات الإدارية /الرواتب
فائض او عجز العمليات الجارية (مجمل ربح او خساره)	
	الايرادات الخدمية
الايرادات الاخرى	الايرادات التحويلية
	الايرادات الاخرى
	المصروفات السلعية
	المصروفات الخدمية
المصروفات الاخرى	المصروفات التحويلية
	المصروفات الاخرى
صافي الفائض او العجز الربح او الخسارة قبل الضرائب	
	الضرائب ١٠٪
	الربح او الخسارة بعد الضرائب
	الارباح المحتجزة ٤٠٪
	الارباح الموزعة ٦٠٪

ملاحظه المفردات اعلاه حفظ

س١ : نظم كشف الدخل لاحد المصارف التجارية مبينا فقراته باعتماد
١ -٢٠٠ مليون دينار صافي ارباح قبل الضرائب
٢ -٥٠ مليون دينار صافي خسائر المصرف
٣ -٥٠٠ مليون دينار اجمالي ايرادات المصرف
٤ -٤٠ مليون دينار الارباح المحتجزة

الحل

١ - ٢٠٠ مليون دينار صافي ارباح

	البيـــــــــــان	المبلغ	المجموع
ايرادات النشاط التجاري	ايرادات العمليات المصرفية	٥٠٠مليون	
	ايرادات الاستثمار	٢٥٠	٧٥٠ مليون
	مصروفات العمليات المصرفية	٣٠٠مليون	
مصروفات النشاط التجاري	الاندثار	٥٠ مليون	(٦٠٠)
	المصروفات الإدارية /الرواتب	٢٥٠ مليون	
فائض او عجز العمليات الجارية (مجمل ربح او خساره)			١٥٠ مليون
	الايرادات الخدمية	٥٠ مليون	
الايرادات الاخرى	الايرادات التحويلية	٢٠ مليون	١٠٠مليون
	الايرادات الاخرى	٣٠ مليون	
	المصروفات السلعية	(١٠)	
	المصروفات الخدمية	(١٥)	(٥٠)
المصروفات الاخرى	المصروفات التحويلية	(١٠)	
	المصروفات الاخرى	(١٥)	
صافي الفائض او العجز الربح او الخسارة قبل الضرائب			٢٠٠
	الضرائب ١٠٪		(٢٠)مليون
	الربح او الخسارة بعد الضرائب		١٨٠ مليون
	الارباح المحتجزة ٤٠٪		٧٢ مليون
	الارباح الموزعة ٦٠٪		١٠٨ مليون

٢- نظم كشف دخل الامر المصارف مبينا فقراته ب٥٠ مليون خسائر المصرف

البيـــــــــــان		المبلغ	المجموع
ايرادات النشاط التجاري	ايرادات العمليات المصرفية	٢٥٠مليون	
	ايرادات الاستثمار	٢٠٠	٤٥٠ مليون
	مصروفات العمليات المصرفية	(١٥٠)	
مصروفات النشاط التجاري	الاندثار	(٥٠)	(٤٠٠)
	المصروفات الإدارية /الرواتب	(٢٠٠)	
فائض او عجز العمليات الجارية (مجمل ربح او خساره)			٥٠ مليون
	الايرادات الخدمية	٢٠ مليون	
الايرادات الاخرى	الايرادات التحويلية	٢٠ مليون	٥٠مليون
	الايرادات الاخرى	١٠ مليون	
	المصروفات السلعية	(٥٠)	
	المصروفات الخدمية	(٥٠)	(١٥٠)مليون
المصروفات الاخرى	المصروفات التحويلية	(٢٥)	
	المصروفات الاخرى	(٢٥)	
	صافي الخسارة		(٥٠)مليون

ملاحظة المطلب ٣ و٤ واجب بيتي

التحليل المالي

على الرغم من اهميه التحليل المالي بشكل عام لجميع المؤسسات الا ان هذه الأهمية تتضاعف في المؤسسات المصرفية التي تعمل على تجميع المدخرات بفرض اعاده استثمارها وان أهم انواع التحليل المالي هو التحليل المالي العمودي والتحليل المالي الافقي.

١ -التحليل المالي العمودي

ويطلق عليه التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية بمعنى انه يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية مما يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقه اكثر سهوله والتحليل العمودي يعتبر من اهم وسائل وادوات التحليل للقوائم المالية ومن اكثرها شيوعا حيث يعتبر وسيله لتقييم الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية خلال فتره محاسبيه معينه

ويقصد بهذا النوع من التحليل ايجاد العلاقة بين فقرات او بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية وقائمه الدخل وتتم المقارنة بين ارقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاداً لأثر اية تغيرات مفاجئة . ويساعد في تقييم اداء المصرف في فتره معينه واكتشاف نواحي القوه والضعف خلالها

أ-التحليل العمودي لكشف الدخل:

يسمى التحليل العمودي للكشف الدخل بكشف الدخل النسبي او كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجم قائمه الدخل من ارقام مطلقه الى اجزاء المائة الواحدة. ويعتمد التحليل العمودي لكشف الدخل في المصارف على استخدام كشف دخل واحد وترتيبه بحيث تكون جميع الايرادات مرتبه مع بعضها وكذلك بالنسبة للمصروفات وذلك لاستخراج نسبه كل عنصر من عناصر الايرادات الى مجموعه الايرادات في ذلك الكشف و استخراج نسبة كل عنصر من عناصر التكاليف والمصروفات الى مجموع المصروفات وللوقوف على الاهمية النسبية لكل عنصر من الايرادات والمصروفات يتم اعتماد المعادلة التالية:

$$\text{نسبه الاهمية} = \frac{\text{عنصر الايرادات}}{\text{مجموع الايرادات}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبه الاهمية} = \frac{\text{عنصر المصروفات}}{\text{مجموع المصروفاات}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبه الاهمية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

ترتيب التحليل العمودي لكشف الدخل

البيـــــــــــان	المبلغ	النسبة المئوية
ايرادات العمليات المصرفية ايرادات	٢٠٠	%٥٠
الاستثمار	١٠٠	%٢٥
مجموع ايرادات النشط التجاري	٣٠٠	%٧٥
الايرادات الخدمية	٥٠	%١٢.٥
الايرادات التحويلية	٢٠	%٥
الايرادات الاخرى	٣٠	%٧.٥
مجموع الايرادات الاخرى	١٠٠	%٢٥
مجموع الايرادات	٤٠٠	%١٠٠
مصروفات العمليات المصرفية	١٠٠	%٤٠
الاندثار	٢٠	%٨
المصروفات الإدارية /الرواتب	٦٠	%٢٤
مجموع مصروفات النشاط التجاري	١٨٠	%٧٢
المصروفات السلعية	٣٠	%١٢
المصروفات الخدمية	٢٥	%١٠
المصروفات التحويلية	٥	%٢
المصروفات الاخرى	١٠	%٤
مجموع المصروفات الاخرى	٧٠	%٢٨
مجموع المصروفات	٢٥٠	%١٠٠ً

من الجدول اعلاه فأن هذا التحليل تشكل نسبه الايرادات ١٠٠ ٪ والمصروفات ١٠٠ ٪ ثم مقارنه هذه النسب مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة وتعني زيادة هذه النسبة بالنسبة الى عناصر الايرادات هو مؤشر ايجابي لذلك العنصر اما نقصانها فهي دلالة على حالة سلبية لذلك العنصر اما بالنسبة للمصروفات فعلى العكس إذ إن زيادتها تعني مؤشر سلبي ونقصانها مؤشر ايجابي لذلك العنصر

ب-التحليل العمودي للميزانية العمومية

يسمى التحليل الميزانية العمومية بالميزانية العمومية المئوية او الميزانية ذات الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجمها من ارقام مطلقة الى اجزاء المائة الواحدة .ويعتمد التحليل العمودي للميزانية العمومية على استخدام ميزانية واحدة و استخراج كل عنصر من عناصر الميزانية الى مجموع الموجودات فيها سواء كان في جانب الموجودات او في جانب المطلوبات لتساوي الجانبين للوقوف على الاهمية النسبية لذلك العنصر و كما مبينة في الشكل التالي

ترتيب التحليل العمودي للميزانية العمومية

البيـــــــــــان	المبلغ	النسبة المئوية
محفظة النقدية	٤٥٠	٣٠٪
محفظة الاستثمارات	٢٥٠	١٦ ٪
محفظة القروض	٧٠٠	٤٧ ٪
محفظة الموجودات الثابتة	١٠٠	٧ ٪
مجموع الموجودات	١٥٠٠	١٠٠٪
المطلوبات وحقوق الملكية		
محفظة الودائع	١١٠٠	٧٣ ٪
محفظة القروض	١٠٠	٧ ٪
محفظة حق الملكية	٣٠٠	٢٠٪
مجموع المطلوبات وحق الملكية	١٥٠٠	١٠٠٪

وللوقوف على الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الموجودات والمطلوبات وكما يلي

$$\textbf{نسبه الاهمية} = \frac{\text{عنصر العنصر}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$$

$$\textbf{نسبه الاهمية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

ثم مقارنة هذه النسبة مع مؤشرات المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة ولا يعني زياده هذه النسبة او نقصانها دلالة على حالة سلبية او ايجابية بل كلما كانت في حدودها المقبولة والتي ظهرت في نموذج الميزانية كانت حاله ايجابية وكلما ابتعدت كثيراً عن تلك الحدود كانت حاله شاذة سواء في الانخفاض او الارتفاع

التحليل الافقي

مثال /وضح بالأرقام التحليل العمودي للميزانية اجماليه لأحد المصارف على ان تكون النتائج ايجابيه لاحد عناصر الميزانية فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر ، وبإفتراض مقدار الودائع بمبلغ ١٣٠٠ مليون

الحل:-

ترتيب التحليل العمودي للميزانية العمومية

الموجودات

البيان	المبلغ	%
محفظة النقدية	٥٠٠	%٢٥
محفظة الاستثمارات	٤٠٠	%٢٠
محفظة القروض	٩٠٠	%٤٥
محفظة الموجودات الثابتة	٢٠٠	%١٠
مجموع الموجودات	٢٠٠٠	%١٠٠

البيان		
محفظة الودائع	١٣٠٠	%٦٥
محفظة القروض	٤٠٠	%٢٠
محفظة الملكية	٣٠٠	%١٥
مجموع المطلوبات وحق الملكية	٢٠٠٠	%١٠٠

من الجدول اعلاه نجد ان جانب المطلوبات كانت نسبة ٦٥٪ ودائع ٢٠٪ قروض وحق الملكية ١٥٪

فالنسبة للودائع عند مقارنه مع المعيار التاريخي ونسبته ٥٥٪ فهذا يعني ان هذه النسبة تطورت وهو مؤشر ايجابي اما بالنسبة للقروض فكانت نسبتها ٤٥٪وعند مقارنتها مع المعيار القطاعي والتي كانت نسبته ٦٠٪ فهذا مؤشر سلبي على المصرف

نسبة النقدية = $\frac{٥٠٠}{٢٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥\ \%$

الاستثمارات= $\frac{٤٠٠}{٢٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٠\%$

جـ - التحليل الافقي:

١ .التحليل الافقي لكشف الدخل

و يهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية الى اخرى بمعنى اخر يساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية وكذلك هو عمليه التحليل التي تهتم بعمليه تقييم الاداء خلال فترتين زمنيتين او اكثر وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات المركز المالي.

اما التحليل الافقي على مستوى كشف الدخل يعتمد على استخدام اكثر من كشف دخل في ذات الوقت و استخراج نسبه التغيير في كل عنصر من عناصرها بين سنه واخرى قد تكونان متتاليتين او غير متتاليتين .

ترتيب التحليل الافقي لكشف الدخل لعده سنوات

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ايرادات النشاط الجاري					
الايرادات الاخرى					
مجموع الايرادات					
مصروفات النشاط الجاري					
المصروفات الاخرى					
مجموع المصروفات					

ثم مقارنة هذه النسبة مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة. فأن زيادتها تعني نموها المستمر او انخفاضها المستمر يعني تدهورها.

ويتم في التحليل الافقي اعتماد المعادلة التالية لاستخراج نسبه التغيير

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times ١٠٠$$

وهنا لا بد من الإشارة الى ان نسبة الايرادات تعتبر حالة ايجابيه فيما يعد انخفاضها وتدهورها حالة سلبية وعلى العكس في النفقات التي يعد نموها حاله سلبيه فيما يعني انخفاضها حال ايجابيه

ترتيب التحليل الافقي لكشف الدخل التفصيلي لسنتين

البيـــــــان	٢٠١٠	٢٠١١	نسبه التغيير
ايرادات العمليات المصرفية			
ايرادات الاستثمار			
مجموع ايرادات النشاط الجاري			
الايرادات الخدمية			
الايرادات التحويلية			
الايرادات الاخرى			
مجموع الايرادات الاخرى			
مصروفات العمليات المصرفية			
الاندثار			
المصروفات الإدارية /الرواتب			
مجموع مصروفات النشاط الجاري			
المصروفات السلعيـــة			
المصروفات الخدميــة			
المصروفات التحويلية			
المصروفات الاخــرى			
مجموع المصروفات الاخرى			
مجموع المصروفات			

د .التحليل الافقي للميزانية :

يعتمد التحليل الافقي للميزانية العمومية على استخدام اكثر من ميزانيه في ذات الوقت و استخراج نسبة التغير في كل عنصر من عناصرها وقد تكون بين سنتين متتاليتين وقد تستخدم اكثر من ميزانيه وذلك باعتماد المعادلة التالية

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times ١٠٠$$

ثم مقارنة هذه النسبة مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية أو التاريخية او المستهدفة او المطلقة وعلى العموم تعني نسبة النمو الموجبة الى تطور العنصر مجال الدراسة فيما تعني النسبة السالبة الى تدهور العنصر مجال الدراسة واذا ما استخدمت اكثر من سنتين او فترتين فأن زيادتها المستمرة تعني نموها المستمر وانخفاضها المستمر يعني تدهورها المستمر فيما يعني ارتفاعها وانخفاضها من سنه الى اخرى الى تذبذب العنصر مجال الدراسة وكما مبين في الجدول التالي

المـوجـــودات

البيـــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٧	نسبة التغيير
محفظة النقدية			
محفظة الاستثمارات			
محفظة الموجودات الثابتة			
محفظة القروض			

المطلوبات وحق الملكية

البيـــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٧	نسبة التغيير
محفظة الودائع			
محفظة القروض			
محفظة حق الملكية			
مجموعه المطلوبات و حق الملكية			

ترتيب التحليل الافقي للميزانية العمومية لعدة سنوات

المـوجـــودات

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
محفظة النقدية					
محفظة الاستثمارات					
محفظة الموجودات الثابتة					
محفظة القروض					

المطلوبات وحق الملكية

البيـــــان					
محفظة الودائع					
محفظة القروض					
محفظة حق الملكية					
مجموعه المطلوبات و حق الملكية					

مثال / وضح بمثال بالأرقام التحليل الافقي كشف الدخل الاجمالي لاحد المصارف لخمس سنوات متتالية على ان تشير النتائج الى نمو احد العناصر وتدهور عنصر اخر وتذبذب عنصر ثالث . وبإفتراض مقدار الربح لسنه الاساس الاولى(٥٠٠) مليون دينار .

الحل

تنظيم كشف الدخل الاجمالي للسنه الاولى بحيث تكون ارباحها بواقع(٥٠٠) مليون دينار اي ان الايرادات اكبر من المصروفات بواقع(٥٠٠) مليون وبذلك نفترض الايرادات (٥٠٠٠) والمصروفات (٤٥٠٠) مليون ثم نوزع المبلغين على فقرات الايرادات والمصروفات

اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على ان يكون متنامياً اي ارقامه تكون متصاعدة وليكن ايرادات النشاط الجاري التي تتصاعد ٣٥٠٠ - ٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ – ٥٥٠٠ - ٦٠٠٠ عام ٢٠١١

اكمال بنود احد السنوات اللاحقة على ان يكون متدهوراً اي ان ارقامه تكون متنازلة وليكن المصروفات الاخرى التي تتنازل من ٢٠٠٠ عام ٢٠٠٧ الى

١٨٠٠ – ١٥٠٠ – ١٢٥٠ – ١٠٠٠ عام ٢٠١١

اكمال احد بنود السنوات اللاحقة على ان يكون متذبذباً اي ان ارقامه تتصاعد تارةً واخرى تنخفض و ليكن مصروفات النشاط الجاري التي ترتفع من ٢٥٠٠ــ ٢٨٠٠

ثم تنخفض الى ٢٢٥٠ ثم ترتفع الى ٣٠٠٠ و تبقى على حالها في السنه الأخيرة ٣٠٠٠

اكمال البنود الاخرى بدون شروط وجمع فقرات الايرادات والمصروفات لكل سنة

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
البيان					
ايرادات النشاط الجاري	٣٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠
الايرادات الاخرى	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠
مجموع الايرادات	**٥٠٠٠**	**٦٠٠٠**	**٨٠٠٠**	**٨٠٠٠**	**١١٠٠٠**
مصروفات النشاط الجاري	٢٥٠٠	٢٨٠٠	٢٢٥٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
المصروفات الاخرى	٢٠٠٠	١٨٠٠	١٥٠٠	١٢٥٠	١٠٠٠
مجموع المصروفات	**٤٥٠٠**	**٤٦٠٠**	**٣٧٥٠**	**٤٢٥٠**	**٤٠٠٠**

٦ .استخراج نسب التغيير للجدول بكامله وتنظيم جدول جديد اعتماداً على المعادلة التالية:-

نسبة التغير = $\frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة – قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}$ × ١٠٠

مع ملاحظه انه سنه الاساس هي ٢٠٠٧ فلا تحوي نسبة تغيير

نسبة التغير لإيرادات النشاط = $\frac{٣٥٠٠ – ٤٠٠٠}{٣٥٠٠}$ × ١٠٠

= ١٤%

البيان	السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ايرادات النشاط الجاري	———		١٤%	٢٥%	١٠%	٩ %
الايرادات الاخرى	———		٣٣%	٥٠%	١٧%	١٠٠%
مجموع الايرادات	———		**٢٠%**	**٣٣%**	**٠ %**	**٣٨ %**
مصروفات النشاط الجاري	———		١٢%	٢٠%	٣٣ %	٠ %
المصروفات الاخرى	———		(٢٠%)	(١٧%)	(١٧%)	(٢٠%)
مجموع المصروفات	———		**٢%**	(١٨%)	**١٣%**	(٦ %)

بحسب شروط التمرين من الجدول اعلاه ان حركه ايرادات النشاط الجاري متنامية و جميع نسبها موجبة وهي في تطور مستمر و ان نمو الايرادات يعني مؤشر ايجابي للمصروف

اما بالنسبة للمصروفات فان الجدول يشير الى تدهورها وكلها سالبة وهذا يعني تدهورها في الاعوام الاخرى الخمسة الماضية . ولان هذا البند يعمل المصرف على تخفيضها

فهو يعد مؤشر ايجابي للمصرف.

اما بخصوص مصروفات النشاط الجاري ان نسبها موجبة مرة واخرى سالبة مره اخرى و صفريه مره ثالثه وهذا يعني انها متذبذبة خلال الاعوام الخمسة الماضية وهو مؤشر يجب دراسته من قبل المصرف للتحقق من اسبابه

امثلة حول التحليل الافقي

مثال/١/ يوضح بالأرقام التحليل الافقي لكشف الدخل التفصيلي لاحد المصاريف لسنتين متتاليتين. على ان تكون النتائج ايجابيه لاحد عناصر الدخل فيما تكون النتائج سلبيه لعنصر اخر و بافتراض مقدار الخسارة للسنه الاولى(٤٠٠ مليون) **الحل //**

البيـــــــان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	نسبه التغيير
ايرادات العمليات المصرفية	١٦٠٠	٢٠٠٠	%٢٥
ايرادات الاستثمار	٤٠٠	٨٠٠	%١٠٠
مجموع ايرادات النشاط الجاري	٢٠٠٠	٢٨٠٠	%٤٠
الايرادات الخدمية	٢٠٠	٢٠٠	%٠
الايرادات التحويلية	٥٠٠	٥٠٠	%٠
الايرادات الاخرى	٣٠٠	٥٠٠	%٦٧
مجموع الايرادات الاخرى	١٠٠٠	١٢٠٠	%٢٠
مجموع الايرادات	٣٠٠٠	٤٠٠٠	%٣٣
مصروفات العمليات المصرفية	١٢٠٠	١٢٠٠	%٠
الاندثار	٢٠٠	٢٠٠	%٠
المصروفات الإدارية /الرواتب	٦٠٠	٨٠٠	%٣٣
مجموع مصروفات النشاط الجاري	٢٠٠٠	٢٢٠٠	%١٠
المصروفات السلعيـــة	٥٠٠	٥٠٠	%٠
المصروفات الخدميـــة	٤٠٠	٢٠٠	(%٥٠)
المصروفات التحويلية	٢٠٠	٥٠	(%٧٥)
المصروفات الاخـــرى	٣٠٠	٥٠	(%٨٣)
مجموع المصروفات الاخرى	١٤٠٠	٨٠٠	(%٤٣)
مجموع المصروفات	٣٤٠٠	٣٠٠٠	(%١٣)

نستخرج نسبة التغير لكل عنصر من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٧. من عناصر كشف الدخل

$$\text{نسبه التغير للإيرادات} = \frac{٢٠٠٠ - ١٦٠٠}{١٦٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥\ \%$$

وهكذا بالنسبة لبقية العناصر ويتبين من الجدول ان بنود الايرادات لم يتغير بين العامين مجال التحليل محققه نسب صفر بالنسبة للإيرادات التحويلية والخدمية اما بقية البنود الاخرى من الايرادات فان نسبة التغير ايجابية وهذه مؤشرات ايجابيه خاصه اذا كانت هذه النسب كبيره.

كذلك لم تنخفض اية بنود الايرادات ولم تحقق تغير سالبه وهذا مؤشر ايجابي للمصرف.

اما بالنسبة للمصروفات فان بعض بنودها لم تتغير ما بين عامي(٢٠٠٦ و٢٠٠٧)محققه نسبه تغير صفر لمصروفات العمليات المصرفية والاندثار و السلعية **اما بعض المصروفات** فقد حققت انخفاضاً كبيراً في عام(٢٠٠٧)محققة نسبة تغير سالبه وكانت اكثر انخفاضاً المصروفات الاخرى حيث حققت نسبة(٨٣%)وهذه مؤشرات ايجابيه للمصرف. **اما بالنسبة للمصروفات الإدارية** فقد حققت نسبة زيادة موجبة والتي زادت بنسبه ٣٣% وهذا مؤشر سلبي على المصرف.

مثال/٢/ وضح بالأرقام التحليل الافقي لميزانية اجمالية لأحد المصارف لسنتين متتاليتين على ان تكون النتائج ايجابيه لأحد عناصر الميزانية فيما تكون سلبيه لعنصر اخر؟ وبإفتراض مقدار لرأس المال المدفوع لسنة الاساس الاولى(١,٥٠٠)مليون

الحل //في البداية لابد من تحويل راس المال المدفوع الى راس المال الممتلك بإضافة الارباح المحتجزة والاحتياطيات والتي نفرضها ٥٠٠ مليون

راس المال الممتلك = راس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة

= ١٥٠٠ + ٢٠٠ + ٣٠٠ = ٢٠٠٠

جدول يمثل التحليل الافقي للميزانية العمومية الإجمالية لسنتين

المـوجـــودات

البيـــــان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغيير
محفظة النقدية	٣٠٠٠	٤٠٠٠	%٣٣
محفظة الاستثمارات	٢٠٠٠	٥٠٠	%٧٥
محفظة القروض الممنوحة	٦٠٠٠	٧٠٠٠	%١٧
محفظة الموجودات الثابتة	١٠٠٠	١٥٠٠	%٥٠
مجموع الموجودات	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	%٨

المطلوبات وحق الملكية

البيـــــان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغيير
محفظة الودائع	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	%١٧
محفظة القروض	١٥٠٠	١٠٠٠	%٣٣
محفظة حق الملكية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	%٠
مجموع المطلوبات و حق الملكية	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	%٨

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة التغير النقدية} = \frac{٣٠٠٠ - ٤٠٠٠}{٣٠٠٠} \times ١٠٠ = \%٣٣$$

نلاحظ ان نسبة النقدية قد زادت بنسبه ٣٣% عما كانت عليه وبمقارنة هذه النسبة مع النسبة القطاعية البالغة ٣٠% نجد ان نسبة النمو كانت جيدة فهي قريبة من النسبة القطاعية.

اما بالنسبة للاستثمارات فنلاحظ انخفاضها من ٢٠٠٠ (الى) ٥٠٠ أي انخفضت بنسبه ٧٥% وهو مؤشر سلبي على المصرف مجال الدراسة

مثال/٣/ وضح بالأرقام التحليل الافقي لميزانية اجمالية لأحد المصارف لخمس سنوات على ان تكون النتائج تشير الى نمو احد العناصر فيما تشير الى تدهور عنصر اخر وكذلك تذبذب عنصر ثالث و بأفتراض ان تكون مجموع الموجودات لسنة الاساس (٥٠٠)مليون

الحل //ترتيب التحليل الافقي للميزانية العمومية لخمس سنوات

المـوجـــودات

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
محفظة النقدية	١٠٠	١٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٥٠٠
محفظة الاستثمارات	٧٥	١٠٠	١٠٠	٨٠	٧٠
محفظة القروض الممنوحة	٣٠٠	٢٨٠	٢٥٠	٢٠٠	١٨٠
محفظة الموجودات الثابتة	٢٥	٢٥	٣٠	٤٠	٤٠
مجموع الموجودات	٥٠٠	٥٥٥	٦٣٠	٦٢٠	٧٩٠

المطلوبات وحق الملكية

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
محفظة الودائع	٤٠٠	٥٠٠	٤٥٠	٥٥٠	٤٨٠
محفظة القروض المقترضة	٥٠	١٥	١٠٠	٢٠	٢٤٠
محفظة حق الملكية	٥٠	٤٠	٨٠	٥٠	٧٠
مجموعه المطلوبات و حق الملكية	٥٠٠	٥٥٥	٦٣٠	٦٢٠	٧٩٠

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيم النقدية متصاعدة وهذا يشير الى نمو احد العناصر ام بالنسبة للقروض الممنوحة التي تتنازل من (٣٠٠ــ ٢٨٠ ــ ٢٥٠ ــ ٢٠٠ ــ ١٨٠) وهذا يشير الى تدهور احد عناصر الميزانية وكذلك بالنسبة للودائع التي تارة تتصاعد واخرى تنخفض اي في حالة تذبذب .

التحليل الافقي لميزانية اجمالية لأحد المصارف لخمس سنوات متتالية

الحل //

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times ١٠٠$$

$$\text{نسبة التغير النقدية لسنة ٢٠٠١} = \frac{١٠٠ - ١٥٠}{١٠٠} \times ١٠٠ = \%٥٠$$

$$\text{نسبة التغير النقدية لسنة ٢٠٠٢} = \frac{١٥٠ - ٢٥٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = \%٦٦.٦$$

$$\text{نسبة التغير النقدية لسنة ٢٠٠٣} = \frac{٢٥٠ - ٣٠٠}{٢٥٠} \times ١٠٠ = \%٢٠$$

$$\text{نسبة التغير النقدية لسنة ٢٠٠٤} = \frac{٣٠٠ - ٥٠٠}{٣٠٠} \times ١٠٠ = \%٦٦.٦$$

وهكذا بالنسبة لبقية المحافظ

الموجـــودات

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
محفظة النقدية	ـــــ	%٥٠	%٦٦.٦	%٢٠	%٦٦.٦
محفظة الاستثمارات	ـــــ	%٣٣.٣	صفر	%٢٠-	%١٢.٥-
محفظة القروض الممنوحة	ـــــ	%٦.٦-	%١٠.٧-	%٢٠-	%١٠-
محفظة الموجودات الثابتة	ـــــ	صفر	%٢٠	%٣٣.٣	صفر
	ـــــ	**%١١**	**%١٣.٥**	**%١.٥٨**	**%٢٤.٤١**

المطلوبات وحق الملكية

البيـــــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
محفظة الودائع	ـــــ	%٢٥	%١٠-	%٢٢.٢٢	%١٢.٧
محفظة القروض المقترضة	ـــــ	%٧٠-	%٥٦٦.٦	%٨٠-	%١١٠٠
محفظة حق الملكية	ـــــ	%٢٠-	%١٠٠	%٣٧.٥-	%٤٠
	ـــــ	**%١١**	**%١٣.٥**	**%١.٥٨**	**%٢٤.٤**

ثالثا /عناصر المخاطر الائتمانية

أ .المصرف

ب. الائتمان يعتبر الائتمان من العناصر الأساسية للمخاطرة الائتمانية ويتوجب تحليل عوامله بصورة دقيقة للوصول الى تحديد صحيح لها لذا يختلف حجم المخاطرة الائتمانية لكل ائتمان باختلاف خصائصه فنوع الائتمان او الغرض منه او مدته ، كيفية سداده ، حجمه ، الضمانات المقدمة فيه كلها تؤثر بصورة مباشرة في حجم المخاطرة الائتمانية. فمثلاً كلما زادت مدة الائتمان كلما زادت المخاطرة الائتمانية فيه وبالتالي تكون الائتمانات طويلة الاجل اكثر مخاطرة من الائتمانات قصيرة الاجل كما ان الاعتمادات المستندية المغطاة اقل مخاطرة من تلك الاعتمادات غير المغطاة كما ان الاوراق التجارية المخصومة تختلف مخاطرتها عن خطابات الضمان والقروض طويله الاجل تختلف مخاطرتها عن القروض قصيرة الاجل فيما تختلف المخاطرة الائتمانية في القروض التجارية عنها في القروض الاستثمارية والزراعية.

لذا نلاحظ من هذه التقسيمات للائتمان وتصنيفها الى مجاميع فتكون كل مجموعه تختلف في مخاطرتها الائتمانية عن المجموعة الاخرى من حيث نوع وطبيعة العملية التي يقوم بتمويلها والمخاطرة المتعلقة بها ومصادر السداد والربحية المتوقعة من المشروع وكذلك الضمانات المقدمة لذلك

ج .الزبون

ان اهم ما ينفرد به اي ائتمان عن الائتمانات الاخرى هو الزبون وما يتصف به من شخصيه ورأسمال ومقدرة على السداد ووضعه في السوق والعوامل او الظروف الخارجية المحيطة به والمؤثرة فيه **وهناك عده عوامل تربط بين الزبون والمخاطرة الائتمانية وهي-:**

١ .الشخصية

وهي العامل الاول والاكثر اهميه والتي تعني عند البعض استعداد و رغبه العميل لسداد ما عليه من ديون او هي الصفات الأخلاقية والوجدانية للشخص كالأمانة والثقة والقيم والمثل والنشاط وما شاكل ذلك والتي تشير كلها الى حجم شعور الفرد بالمسئولية وبالتالي الى حجم التزامه في سداد ديونه ولا يفرق البعض في هذا المجال بين شخصيه العميل الحقيقية و الشخصية المعنوية وخاصه بالنسبة للمنشآت الصغيرة حيث تعتمد شخصيتها على مواصفات او شخصيه ادارتها او مالكيها اما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فان مواصفاتها تتعدى ادارتها الى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها

٢ .القدرة

وتعني هنا قدره العميل على الالتزام بالائتمان وسداده بالتواريخ المحددة وهي تعتمد على نشاطات العميل وطموحاته ومعرفته وخبرته كما تعتمد على قابلياته الإدارية . اما في المنشآت فأن القدرة تعود الى طبيعة القطاع الذي تنتمي اليه ،درجه المنافسة، كفاءة الادارة، السجلات التاريخية، الاساليب المعتمدة والعمليات التي تقوم بها .

من جهة اخرى يركز البعض في دراستهم لقدرات الافراد والمنظمات على الجوانب المالية لها على اساس ان الربح او الدخل المتحقق هو السر في النجاح في العمل وبالتالي يتوجب دراسة قدرة المنظمة على خلق مجرى من الدخل كافي لدفع الالتزامات المستحقة عليها اي ان هناك قدرات فنية وقدرات ادارية وقدرات مالية ولكل منها مقاييسه الخاصة.

٣ .رأس المال

وهو ما يمتلكه العميل اي ثروته او املاكه او ما يمتلكه من اسهم واملاك و قروض طويلة الاجل قد منحها للغير كما يعني رأس المال محاسبياً جميع الاصول(المنقولة وغير المنقولة) التي يمتلكها العميل مطروحاً منها الخصوم على ان نوعية وقيمة رأس المال العميل تؤثر بصورة مباشرة في قدرته على السداد كما انه يقلل من المخاطرة الائتمانية باعتباره يمثل اولاً قوة المقترض المالية، وثانياً الضمان الاضافي في حالة فشل المقترض في التسديد ،لذا فإن تقييم رأسمال العميل يجب ان لا يكون بصورة مجردة اي البحث عن حجمه فقط بل يجب ان نعرف امكانيه بيعه في الاوقات المناسبة.

فثبات قيمة رأسمال العميل وسهولة تحويله الى نقد دون خسارة يعتبر من العوامل المهمة التي يتوجب مراعاتها

٤ .الضمان

هو عبارة عما يمتلكه العميل من اصول منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الائتمان او شخص ضامن ذو كفاءة مالية و سمعة ادبية تؤهله لكي يعتمد عليه المصرف في ضمان تسديد الائتمان الممنوح للعميل . على انه لا يشترط امتلاك العميل لذلك الضمان بل يمكن ان يكون الضمان مملوكاً لشخص اخر وافق على ان يكون ضامناً للائتمان . وان افضل الضمانات هي التي تكون سهلة التقييم ويسهل تحويلها الى نقد دون خساره .

ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضماناتها كما هو الحال في القروض فهناك القرض بضمان بضائع او بضمان اوراق مالية وهناك قروض بضمان اقطان او محاصيل زراعية او بضمان عقاري او بضمان شخصي او بدون ضمان.

و يُعتمد الضمان لثلاثة اسباب هي-:

أ - لنقل جزء من المخاطرة الائتمانية الى العميل او الى الشخص الثالث (الكفيل) .

ب - هو سهولة توفر الضمان وعدم حاجته الى دراسة وتحليل كبيرين.

ج - اما الثالث هو عدم توفر المعلومات الائتمانية الكاملة عن العميل والتي تحدد بصوره قاطعة قدرته ورغبته في السداد وذلك لعدم توفرها اصلاً لدى العميل او لعدم رغبته في كشفها صادقه وبالتالي تكون اسهل الطرق لضمان سداد الائتمان هو طلب ضمانات اضافية.

٥ . الظروف

ويعني بها الظروف الخارجية للعميل اي بيئته الخارجية التي يعيش فيها متمثلة ببيئتين الخاصة والعامة حيث تعنى البيئة الخاصة اكثر المتغيرات صلة بالعميل واكثرها تفاعلاً معه كالحكومة، العاملين، المجهزين، المنافسين، العملاء ، والمالكين.

اما البيئة العامة فهي الحيز الذي يعمل فيه العميل ممثلة بالعناصر الاقتصادية، والاجتماعية ، والسياسية، والتكنولوجية، والتي لا تؤثر على العميل فقط بل على جميع المنظمات الاخرى بصوره عامه فمثلا البيئة الاقتصادية تمثل مستوى الدخل القومي، مستويات الاسعار ،حجم التضخم ، والانكماش والمستوى المعيشي للأفراد.

فالمخاطر الائتمانية تزداد في ظروف الكساد وتنخفض في ظروف الانتعاش الاقتصادي.

اما البيئة السياسية فتشمل كل من الاستقرار السياسي و الفلسفة السياسية للدولة والقوانين والأنظمة الحكومية المؤثرة على عمل المنظمات كالقوانين الضريبية والقوانين الجمركية وغيرها.

اما البيئة التكنولوجية فتعني مستوى التقدم العلمي والتقني الذي ينتمي اليه العميل.

اما البيئة الاجتماعية هي كل من التركيب الاجتماعي للمجتمع وما يحمله من قيم واتجاهات وغير ذلك من معايير أخلاقية وانظمة السلوك الاجتماعي

مفهوم واهمية الاستثمار المصرفي
Concept and Importance of Investment Banking

اولا .فلسفة الاستثمار المصرفي
Investment Banking Philosophy

كما ذكر سابقا بان الوظيفة المصرفية الرئيسة الثالثة بعد قبول الودائع ومنح الائتمان هي الاستثمار (Investment) وهو يشكل واحدة من المحافظ الثمانية لميزانية المصرف . والاستثمار من وجهة النظر المصرفية هو توظيف الأموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل تغطي المبلغ المستثمر وعلاوة المخاطرة وتتجاوز معدل التضخم .او هو توجيه اصول المصرف المملوكة(المتوفرة)أو المقترضة (التي يمكن توفيرها) الى مجالات انتاجية لتحقيق ايرادات كافية تغطي تكاليفها وهامش المخاطرة فيها وهامش التضخم المتوقع اضافة الى تحقيق عائد ايجابي اضافي .

ويأخذ الاستثمار عموما عدة اشكال، فقد يستثمر المصرف امواله في بيع وشراء العقارات والأراضي (Real Estate) وقد يرى المصرف تطوير استثمار الأراضي في بنائها قبل اعادة بيعها تحقيقا لعوائد اكبر، وعلى الرغم من انخفاض سيولة هذا الاستثمار الا أن درجة الامان فيه تكون كبيرة كذلك تكون العوائد المتحققة منه كبيرة أيضا .كما قد يستثمر المصرف امواله في المعادن الثمينة Precious Metals كالذهب والفضة والالماز وغيرها، محققا منها عوائد كبيرة سواء من خلال المتجرة بها او حفظها واستثمار ارتفاع اسعارها .

وقد يأخذ الأستثمار شكل المشاريع الاقتصادية (Projects Economic)التي يتولى المصرف انشائها أو المشاركة في انشائها، صناعية كانت أم زراعية أم خدمية ام غير ذلك . حيث تتميز هذه الاستثمارات بانخفاض درجة مخاطرتها نسبيا اذا كانت مبنية على دراسات جدوى معمقة، في ذات الوقت تكون ذات عوائد مستمرة و مرتفعة اضافة الى اشتراك المصرف في ادارتها .وقد يستثمر المصرف امواله في العملات الاجنبية (Cur rencies Foreign)مستفيدا من تغير اسعارها وحالات العرض والطلب عليها، أو توفيرها لزبائنه مستفيدا من فروقات الاسعار في البيع أو الشراء .

وأخيرا فان الشكل الأهم في الاستثمار المصرفي هو الاستثمار المالي (Financial Investment)الذي سيتم التركيز عليه في هذا الكتاب لأهميته واعتماده في مصارفنا بشكل واسع، على أنه يأخذ بدوره ثلاثة اشكال، فقد يستثمر المصرف امواله في استثمارات غير قابلة للتداول كالسندات الادخارية الحكومية (Saving Bonds) أو الاستثمارات المتداولة في سوق النقد كالأوراق التجارية واذونات الخزينة (Treasury Bills) أو الاستثمارات المتداولة في سوق رأس المال كالاسهم العادية (Common Stocks) والاسهم الممتازة(Preferred Stocks)والسندات(Bonds)

وللاستثمار اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فهو الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة ويوفر المنتجات سلعا كانت أم خدمات ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها .أما بالنسبة لأهمية الاستثمار في العمل المصرفي فكما ذكر سابقا بان الاستثمارات المصرفية تعد الاتجاه الثاني لتوظيف اموال المصرف بعد الائتمان ولابد لقيادة المصرف من ادارتها بصورة صحيحة محققة الأهداف الرئيسة للمصرف في الربحية والسيولة والأمان .ونظرا لخصوصية الاستثمارات المالية في علاقتها مع تلك الأهداف فان إدارة المصرف (تمسك العصي من الوسطى)من خلال ادارة تلك الاستثمارات ، اذ ان الاستثمارات على عكس الاستخدامات الأخرى لأموال المصرف تتميز بوسطية العلاقة مع كل من الربحية والسيولة والأمان كما يتضح من الجدول (١-١٧) فاذا ما رأت ادارة المصرف توفر نقدية فائضة عن التزاماتها الحالية في فترة معينة أي زيادة في سيولتها راحت تشتري الأوراق المالية ذات الربح المتوسط الأكثر من النقدية بهدف تحقيق ربح اضافي متحملة مخاطرة اضافية مقبولة المتوسط الأكثر من النقدية جراء ذلك وعلى العكس من ذلك اذا ما رأت نقصا في سيولتها في فترة معينة وتحتاج الى نقد اضافي لسداد التزاماتها او لمشاريع ائتمانية اكثر ربحية راحت تبيع جزءا من تلك الأوراق المالية التي تتميز بسيولة وسطية بين الاثنين ، وهكذا.

هذا من جانب ومن جانب اخر فأن ادارة المصرف في استثمارها لأموالها في الأوراق المالية تضع الأمان كهدف ثالث نصب اعينها وبالتالي فهي لا تستثمر جميع اموالها في الائتمانات ذات الربحية العالية والتي في ذات الوقت ذات المخاطرة العالية بل تعمل على الموازنة بين الربحية أو العائد المتحقق من هذه الاستثمارات والمخاطرة التي تتعرض لها تلك الاستثمارات عاملة على تعظيم الربحية وتخفيض المخاطرة.

جدول (١-١٨) خصائص موجودات المصرف

نوع الاستخدام	الربحية	السيولة	الامان
النقدية	واطئة	عالية	عالية
الائتمان	عالية	واطئة	واطئة
الاستثمار	متوسطة	متوسطة	متوسطة

ثانيا //الاوراق النقدية والتجارية والمالية

Banknotes, Commercial and Financial Securities

مثلما هو معروف أن المصرف يتعامل بثلاثة أنواع من الأوراق هي النقدية والتجارية والمالية والأولى تتمثل بالنقود الورقية والمعدنية المعروفة سواءا كانت محلية او اجنبية بينما تتمثل التجارية بالشيكات والكمبيالات والسفاتج اما المالية فهي الأسهم والسندات.

ويمكن القول أن الورقة التجارية تشبه الورقة النقدية من حيث كونهما يؤديان نفس الوظائف في الوفاء والائتمان ولأنهما يتسمان بقابلية التداول وان كان دور الورقة التجارية في جميع هذه النواحي محدود مقارنة مع الورقة النقدية .ويختلفان في عدة وجوه أخرى منها أن الورقة النقدية تصدر عادة ، عن سلطة مخولة من الدولة اما الورقة التجارية فيستطيع أي شخص انشائها دون طلب اجازة من السلطة القائمة .كما أن الورقة النقدية تصدر بشكل خاص وبنقوش ورسوم معينة تجعلها بمثابة النسخ المتطابقة بينما تكون الأوراق التجارية صحيحة ولو كتبت بأي شكل او بأي مداد طالما احتوت البيانات اللازمة التي اوردها القانون .كما تعد الورقة النقدية قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن غطاء العملة التي تستند اليه بعكس الورقة التجارية والتي لا تسمو الى درجة الورقة النقدية في هذا المضمار.

من جهة اخرى تشبه الورقة المالية الورقة التجارية من حيث قابليتها للتداول ولو آن قابلية الورقة المالية أضعف من قابلية الورقة التجارية في التداول لما تضعه الشركات من قيود تحد من قابليتها للتداول، وكذلك من حيث وجود مبلغ مرقوم في كل منها هو القيمة الاسمية الأولى ومبلغ التعهد والالتزام في الثانية مع الاشارة الى ان المبلغ المرقوم في الورقة التجارية يعد اكثر ثباتا منه في الورقة المالية .ويكون حامل الورقة التجارية دائنا بمبلغها بينما يكون السهم في الأوراق المالية شريكا وحامل السند دائنا للشركة وتفرق الورقة التجارية عن الورقة المالية بالنظر الى وظيفة الأولى في استعمالها كأداة وفاء واداة ائتمان مما يسهم في زيادة عرض النقود فيما تقتصر وظيفة الثانية الأصلية في تجميع رؤوس الأموال، وفيما يتعلق بعرض كل من الورقتين تباع الورقة المالية بالطريقة المنصوص عليها في قانون الشركات ونظامها ولا تنتقل ملكيتها بالتظهير فيما يجوز انتقالها بالمناولة اذا كانت لحاملها اما الورقة التجارية فتنتقل ملكيتها ويتم رهنها بالتظهير أو بالمناولة اليدوية

ثالثا //الأوراق المالية.

وهي عبارة عن صكوك تثبت دينا لشخص معين(او جهة معينة) لدى جهة أخرى، أو انها تثبت أن لشخص معين أو (جهة معينة)حصة في رأسمال شركة معينة وبعبارة أخرى فان الأوراق المالية اما ان تكون صكوك مديونية كالسندات أو صكوك ملكية كالأسهم.

ا - السنداتBonds

هي صكوك تثبت أن حاملها دائن للمنشأة بمبلغ معين ولفترة محددة وحيث أن هذه الصكوك تمثل قرضا او ديناً فإنها تستحق فائدة ثابتة وعادة ما يتم رفع هذه الفائدة بشكل دوري أما كل ستة شهور او كل سنة .ويعد السند أيضا مصدر تمويل طويل الأجل تلجأ المنشأة اليه للحصول على احتياجاتها من خلال الاكتتاب العام عن طريق سوق رأس المال .لذلك فأن السند يتصف بانه أداة دين ثابت الدخل لان حامله يتقاضى فائدة سنوية ثابتة، محدود الأجل فهو يصدر بأجل محدد يستحق بحلوله وهي قابلة التداول.

٢- الاسهم العادية Ordinary Share

وهي صكوك الملكية التي تكون في مجموعها رأس مال المنشأة سواء تم اصدار هذه الاسهم عند تأسيس المنشأة او عند زيادة رأسمالها .ويعرف السهم بأنه يمثل صك قابل للتداول يصدر عن منشأة مساهمة ويعطى المساهم الحق ليمثل حصته في رأس مال المنشأة، وتعد الأسهم العادية أداة التمويل الرئيسة لتكوين رأس المال في المنشآت المساهمة وان حامل الاسهم العادية يشارك في المخاطر التجارية او غيرها اما حقوقه فهي حق المشاركة التصويت . . و رسم سياسة المنشأة في اجتماعات الهيئات العامة وحق انتخاب مجلس الادارة ومدققي الحسابات .واستلام نصيبه من الأرباح الموزعة .و حق الأفضلية في الاصدارات الجديدة

٣ - الاسهم الممتازة: Nbsp Share

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة دفترية وقيمة اسمية وقيمة سوقية ذلك شأن السهم العادي، ولحامل السهم الممتاز أولوية على حملة الاسهم العادية ، وذلك سواء في الربح الموزع سنويا أو اقتسام اصول الشركة سنة مالية ما أو الأسهم عند افلاسها أو عند تسييل اصولها واذا لم تحقق أرباحا في سنة مالية ما او تحققت ارباحا ولكن قررت الإدارة عدم توزيعها عندئذ لا يحق للمنشأة اجراء توزيعات على حملة الأسهم العادية في أي عام مقبل ما لم يتحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات السابقة .على أن الأسهم الممتازة لها نسبة ثابته من الربح تحدد مسبقا ولا تتغير سنويا بحسب ارباح الشركة.

وللمقارنة بين الأسهم العادية والاسهم الممتازة..

للاسهم الممتازة حق في الحصول على نسبة ثابتة من الربح لا تتغير سنويا في حين كل ما يتبقى من ارباح هو لحملة الأسهم العادية اذا حققتها المنشأة وصدر قرار مجلس الإدارة بتوزيعها

الاسهم الممتازة لا تشارك في الادارة بعكس الأسهم العادية التي تشارك في الإدارة

عند تصفية المنشأة لأي سبب فان للاسهم الممتازة الأولوية في السداد اما الاسهم العادية فإنها لا تأخذ نصيبها من اصول المنشأة عند التصفية الا بعد سداد الالتزامات جميعها

تعد الاسهم الممتازة أقل خطورة بالنسبة للمستثمر من الأسهم العادية.

اما المقارنة بين الأسهم والسندات

.يحق لمالك السهم التدخل في ادارة المنشأة والاطلاع على سجلاتها والترشيح والتصويت وحضور اجتماعاتها جمعيتها العمومية بينما لا يحق ذلك لمالك السند

لا يحصل مالك السهم على أرباح الا اذا حققت المنشأة ربحا وقررت المنشاة توزيعه بينما يحصل مالك السند على فوائد سنوية ثابتة حتى لو لم تحقق المنشأة ربحا على أن ربح السهم عادة ما يكون اكثر من فائدة السند لان الأول يتعرض لمخاطر اكثر من الثاني.

لا يحق لمالك السهم استرداد قيمة الاسهم مادامت المنشأة قائمة واذا اراد الحصول على قيمة اسهمه اتجه للسوق المالي وقام ببيعها اما مالك السند فلا يحق له الحصول على قيمة السند الا بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها

طرق سداد القروض المصرفية
Ways to repay bank loans

١. تمهيد
تعد القروض التجارية Commercial Loans من الركائز الأساسية لاقتصاديات أي بلد، لما تساهم به من عمليات انتقال للأموال بين الأفراد والمؤسسات ذات الفائض المالي وذات الاحتياج المالي، وما يتبع ذلك من دور مهم في تنمية وتطوير كل من عمليات الادخار والاستثمار والإنتاج في ذلك البلد، إضافة إلى كونه أسلوبا من أساليب التبادل التجاري المتمثل بالبيع والشراء الآجل .
ومن الناحية المصرفية، تكتسب أهمية القروض المصرفية بعدًا أخر من كونها أهم اصول المصرف والتي قد تصل أحيانا إلى ثلثي هذه الأصول . وهي تحقق للمصارف اكبر الإيرادات، إذ أن فوائد القروض تعد المصدر الأول لتلك الإيرادات .

وإذا كانت الثقة هي الأساس الأول في عملية الاقتراض، فان سداد القرض بصيغة تتناسب مع إمكانيات وقدرات المدين المادية من جانب وبما يحقق ويحافظ على مصالح الدائن وحقوقه من الجانب الآخر، تعد حجر الزاوية في بناء جسور تلك الثقة وتركيز دعائمها . ومن هنا تنوعت أساليب سداد القروض، وبما يتناسب مع اهداف
الجانبين المدين والدائن، وتجدر الإشارة هنا إلى تنوع تقسيمات القروض، وفق أسس مختلفة، من أهمها هو التقسيم الزمني الذي يقسم القروض إلى قروض قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل (كما تبين سابقا)، ومن بين أهم هذه المواصفات :-
١. كبر حجم القروض طويلة الأجل.
٢ . طول مدة سدادها
٣. كبر حجم الفوائد فيها .
ونظرا لما تتميز به القروض طويلة الأجل من مواصفات مختلفة عن تلك القروض قصيرة الأجل، لذلك فهي تعتمد في أغلب الأحيان على الفائدة المركبة فيما تعتمد القروض قصيرة الأجل على الفائدة البسيطة

وأهم طرق سداد القروض المصرفية هي:-

القسط الواحد One Installment

الاقساط غير المتساوية Unequal Installments

الفوائد الدورية المتساوية Unequal Installments

الاقساط الدورية المتساوية Equal periodic Installments

الاقساط المتناقصة Declining Premiums

أن الاختلاف الرئيس بين جميع الطرق السابقة في سداد القروض هو اختلافها في تواريخ سداد القرض وتواريخ سداد فوائده .
على اننا قد توسعنا في شرح جميع هذه الأساليب وغيرها في كتابنا(الرياضيات المالية) بجزئيه الأول الخاص بالفائدة البسيطة والثاني الخاص بالفائدة المركبة، فيما سنقتصر في هذا الكتاب على الطريقة الأولى فقط وهي طريقة القسط الواحد وللقروض القصيرة الأجل التي تعتمد الفائدة البسيطة وهي اكثرها استخداما من قبل المصارف التجارية والقروض التجارية على وجه الخصوص
على أن المصارف تعتمد ثلاث حالات عند اعتمادها طريقة القسط الواحد في السداد :-

١- سداد المبلغ والفائدة في نهاية المدة **Repay Principal and Interest at the End of the Perio**
٢- دفع الفوائد مقدما **Interest Payment in Advance**
٣- الرصيد المعوض **Compensator Balance**

وفيما يلي توضيح لهذه الحالات الثلاث:

اولأ. سداد المبلغ والفائدة في نهاية المدة :.
وفي هذه الطريقة تحتسب الفائدة على مبلغ القرض ثم تضاف الى اصل المبلغ ويتوجب على المقترض سدادها جميعا في تاريخ استحقاق القرض وكما يلي:

١- احتساب الفائدة بقانون الفائدة كما تم ذلك عند استخراج فائدة الودائع
الفائدة = المبلغ ×الزمن× سعر الفائدة
ف = م × ن × ع

٢- استخراج مبلغ السداد ويمثل جملة القرض المساوية للمبلغ وفائدته :
مبلغ السداد = جملة القرض = المبلغ + الفائدة
ج = م + ف
وفي هذه الحالة تكون كلفة القرض للزبون المقترض مساوية لسعر الفائدة الذي يطلبه المصرف :-
كلفة القرض =ع
ثانيا :- دفع الفائدة مقدما : -
في هذه الطريقة يتم استقطاع مبلغ الفائدة بعد احتسابه مباشرة من مبلغ القرض، ويستلم المقترض ما تبقي، أو ما يسمى بصافي مبلغ القرض (ص) وعليه فانا في هذه الحالة سنعتمد على قاعدة الفائدة أولا ثم قاعدة صافي مبلغ القرض بدلا من قاعدة جملة. وكما يلي :

١- احتساب الفائدة بقانون الفائدة :

الفائدة = المبلغ× الزمن × سعر الفائدة

ف =م ×ن × ع

٢- استخراج المبلغ المستلم من قبل الزبون (المقترض) والذي يمثل صافي المبلغ المقترض:

المبلغ المستلم =صافي مبلغ القرض = مبلغ القرض - الفائدة

ص = م - ف

٣- ان المبلغ الواجب سداده في نهاية مدة القرض سيكون مساويا لمبلغ القرض فقط اذ ان المقترض قد سدد الفوائد مقدما:

مبلغ السداد = مبلغ القرض = م

٤- وفي هذه الحالة لابد من التنويه إلى أن المقترض قد دفع فائدة على مبلغ لم يستلمه كله بل على جزء منه، فالفائدة تم احتسابها هنا على مبلغ القرض كاملا فيما لم يستلم المقترض الا صافي مبلغ القرض وهو اقل من مبلغ القرض الأصلي، مما يؤدي إلى ظهور حالة ما يسمى بالمعدل الاسمي والمعدل الحقيقي، فالأول هو المعدل الذي يظهر في عقد الاقتراض، والثاني هو الذي لا يظهر في عقد الاقتراض، والذي يمكن احتسابه على اساس المبلغ الذي تمت الاستفادة منه فعلا من قبل المقترض، أي على اساس صافي المبلغ المستلم :

ع = (ف × ١٠٠) / (ص × ن)

حيث ع = المعدل الحقيقي

والمعدل الحقيقي هذا يشكل الكلفة الحقيقية للقرض ؛ بالنسبة للزبون وهو اكبر من المعدل الاسمي الظاهر في العقد .

كلفة القرض =ع

ثالثا طريقة الرصيد المعوض:-

وفق هذه الطريقة يفرض المصرف على المقترض أن يبقي نسبة معينة من مبلغ القرض كرصيد للمدين لدى المصرف كوسيلة ضمان للمصرف واجبار المقترض على السداد. ويكون احتساب فائدة قرض كما يلي:

١- احتساب الفائدة بقانون الفائدة:-

الفائدة = المبلغ ×الزمن × سعر الفائدة

ف = م ×ن × ع

٢ - احتساب الرصيد المعوض والذي عادة ما يكون نسبة مئوية من مبلغ القرض :-

الرصيد المعوض = مبلغ القرض × نسبة الرصيد المعوض

ر ض = م × ع ض

٣- ويبدو في هذه الحالة أيضا أن المدين لم يستفد من القرض كاملا فهو لم يستفد من الرصيد الذي يبقيه لدى المصرف، وعليه يمكن الوصول إلى المبلغ الذي تتم الاستفادة منه او ما يمكن تسميته بصافي المبلغ المقترض وكما يلي:

صافي المبلغ المقترض = مبلغ القرض - الرصيد المعوض

ص = م - رض

٤- ان المبلغ الواجب سداده في نهاية مدة القرض سيكون مساويا لمبلغ القرض والفائدة مطروح منه الرصيد المعوض على اساس انه لم يتم استلامه من قبل المقترض

مبلغ السداد = مبلغ القرض + الفائدة - الرصيد المعوض

= م + ف - رض

٥ - وفي هذه الحالة لابد من التنويه هنا ايضا الى أن المقترض قد دفع فائدة على مبلغ لم يستفد منه كاملا فهو لم يستفد من الرصيد الذي يبقيه لدى المصرف، فالفائدة تم احتسابها هنا على مبلغ القرض كاملا فيما لم يستلم المقترض الا صافي مبلغ القرض وهو اقل من مبلغ القرض الأصلي، مما يؤدي ايضا إلى ظهور حالة ما. يسمى بالمعدل الاسمي والمعدل الحقيقي، فالأول هو المعدل الذي يظهر في عقد الاقتراض، والثاني هو الذي لا يظهر في عقد الاقتراض، والذي يمكن احتسابه على اساس المبلغ الذي تمت الاستفادة منه فعلا من قبل المقترض، اي على اساس صافي المبلغ المستلم :

ع = (ف × ١٠٠) / (ص × ن)

حيث ع = المعدل الحقيقي

والمعدل الحقيقي هذا يشكل الكلفة الحقيقية للقرض بالنسبة للزبون وهو اكبر من المعدل الاسمي الظاهر في العقد

كلفة القرض =ع

واخيرا يمكن الاشارة الى ان المصرف قد يفرض الشرطين على المقترض وهما الرصيد المعوض ودفع الفائدة مقدما، وفي هذه الحالة سيستفيد المقترض من مبلغ ادنى من الحالتين السابقتين ويكون المعدل الحقيقي كبيرا أي تكون كلفة القرض كبيرة.

تطبيقات عملية

ت ١ : اقترض السيد أحمد مبلغ ٦٠٠٠ دينار بمعدل فائدة بسيطة ٤ % سنوية متعهدا سداده مع فوائده بعد **تسعة اشهر، فما هو المبلغ الواجب دفعه من قبل السيد احمد في تاريخ استحقاق القرض ؟ وماهي كلفة القرض؟**
الحل .....

المعطيات:
م=٦٠٠٠ ن= تسعة اشهر ع =٤%

١- ف = م. ن.ع
=٦٠٠٠٠ × ٩ / ١٢ × ٤ /١٠٠
=١٨٠ دينار الفوائد التي تحملها السيد امجد

٢- ج = م + ف
= ٦٠٠٠ + ١٨٠
= ٦١٨٠ دينار المبلغ الواجب دفعه عند السداد .

ويلاحظ على هذه الطريقة بأنها لا تختلف عن عملية استخراج الفوائد أو الرصيد النهائي بالنسبة للودائع .

٣ - كلفة القرض = ع = ٤%

ت ٢ :-اقترض السيد امجد مبلغ ٢٥٠٠ دينار على اساس سدادها بعد سنة ونصف فيما تحتسب الفوائد ١٠ % سنويا وتستقطع مقدما، فما هو المبلغ الذي سيستلمة السيد امجد وما هو المبلغ الذي سيسدده في تاريخ الاستحقاق؟ وماهي كلفة القرض؟

الحل ...
المعطيات:- م=٢٥٠٠ ن = ١.٥ سنه ع=١٠%

تدفع الفائدة مقدما
١- الفائدة :- ف = م. ن.ع
= ٢٥٠٠ × ١.٥ ×١٠ /١٠٠
=٣٧٥ دينار للفائدة
٢- المبلغ المستلم = ص = م - ف
= ٢٥٠٠ - ٣٧٥
= ٢١٢٥ دينار المبلغ المستلم من قبل السيد امجد

٣- مبلغ السداد :-
مبلغ السداد = مبلغ القرض = ٢٥٠٠

٤- كلفة القرض :-

ع= (ف ×١٠٠)/ (ص * ن)

= (٣٧٥×١٠٠)/ (٢١٢٥ × ١.٥)

= ٤.١١ % وهواكبر من المعدل الأسمى

ت ٣ - اقترض السيد ارشد مبلغ ١٠٠٠٠ دينار لمدة عام بسعر فائدة ٨ % سنويا وقد اشترط عليه المصرف ٢٠ % كرصيد معوض فما هي حسابات هذا القرض؟

الحل:-

المعطيات:- م= ١٠٠٠٠ ن = ١ سنة ع = ٨%

١- الفائدة :-

ف = م. ن. ع

= ١٠٠٠٠ × ١ × ٨%

=٨٠٠ دينار الفوائد التي يتحملها المقترض

٢- الرصيد المعوض:

ر ض = م × ع ض

= ١٠٠٠٠ × ٢٠ % = ٢٠٠٠ دينار

٣- صافي المبلغ المقترض:

ص = م - رض

= ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٨٠٠٠ المبلغ المستخدم من قبل الزبون

٤- مبلغ السداد :-

= م + ف - رض

= ١٠٠٠٠ + ٨٠٠- ٢٠٠٠ = ٨٨٠٠

٥ - كلفة القرض : -

ع = (ف × ١٠٠) / (ص × ن)

= (٨٠٠ × ١٠٠) / (٨٠٠٠ × ١)

= ١٠%وهو اكبر من المعدل الأسمى البالغ ٨ % .

ت ٤ - ايهما افضل امام السيد اسعد لأقتراض مبلغ عشرين مليون دينار لمدة ثمانية أشهر، بان يدفع مبلغ مقداره ٢١ مليون دينار في نهاية المدة . أو يدفع الفائدة مقدما وبسعر ٦% ؟

الحل:
ان افضل البدائل للمقترضن عند الاقتراض هو البديل الأقل كلفة، وهو القرض ذو سعر الفائدة الحقيقي الأدنى

البديل الأول
المعطيات
م = ٢٠ مليون ن = ٨ شهر ج= ٢١ مليون ع= ؟
ف= ج - م
= ٢١ - ٢٠ = ١ مليون الفائدة ف = م× ن×ع
او = (ف × ١٠٠ × ١٢) / (م ×ن)
١ = ٢٠ × ٨ / ١٢ × ع / ١٠٠ لأن المدة بالأشهر تم قسمتها على ١٢
ع= ٧.٥ المعدل الحقيقي وهو كلفة القرض

البديل الثاني :-
المعطيات:- م = ٢٠ مليون ن = ٨ شهر ع= ٦%

الفائدة تدفع مقدما
١- الفائدة :- ف = م. ن.ع
= ٢٠ × ٨ / ١٢ × ٦ /١٠٠
= ٠.٨ مليون دينار الفائدة

٢- المبلغ المستلم:

ص = م - ف
= ٢٠ - ٠.٨ = ١٩.٢ مليون دينار المبلغ المستلم

٣- كلفة القرض :-

ع= (ف × ١٠٠ × ١٢) / (ص × ن) لأن المدة بالأشهر تم قسمتها على ١٢
(٨×١٩.٢) / (١٢× ١٠٠x٠.٨) =
= ٦.٢٥ % المعدل الحقيقى وهو كلفة القرض وهذا يعني أن البديل الثاني هو الأفضل لأنه اقل كلفة من البديل الأول

الصيرفة الإلكترونية
E- Banking

اولا . مفهوم الصيرفة الالكترونية ومستوياتها- :

كنتجة منطقية لثورتين حصلتا في نهاية القرن الماضي هما العولمة **(Globalization)** و تكنلوجيا المعلومات **(Information Tacnology)** ، وما أحدثته الأولى من رفع للحدود الاقتصادية والقيود القانونية بين الدول ، وبالتالي سهولة عمليات التبادل التجاري والمالي والمعلوماتي بينها ، وما أحدثته الثانية من ثورة في المعلومات وبرمجياتها والاتصالات واجهزتها وشبكاتها حتى غدا العالم وحدة صغيرة واحدة (ولا تقل قرية صغيرة بل بيتا صغيرا) يستطيع أي من افراده البيع والشراء وتداول المعلومات والاموال والمواد الأخرى وهو لم يبرح بيته ، نقول لكل ذلك وتكاملا معه ظهرت التجارة الالكترونية والمكاتب الالكترونية والاعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية وكذلك الصيرفة الإلكترونية ، والتي تعني انجاز أي من تلك الأعمال باعتماد الوسائل الإلكترونية من برمجيات واجهزة .

ومن هنا تكون الصيرفة الإلكترونية ممثلة بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل الهاتف والحاسوب والصراف الآلي والأنترنت وغيرها ، أو هي النظام الذي يتيح للزبون الوصول الى حساباته او أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص بهاو اية وسيلة أخرى.

ولذلك اخذت المصارف التي تعتمد تقديم الخدمات الكترونيا العديد من المسميات منها المصارف الإلكترونية **(Electronic Banks)** ومصارف الأنترنيت **(Internet Banks)** أو المصارف المنزلية **(Home Banks)** او المصارف على الخط **(Online Banks)**

اوالمصارف الذاتية **(Self- Service Banks)** ، وكلها تشير الى المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الكترونيا بغض النظر عن موقع الزبون او توقيت تقديم الخدمة له ، لذا يعبر عنها (تقديم الخدمة المصرفية في كل وقت ومن أي مكان) على انه ليس كل موقع لمصرف على شبكة الانترنت يعني مصرفا الكترونيا ، فهناك ثلاث مستويات للصيرفة الالكترونية عبر تلك المواقع اخذت تعتمدها حتى المصارف التقليدية:

المستوى الاول - الموقع المعلوماتي ، **(Informational)** :- وفيه يقدم المصرف الحد الأدنى من الاتصال الالكتروني بزبائنه من خلال تقديم البيانات التعريفية عن المصرف ومنتجاته وخدماته المصرفية الى عموم زبائنه وكذلك الى غيرهم ايضا ، وبما لايتيح لزبائنه الاتصال المباشر معه ، او اتصاله هو بهم.

المستوى الثاني - الموقع الاتصالي (**Communicative**) :- وفيه يقدم المصرف بعض الخدمات الالكترونية الى زبائنه ، منها نتائج عملياتهم وأرصدتهم وتعبئة طلباتهم ، كما يسمح لهم الاتصال به من خلال البريد الالكتروني والاجابة علىأسئلتهم .

المستوى الثالث - الموقع التفاعلي (**Interactive**) :- وفيه يقدم المصرف خدماته وانشطته في بيئة الكترونية ، اذ يسمح لزبائنه بالوصول الى حساباتهم وادارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير واجراء الخدمات الاستعلامية كافة واجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف او مع جهات خارجية ، وهنا يمكن أن يقال على المصرف انه مصرفا الكترونيا ، فكان اول مصرف افتراضي على شبكة الانترنت بنك (نت بانك **www.netbank.com**) والذي تأسس عام ١٩٩٥

ثانيا . اشكال الصيرفة الإلكترونية:-

تعددت الأساليب التي تقدم بها الصيرفة الالكترونية فتنوعت اشكالها

١ -الصراف الآلي - ATM

وهي أول آلية لأتمنة العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد أو فروع عدة بنوك في حالة قيامها بتقديم خدمة معينة ، وقد تطور عمل الصرافات الآلية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا إلى تقديم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية ، فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الحكومية

٢ -الصيرفة عبر الهاتف phone Banking

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع المصرف الواحد وتمكن الموظف من الوصول لبيانات الزبون مباشرة من أي من فروع المصرف ويقوم الزبون بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفة يتكفل الموظف بعد ذلك بالرد عليه . أو إستخدام مراكز للإتصال في الإجابة على رسائل الزبائن ، كما لجأت بعض المصارف إلى المشاركة في مراكز الخدمات الهاتفية المصرفية لتقليل التكلفة الكلية وتوحيد الجهد.

٣ -الصيرفة عبر شبكة الأنترنت:

لقد بدأت المصارف تدرجيا في تقديم خدمات مصرفية عبر الأنترنت نظرا لقلة تكاليفها ، وقد ساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدريب عليها ، وكان الهدف من استعمال الأنترنت في المصارف هو اقامة مصرف كامل يقدم خدماته للزبائن وهو ما يطلق عليه الصرف الصوري أو الاعتباري (**Virtual Bank**) ، وتتميز الخدمة المصرفية من خلال الأنترنت برخص تكلفتها وتوفيرها لراحة للعملاء.

٤ - الصيرفة عبر الهاتف الجوالPhone Mobile :

إن الاتجاه العام في العالم اليوم هو انتشار إستخدام الهاتف الجوال ، وبما يزيد على استخدام الانترنت اذ يتيح هذا الاتجاه تطوير استخدامات الهاتف الجوال لأغراض متعددة كاستخدامه للدخول للشبكة العالمية واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها كقراءة البريد الإلكتروني وتصفح المنتجات المعروضة والترويج لها , ومن ثم يمكن استخدامه في تقديم . خدمات الصيرفة المختلفة.

٥- الصيرفة عبر التلفزيون . Banking Vla Television

يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجحة في الإعلام الجماهيري ولذلك تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح المراسلة بين المشترك ومقدمي خدمة الإرسال وهو ما اصطلح عليه بالتلفزيون التخاطبي (**I interactive**) ، اذ بدأ التلفزيون التخاطبي في الانتشار في الدول المتقدمة (وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم خدماتها بالمشاركة مع المؤسسات مالية ، نظرا للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصور

ثالثا . وسائل ونظم الدفع الإلكترونية

تعددت وسائل الدفع الالكترونية المصاحبة للصيرفة الالكترونية ومن اهمها.

١ -بطاقات الائتمان ،Credit card

هي عقد يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر البطاقة) بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة زبونه (حامل البطاقة) الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات والشركات التجارية (قابل البطاقة) على أن تتم التسوية النهائية بين المصرف والمحلات التجارية أو بين المصرف وزبونه بصورة فورية لتكون بطاقة الدفع الفوري (**Debit Card**) أو بصورة شهرية فتكون بطاقة الدفع الشهري (**Charge Card**) ، أو غير ذلك فتدعى بطاقة الائتمان (**Credit Card**) .وكل ذلك يجري تحت اشراف المركز العالمي للبطاقة وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها ، والموافقة على عضوية البنوك في جميع أنحاء العالم **للمشاركة** في إصدارها ، و القيام بدور المحكم لحل أي نزاعات قد تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة.

٢ -النقود الإلكترونية ، Cash Electronic

وهي مجموعة من البروتوكولات و التوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية ، وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي تتميز بأنها غير ملموسة وتأخذ صورة وحدات إلكترونية يشتريها الزبون من المصرف الذي يقوم بإصدارها ويتم تحميلها على الحساب الخاص بالزبون وتخزن ايضا في جهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون والذي يعرف باسم " المحفظة الإلكترونية " ، و يمكن للزبون أن يستخدم هذه المحفظة في إتمام عمليات البيع والشراء والتحويل مع اطراف تتعامل بالنقود الالكترونية ايضا والتي يمكنها بعد ذلك تحويلها إلى عملات حقيقية من خلال البنك المصدر

٣ -الشيكات الإلكترونيةElectronic Check

يعتبر الشيك الإلكتروني المكافىء الإلكتروني الشيكات الورقية التقليدية فهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة تتطلب حسابا جاريا لزبون المصرف الذي يتعامل بالشيكات الالكترونية ذات الأشكال المحددة والمعتمدة على التوقيع الالكتروني المشفر للزبون والمحفوظ لدى المصرف وعند اصدار الشيك من قبل الزبون موثق بتوقيعه الالكتروني ليرسله عبر الانترنت الى شخص ثالث) المستفيد (، الذي يستلمه ويضيف عليه توقيعه الالكتروني ايضا ثم يرسله إلى المصرف ليتولى حسم مبلغه من حساب المصدر واضافته إلى حساب المستفيد ، مع ابلاغ الطرفين الكترونيا بذلك.

٤ -البطاقات الذكية ،Smart Card

هي بطاقة بلاستيكية تضم شريحة إلكترونية ذات سعة تخزينية كبيرة للبيانات ، وتعتمد على مبدأ الدفع المسبق ، وتحتوي هذه العلاقات على سجل البيانات والمعلومات والأرصدة والمصروفات المالية ، والرقم السري ، لذلك سميت بدفتر الشيكات الإلكتروني ، كما تتميز هذه البطاقات بعناصر حماية ضد التزييف والتزوير وسوء الاستخدام والسرقة ، ومن أشهرها الفيزا كارد(Visa)